تقرير
اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الأول

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الأول

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

ملاحظـة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . ويضم هذا المجلد منها الفصول من الاول الى السادس* ؛ ويضم المجلد الثاني الفصول من السابع الى الحادى عشر ؛ والمجلد الثالث الفصول من الثانى عشر الى السادس والعشرين ؛ والمجلد الرابع الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين .

---

* هذا النص للفصول من الأول الى السادس هو عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : A/33/23(Part I) المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ؛ A/33/23(Part II) المؤرخة في ٢٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٨ ؛ A/33/23(Part III) المؤرخة في ٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ؛ A/33/23(Part IV) المؤرخة في ٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٨ ؛ A/33/23(Part V) المؤرخة في ١٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

[الأصـــل : بالانكليزية]

المحتويـــات

المجلد الأول

(الفصـــول من الأول الـــى الســـادس)

	الفقـــرات	الصفحة
كتاب الاحالـة		ح
الفصـل		
الأول ـ انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها ((A/33/23(Part I))	١ ـ ١٦٩	١
ألف ـ انشاء اللجنة الخاصة	١ ـ ١١	١
باء ـ افتتاح جلسات اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٨ .	١٢ ـ ٣٠	٩
جيم ـ تنظيم الأعمال	٣١ ـ ٣٨	١٤
دال ـ جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية ...	٣٩ ـ ٥١	٢١
هاء ـ بحث أمر الأقاليم	٥٢ ـ ٥٣	٢٣
واو ـ مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان	٥٤ ـ ٧٣	٢٤
زاى ـ مسألة اشتراك حركات التحرير الوطنى فى أعمال الامم المتحدة	٧٤ ـ ٧٩	٣٩
حاء ـ المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة	٨٠ ـ ٨٢	٤٠
طاء ـ أسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة فـــى الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل الحريـــة والاستقلال والتساوى فى الحقوق	٨٣ ـ ٨٥	٤٠
ياء ـ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى	٨٦ ـ ٨٩	٤٢
كاف ـ العلاقات مع هيئات الامم المتحدة الأخـــرى ومع المؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة .	٩٠ ـ ١٠٩	٤٢
لام ـ التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية	١١٠ ـ ١١٣	٤٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	ميم — التعاون مع المنظمات غير الحكومية	١١٤—١١٧	٤٧
	نون — النظر في المسائل الاخرى	١١٨—١٤٠	٤٩
	سين — استعراض الأعمال	١٤١—١٥٤	٥٥
	عين — الأعمال المقبلة	١٥٥—١٦٧	٦٥
	فاء — اعتماد التقرير	١٦٨—١٦٩	٦٩
الثاني —	نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار ((A/33/23(Part II))	١ —١١	٧٠
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ —٨	٧٠
	باء — قرارات اللجنة الخاصة	٩ —١١	٧١
	المرفق : ما تقوم به ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة من نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار		٧٥
الثالث —	مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم((A/33/23(Part II)	١ —١١	٨١
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ —١٠	٨١
	باء — قرار اللجنة الخاصة	١١	٨٣
	المرفق : تقرير الرئيس		٨٤
الرابع —	أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ((A/33/23(Part III)	١ —١٥	٨٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ١٤	٨٧
	باء — قرار اللجنة الخاصة	١٥	٩٤
	المرفقات		
	الأول — رودسيا الجنوبية		٩٩
	الثاني — ناميبيا		١١١
	الثالث — برمودا		١٣١
	الرابع — جزر تركس وكايكوس		١٤١
	الخامس — جزر كايمان		١٤٥
الخامس	— الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/33/23(Part IV))	١ — ١٠	١٥٠
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٩	١٥٠
	باء — قرار اللجنة الخاصة	١٠	١٥١
	المرفقات		
	الأول — رودسيا الجنوبية		١٥٤
	الثاني — ناميبيا		١٦١
	الثالث — بليز، برمودا، جزر تركس وكايكوس، جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة		١٧٥
	الرابع — غوام		١٨٤

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السادس	— تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/33/23(Part V))	١ — ١٦	١٨٦
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ١٥	١٨٦
	باء — قرار اللجنة الخاصة	١٦	١٨٨

المرفقات

الاول — تقرير الرئيس ١٩٢

الثاني — مقتطفات من تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة ١٩٦

المجلد الثاني

(الفصول من السابع الى الحادى عشر)

السابع — روديسيا الجنوبية (A/33/23/Add.1)

الثامن — ناميبيا (A/33/23/Add.2)

التاسع — الصحراء الغربية (A/33/23/Add.3 و Corr.1)

العاشر — تيمور الشرقية (A/33/23/Add.3 و Corr.1)

الحادى عشر — جبل طارق (A/33/23/Add.3 و Corr.1)

المجلد الثالث

(الفصول من الثانى عشر الى السادس والعشرين)

الثانى عشر — جزر كوكس (كيريباتى) (A/33/23/Add.4)

الثالث عشر — نيوهبريد (A/33/23/Add.4)

الرابع عشر — جزر توكيلاو (A/33/23/Add.4)

الخامس عشر — بروني (A/33/23/Add.4)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل

السادس عشر — بيتكيرن (A/33/23/Add.4)

السابع عشر — جزر جيلبرت (A/33/23/Add.4)

الثامن عشر — جزر سانت هيلانة (A/33/23/Add.4)

التاسع عشر — جزر ساموا الامريكية (A/33/23/Add.4)

العشرون — اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (A/33/23/Add.4)

الحادى والعشرون — برمودا (A/33/23/Add.5)

الثانى والعشرون — جزر فرجن البريطانية (A/33/23/Add.5)

الثالث والعشرون — مونتسيرات (A/33/23/Add.5)

الرابع والعشرون — جزر تركس وكايكوس (A/33/23/Add.5)

الخامس والعشرون — جزر كايمان (A/33/23/Add.5)

السادس والعشرون — جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/33/23/Add.5)

المجلد الرابع

(الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين)

السابع والعشرون — غوام (A/33/23/Add.6)

الثامن والعشرون — جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/33/23/Add.7)

التاسع والعشرون — بليز (A/33/23/Add.7)

الثلاثون — انتيغوا ، دومينيكا* ، سان فنسنت ، سان كيتس — نيفيس — أنغيلا ، سانت لوسيا (A/33/23/Add.7)

الحادى والثلاثون — جزر سليمان** (A/33/23/Add.8)

الثانى والثلاثون — توفالو*** (A/33/23/Add.8)

الثالث والثلاثون — المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (A/33/23/Add.9)

---

* نالت دومينيكا استقلالها فى ٣ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٨ .

** نالت جزر سليمان استقلالها فى ٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

*** نالت توفالو استقلالها فى ١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

كتاب الاحالة

١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨

سيدى ،

أتشرف بأن أحيل رفق هذا تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المقدم الى الجمعية العامة وفقا لقرارها ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . ويشمل هذا التقرير أعمال اللجنة الخاصة خلال عام ١٩٧٨ .

(التوقيع) سليم أحمد سليم
رئيس
اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

صاحب السعادة
السيد كورت فالدهايم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول *

انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها

ألف - انشاء اللجنة الخاصة

١ - أنشأت الجمعية العامة ، عملا بقرارها ١٦٥٤ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦١ ، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وطلبت الى اللجنة تحرى تطبيق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأن تقدّم ومدى تنفيذ الاعلان .

٢ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة (١) القرار ١٨١٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ ، الذى وسّعت بمقتضاه عضوية اللجنة الخاصة وذلك باضافة سبعة أعضاء جدد . ودعت اللجنة الخاصة الى " مواصلة التماس أنسب الطرق والوسائل لتطبيق الاعلان تطبيقا سريعا وتاما على جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " .

٣ - وفي الدورة ذاتها طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في قرارها ١٨٠٥ (د - ١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ بشأن مسألة افريقيا الجنوبية الغربية ، أن تضطلع ، مع اجراء التغييرات اللازمة ، بالمهام الموكولة الى اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية بموجب القرار ١٧٠٢ (د - ١٦) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ . وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٨٠٦ (د - ١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ حل اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية .

٤ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، والمتخذ في دورتها الثامنة عشرة ، حل لجنة المعلومات الواردة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والتمست من اللجنة الخاصة دراسة المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة . والتمست من اللجنة الخاصة أيضا مراعاة هذه المعلومات أتم المراعاة عند بحث حالة تنفيذ الاعلان في كل اقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، واجراء أية دراسة خاصة واعداد أى تقرير خاص قد ترى لزومهما .

---

* سبق صدوره تحت الرمز A/33/23(Part I).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة عشرة ، المرفقات ، الاضافة الى البند ٢٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/5238.

Digitized by UNOG Library

٥ - وفي الدورة ذاتها وفي كل دولة تالية ، اتخذت الجمعية العامة ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة ، قرارا بتجديد ولاية هذه اللجنة (٢) .

٦ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة عن البند المعنون " البرنامج الخاص للأنشطة المتعلقة بالذكرى العاشرة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " (٣) القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج عمل من أجل التنفيذ التام للاعلان .

٧ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، بعد نظرها في تقرير اللجنة الخاصة (٤) ، القرار ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذى ورد فيه ، في جملة أمور ، أن الجمعية العامة :

" . . .

" ٥ - تقرر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ١٩٨٧ ، بما في ذلك برنامج العمل المرسوم لعام ١٩٧٨ ،(٥)

" . . .

" ١٣ - ترجو من اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي :

(أ) وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ؛

(ب) ابداء مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن في بحث التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين ؛

---

(٢) أنظر تقارير اللجنة الخاصة المقدمة الى الجمعية العامة في دوراتها من الثامنة عشرة الى الثانية والثلاثين ، وللاطلاع على أحدث هذه التقارير أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1)؛ والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1).

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ باء (A/8023/Rev.1/Add.2).

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرات ١٤٥ - ١٥٧ .

Digitized by UNOG Library

(ج) مواصلة دراسة مدى التزام الدول الأعضاء باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وبغيره من القرارات المتعلقة بانهاء الاستعمار، وخاصة القرارات المتصلة بناميبيا وروديسيا الجنوبية؛

(د) الاستمرار في ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة، بما في ذلك ايفاد بعثات زائرة الى تلك الأقاليم حسب مقتضى الحال، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال؛

(هـ) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحشد التأييد العالمي، على صعيد الحكومات وكذلك المنظمات الوطنية والدولية ذات الاهتمام الخاص بميدان انهاء الاستعمار، تحقيقا لأهداف اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع، ولا سيما فيما يخص شعبي ناميبيا وزمبابوى المقهورين؛

" ١٤ - تدعو الدول القائمة بالادارة الى مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها، وخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بزيارة الأقاليم بغية الحصول على معلومات مباشرة عنها والتحقق من رغبات سكانها وأمانيهم؛ " .

٨ - وفي الدورة نفسها، اتخذت الجمعية العامة أيضا ٢١ قرارا و ٧ مقررات بشأن أقاليم محددة أو بنود أخرى مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة، وكذلك عددا من القرارات الأخرى المتصلة بأعمال اللجنة. وترد أدناه قائمة بهذه القرارات والمقررات.

١ - القرارات والمقررات المتعلقة بأقاليم محددة

(أ) القرارات

الاقليم	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
ناميبيا	٩/٣٢ من ألف الى حاء	٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
الصحراء الغربية	٢٢/٣٢	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
جزر جيلبرت	٢٣/٣٢	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
جزر ساموا الأمريكية	٢٤/٣٢	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
جزر سليمان (٦)	٢٥/٣٢	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
نيوهبريد	٢٦/٣٢	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧

(٦) نال الاقليم استقلاله في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

الاقـــليم	رقـم القـــرار	تاريـخ اتخـــاذه
برونـــي	٣٢/٢٧	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
غـــوام	٣٢/٢٨	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
برمودا وجزر فرجن البريطانيـة ومونتسيرات وجـزر تركـــس وكايكـوس	٣٢/٢٩	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
جزر كايمـان	٣٢/٣٠	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
جزر فرجن التابعة للولايـــات المتحـدة	٣٢/٣١	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
بلـــيز	٣٢/٣٢	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
تيمـور الشرقيـة	٣٢/٣٤	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
روديسيا الجنوبية	٣٢/١١٦ ألف وباء	١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧

(ب) المقـــررات

توفالـو (٧)	٣٢/٤٠٧	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
جزر كوكس (كيلينغ)	٣٢/٤٠٨	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
جزر توكيلاو	٣٢/٤٠٩	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
جزر سانت هيلانـة	٣٢/٤١٠	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
جبـل طـارق	٣٢/٤١١	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧

٩ - وفيما يتعلق بمسألتي بيتكيرن وجزر فوكـلاند (مالفيناس) ، قررت الجمعية العامة في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، بناء على توصية اللجنة الرابعة (٨) ، ارجاء النظر في هاتـــين المسألتين الى دورتها الثالثة والثلاثين ، وطلبت الى اللجنة الخاصة ابقاء الحالة في هذيـــن الاقليمين قيد الاستعراض المستمر وموافاة الجمعية العامة بتقرير عن ذلك (المقرر ٣٢/٤١٢) .

---

(٧) نال الاقليم استقلاله في ١ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٨ .

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البنـد ٢٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/32/356، الفقـرة ٦٤ .

Digitized by UNOG Library

١٠ — وفي اليوم نفسه ، قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية اللجنة الرابعة (٩) ، ارجاء النظر في مسألة أنتيغوا ودوميتيكا (١٠) وسان فنسنت وسان كيتس — نيفيس — أنغيلا ، وسانت لوسيا الى دورتها الثالثة والثلاثين ، ولاحظت الجمعية العامة ، لدى اتخاذها هذا المقرر ، أن اللجنة الخاصة قد قررت النظر في هذه المسألة في دورتها لعام ١٩٧٨ (المقرر ٣٢/٤١٣) .

٢ — القرارات المتعلقة ببنود أخرى

البند	رقم القرار	تاريخ اتخاذه
المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٢/٣٣	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي	٣٢/٣٥	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال والبلدان والشعوب المستعمرة	٣٢/٣٦	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي	٣٢/٣٧	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٢/٣٨	٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧

---

(٩) المرجع نفسه .

(١٠) نال الاقليم استقلاله في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

البنـــد	رقم القـرار	تاريـخ اتخـــاذه
المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابـوى وناميبيـا	٣٢/ ٤١	٧ كانـون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار	٣٢/ ٤٣	٧ كانـون الأول/ديسمبر ١٩٧٧

٣ ـ القرارات والمقررات الأخرى المتصلة بعمل اللجنة الخاصة

(أ) القـــرارات

البنـــد	رقم القـرار	تاريـخ اتخـــاذه
آثار الاشعـاع الـذرى	٣٢/ ٦	١١ تشريـن الأول/أكتوبر ١٩٧٧
عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى	٣٢/ ١٠	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبـة عليها	٣٢/ ١٢	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى	٣٢/ ١٣	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
ما للإعمال العالمي لحق الشعـوب في تقرير المصير وللاسراع في منـح الاستقلال للبلدان والشعـوب المستعمرة من أهمية لضمان حقـوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال	٣٢/ ١٤	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
اعادة الأعمال الفنية الى البلدان الـتي جردت من ملكيتها	٣٢/ ١٨	١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمـة الوحدة الافريقية	٣٢/ ١٩	١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
تقديم المساعدة للاجئين في الجـنوب الافريقي	٣٢/ ٧٠	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
خطـة المؤتمـرات	٣٢/ ٧١	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
لجنة المؤتمـرات	٣٢/ ٧٢	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
تنفيذ قرار الجمعية العامـة ٣٤٧٣ (د ـ ٣٠) بشأن توقيع وتصديـق البروتوكول الاضافي الأول لمعاهـدة حظر الأسلحة النووية في أمريكـا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)	٣٢/ ٧٦	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

البنـــد	رقـم القرار	تاريـخ اتخـاذه
مسيس الحاجة الى وقف التجارة النووية والنووية الحرارية وعقد معاهـــدة تهدف الى تحقيق حظر شامـــل للتجارب ؛ عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية	٣٢/ ٧٨	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
تنفيذ اعلان المحيط الهندى منطقـــة سـلم	٣٢/ ٨٦	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
سياسة الفصل العنصرى التي تتبعهـــا حكومة جنوب افريقيـا	٣٢/ ١٠٥ ألف وباء	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
حماية حقوق الانسان لبعض الفئات مـن السـجناء	٣٢/ ١٢١	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
حماية الأشخاص المعتقلين والمسجونـين نتيجة لكفاحهم ضد الفصل العنصـرى والعنصرية والتمييز العنصرى والاستعمار والعدوان والاحتلال الأجنبي ، ومـن أجل تقرير المصير والاستقلال والتقـدم الاجتماعي لشعوبهم	٣٢/ ١٢٢	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصـرى	٣٢/ ١٢٩	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
المناهج والطرق والوسائل الأخرى الـتي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمـم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية	٣٢/ ١٣٠	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
مشاركة المرأة في تعزيز السلم والأمـــن الدوليين وفي الكفاح ضد الاستعمـار والعنصرية والتمييز العنصرى والعدوان والاحتلال وجميع أشكال السيطـــرة الأجنبيـة	٣٢/ ١٤٢	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

البنـــد	رقم القرار	تـاريخ اتخـاذه
التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذى يعرّض للخطر أرواحا بشريـــة بريئة أو يودى بها أو يهدد الحريـات الأساسية ، ودراسة الأسباب الكامنـة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنـف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمـــل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمـل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك احداث تغييرات جذرية	١٤٧/٣٢	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي	١٥٤/٣٢	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
اعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي	١٥٥/٣٢	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيـــس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيـة بوصفها وكالة متخصصة	١٦٧/٣٢	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيمـا بين البلدان النامية	١٨٣/٣٢	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلـــم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١٨٤/٣٢	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
تقديم المساعدة الى أنتيغوا ودومينيكـا وسان فنسنت وسان كيتس ـ نيفيـس ـ أنغيلا وسانت لوسيا	١٨٦/٣٢	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا	١٨٨/٣٢	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧

(ب) المقـررات

البنـــد	رقم المقـرر	تاريخ اتخاذه
تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي	٤٤٣/٣٢ جيم	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

٤ - عضوية اللجنة الخاصة

١١ - كانت اللجنة الخاصة ، في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، مكونة من الدول الأربع والعشرين التالية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	ساحل العاج
اثيوبيا	السويد
استراليا	سيراليون
افغانستان	شيلي
اندونيسيا	الصين
ايران	العراق
بلغاريا	فيجي
ترينيداد وتوباغو	كوبا
تشيكوسلوفاكيا	الكونغو
تونس	مالي
جمهورية تنزانيا المتحدة	الهند
الجمهورية العربية السورية	يوغوسلافيا

وترد في الوثيقة A/AC.109/INF.16 و Add.1 قائمة بالممثلين الذين حضروا جلسات اللجنة الخاصة المعقودة في عام ١٩٧٨ .

باء - افتتاح جلسات اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٨

١٢ - افتتح الأمين العام الجلسة الأولى للجنة الخاصة في عام ١٩٧٨ (الجلسة ١١٠١) المعقودة في ٢٤ كانون الثاني /يناير .

١ - البيان الافتتاحي للأمين العام

١٣ - قال الأمين العام انه قد تابع عن كثب أعمال اللجنة الخاصة ، وانه قد أعجب بتصميم اللجنة على الاضطلاع بمسؤولياتها دعما لقضية الشعوب المستعمرة .

١٤ - ورحب الأمين العام ترحيبا حارا بجميع أعضاء اللجنة الخاصة ، وأعرب عن تقديره للسيد سليم احمد سليم ، الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة ، لتفانيه بشكل لا يعرف الكلل في أعمال اللجنة التي استفادت بدرجة كبيرة من توجيهه البارع خلال السنوات الست الماضية .

Digitized by UNOG Library

١٥ — وأضاف قائلا ان ظهور جيبوتي مؤخرا كدولة أخرى مستقلة وقبولها فيما بعد في عضوية الأمم المتحدة قد جعلا المنظمة أكثر اقترابا من هدف العالمية المرتجى . وسيتحقق المزيد من التقدم في عملية انهاء الاستعمار في عام ١٩٧٨ مع حصول جزر سليمان وتوفالو على استقلالهما المتوقع. وهذه تطورات مشجعة يمكن للجنة الخاصة والأمم المتحدة أن تفخرا بها عن جدارة . بيد أنه ، كما تبين الحالة في الجنوب الافريقي ، لا تزال هناك مسائل حرجة وملحة للغاية يتعين حلها قبل ان يكون من الممكن استكمال عملية انهاء الاستعمار .

١٦ — وأردف قائلا انه يتضح بشكل متزايد أن من المتعين حدوث تغييرات رئيسية في روديسيا الجنوبية ، وان امكانية احداث مثل هذه التغييرات الآن انما تعزى في المقام الاول الى تصميم شعب زمبابوى وحركته التحريرية الوطنية والى شجاعتهما . والأمل معقود على ان تؤدى الجهود المبذولة حاليا الى امكان التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات . وبطبيعة الحال ، فان مثل هذه التسوية ينبغي ان تتفق مع أحكام القرار ١١٦/٣٢ ألف ، الذى أكدت فيه الجمعية العامة من جديد المبدأ القائل بأنه لا يمكن للاستقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية في زمبابوى وبأنه ينبغي ان يشترك شعب الاقليم اشتراكا كاملا في أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم وان تعبر هذه التسوية عن أمانيه الحقيقية .

١٧ — واستطرد الأمين العام قائلا انه فيما يتعلق بناميبيا ، حيث لا تزال الأمم المتحدة تواجه رفض جنوب افريقيا للامتثال لقراراتها ، فقد اضطلع العديد من الدول الأعضاء بمبادرات دبلوماسية ترمي الى التغلب على المصاعب التي عرقلت ، لفترة طويلة ، حل المشكلة . والمأمول ان تعترف حكومة جنوب افريقيا بحقائق الموقف وبالرغبة الجامحة لشعب الاقليم في ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . ومضى قائلا ان التقدم في هذا الصدد سيعطي في الوقت ذاته قوة دفع اضافية للجهود الدولية المبذولة من أجل التوصل الى حل عادل ومنصف للمشاكل الاخرى الخطيرة في الجنوب الافريقي . وبصدد مشكلة ناميبيا ، فانه ينبغي توجيه الثناء الى جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وتفانيه في أكثر مهامه أهمية .

١٨ — وأضاف ان قرار الجمعية العامة الأخير المتعلق بعقد دورة خاصة بشأن مسألة ناميبيا يعكس نفاد صبر المجتمع الدولي بصورة متعاظمة ازاء التأخير في حل المشكلة . وينبغي للجنة الخاصة ، بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهما يضمان نصب الأعين ان هذا الاقليم وشعبه هما مسؤولية مباشرة للأمم المتحدة وحدها ، أن يواصلا التماس السبل والوسائل لتمكين المنظمة من الاضطلاع بمسؤولياتها والسماح لشعب ناميبيا بممارسة حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

١٩ — وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن عام ١٩٧٨ سيكون حاسما للغاية بالنسبة لقضية انهاء الاستعمار في الجنوب الافريقي . وقال في هذا الصدد ان من المهم ان تظل اللجنة الخاصة متيقظة وفي حالة تأهب ازاء الأحوال المتغيرة في المنطقة ، ومستعدة دائما لاتخاذ تدابير أو مبادرات ايجابية أو لاقتراحها . وفي عام ١٩٧٧ ، أبرز مؤتمران دوليان رئيسيان عقدا في

Digitized by UNOG Library

مابوتو (١١) ولاغوس (١٢) القلق الذى يساور المجتمع الدولي ازاء الانتهاك المستمر للحقوق الأساسية للملايين من الناس في المنطقة . وبينما لا يمكن ان يثور الشك في حصول الشعوب المستعمرة المعنية على الاستقلال فيما بعد ، فان من المهم ان نتذكر ان كل يوم يمضي دون احراز تقدم جوهرى في هذا الاتجاه يمكن ان يسفر فقط عن المزيد من اراقة الدماء ، والمزيد من المعاناة ، وعن قدر أكبر من المرارة . وفي الوقت نفسه ، فان حدوث عواقب دولية خطيرة أمر لا يزال ممكنا الى حد بعيد . ومن ثم فان من الواضح انه يتعين ان تبذل جميع الأطراف المعنية كل جهودها لمواجهة تحديات السلم في الجنوب الافريقي بروح التفاهم والتعاون .

٢٠ - وأضاف الأمين العام قائلا ان اللجنة الخاصة قد ترغب كذلك ، على غرار الاعوام السابقة ، في ايلاء اهتمام خاص للمشاكل التي تمس الأقاليم المستعمرة الأخرى الأصغر حجما في غالب الاحيان . ورغم ان الكثير من هذه الاقاليم يقترب من الحكم الذاتي أو الاستقلال ، فان عملية انهاء الاستعمار تثير ، في بعض الحالات ، مشاكل معقدة لا تزال تتطلب اهتماما جادا من قبل اللجنة . وفي هذا الصدد ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع نصب عينيه دائما ان لهذه الاقاليم ، بغض النظر عن حجمها أو عدد سكانها أو أحوالها الاقتصادية ، الحق في الاستمتاع الكامل بالحقوق المبينة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . والدول القائمة بالادارة ملزمة من جانبها ، بمقتضى الميثاق ، بتأمين المراعاة التامة للتطلعات الحقيقية للشعوب المعنية . وفي هذا السياق ، شددت الجمعية العامة مرارا على أهمية البعثات الزائرة بوصفها وسيلة لتأمين الحصول على معلومات كافية ومباشرة عن الأحوال السائدة في الاقاليم المستعمرة وعن رغبات سكانها وتطلعاتهم . والأمل معقود على ان تقدم جميع الدول المعنية القائمة بالادارة الدعم الكامل للجنة في هذه الناحية الهامة من نواحي عملية انهاء الاستعمار .

٢١ - وأعرب الأمين العام في ختام بيانه عن ثقته في ان اللجنة الخاصة ستعكف ، مرة أخرى ، على المهام المطروحة أمامها بنفس المثابرة والتفاني اللذين تميزت بهما جهودها في الماضي .

---

(١١) المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا ، المعقود في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ . وللاطلاع على تقرير هذا المؤتمر انظر A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 . وللاطلاع على النص المطبوع انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

(١٢) المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصرى ، المعقود في لاغوس في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٧ . وللاطلاع على تقرير هذا المؤتمر انظر A/CONF.91/9 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.77.XIV.2 والتصويب) .

Digitized by UNOG Library

٢ - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة

٢٢ - انتخبت اللجنة الخاصة بالاجماع أعضاء مكتبها التالية اسماؤهم في الجلسة ١١٠١ المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير :

الرئيس : السيد سليم احمد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

نواب الرئيس : السيد فرانك أوين عبد الله (ترينيداد وتوباغو)

السيد أندريز أ. ثونبورغ (السويد)

السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا)

المقرر : السيد سامي غليّل (الجمهورية العربية السورية)

٣ - بيان الرئيس

٢٣ - رحب الرئيس بوفد السويد الذى عاد الى الانضمام الى اللجنة الخاصة بعد غيبة دامت أربعة أعوام . كما أشاد بالأمين العام لالتزامه بقضية انهاء الاستعمار ولدوره الديناميكي في تعزيز الجهود المبذولة لتمكين الشعوب المستعمرة من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال .

٢٤ - وقال الرئيس ان عام ١٩٧٨ سيكون ، كما أشار الأمين العام ، عاما هاما ينطوى على تحديات بالنسبة للجنة الخاصة التي ستكون مدعوة الى القيام بدور نشط في الاضطلاع بمسؤولياتها . وأضاف ان الرئيس قد تنبأ منذ عامين ، عندما تكلم أمام الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة للاعلان (١٣) ، بأن المرحلة النهائية من عملية انهاء الاستعمار ستكون المرحلة الأكثر صعوبة على الاطلاق ، وبأن الشيء الكثير سيتوقف على قدرة المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير فعالة وحسنة التوقيت لانهاء هذه العملية بنجاح . ومضى قائلا انه بينما تحدث تغيرات سياسية بسرعة في عدد من الاقاليم المستعمرة ، ورغم ان بعض الاقاليم يتحرك نحو تقرير المصير بطريقة سلمية ومنظمة ، فان مما يؤسف له ان هذا لا ينطبق حتى الآن على الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي .

٢٥ - وأردف قائلا ان أعضاء اللجنة الخاصة قد تابعوا عن كثب التطورات الأخيرة المتعلقة بزمبابوى وناميبيا . ورغم المبادرات الكثيرة التي اتخذت ، فان الحلول القائمة على نقل السلطة الى الشعبين المعنيين طبقا للمبادىء التي وضعتها الأمم المتحدة قد تعرقلت حتى الآن نتيجة لتعنت النظامين العنصريين الموجودين في السلطة ونفاقهما . ومن الجلي تماما أن كل يوم يتأخر فيه تحرر هذين الاقليمين يؤدى الى اطالة معاناة شعبيهما والى تصاعد الخطر الذى يتهدد السلم والأمن الدوليين من خلال مضاعفة هذين النظامين العنصريين لا لأعمالهما الارهابية ضد السكان المعنيين فحسب ، بل أيضا لأعمالهما العدوانية ضد الدول المجاورة .

---

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٢٤٣٨ .

Digitized by UNOG Library

٢٦ - واستطرد قائلا ان الاعمال العدوانية المتكررة التي يقترفها نظام سميث ضد موزامبيق هي دليل آخر على اليأس الذى يعاني منه هذا النظام في محاولته عبثا تدويل النزاع . وليس ثمة شك في ان أى وهن يلحق بدعم المجتمع الدولي الثابت لحركة التحرير الوطني في زمبابوى سيعتبر من وجهة نظر نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي بمثابة فرصة لتأخير ما هو محتوم . وهذا هو السبب في ان اللجنة الخاصة تتحمل التزاما بمتابعة التطورات عن كثب وبالبقاء في حالة تيقظ ازاء مناورات النظام غير الشرعي ، القديم منها والجديد . ويجب على اللجنة ان ترفض بشكل قاطع أية محاولة يقوم بها هذا النظام للايهام بالتوصل الى ما يسمى بحل داخلي يرمي الى الابقاء على بني السيطرة والقمع القائمة في روديسيا الجنوبية . ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض ، بالشدة ذاتها ، أية حلول مزعومة لا يمكن ان تؤدى الا الى حرب طويلة الأمد مريرة ودامية .

٢٧ - وأضاف الرئيس قائلا ان الحالة في ناميبيا قد بلغت الآن مرحلة بالغة الحرج . اذ أن نظام بريتوريا العنصرى لم يمتثل حتى الآن لقرارات الأمم المتحدة ولم يعلن عن استعداده لقبول الشروط المؤدية الى نقل السلطة الى شعب ناميبيا بصورة حقيقية ومنظمة . ولذلك فانه يجب على المجتمع الدولي ان يكون متأهبا لأية تدابير يحتمل أن يسعى نظام بريتوريا عن طريقها الى ترسيخ احتلاله غير الشرعي أكثر من ذى قبل ، من خلال ما يسمى بالتسوية الداخلية . ويجب على اللجنة الخاصة أن تواصل ، دون لبس أو غموض ، تقديم الدعم الى المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ، التي هي الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا .

٢٨ - ومضى قائلا ان اجراءات اللجنة الخاصة ، بصدد ناميبيا وزمبابوى على السواء ، يجب ان تسترشد بالقرارات المتخذة في عام ١٩٧٧ في مابوتو ولاغوس (انظر الفقرة ١٩ أعلاه) . ويجب على اللجنة ان تواصل بنشاط تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعبين المعنيين ولحركتي تحريرهما الوطني ، وأن تواصل جهودها لعزل النظامين العنصريين . وقد يكون نجاح هذه الجهود عاملا حاسما خلال الشهور المقبلة . وفي هذا الصدد ، فان الانعقاد المقترح لدورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا هو شيء مناسب في وقته ومضمونه معا . وأعرب عن ثقته في استمرار تعاون أعضاء اللجنة بشكل وثيق مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن هذه المسألة وكذلك بشأن كل جوانب مشكلة ناميبيا .

٢٩ - وأضاف الرئيس قائلا انه بينما يجب ان تظل الحالة الحرجة في الجنوب الافريقي أحد الشواغل الرئيسية للجنة الخاصة ، فان الأمين العام قد أشار بحق الى انه ينبغي ايلاء اهتمام وثيق لمشاكل الاقاليم الاخرى المستعمرة الأصغر حجما في معظم الاحيان . ان الكثير من هذه الاقاليم يقترب من الحكم الذاتي أو الاستقلال ، وبعضها يواجه مصاعب تستلزم النظر الجاد من قبل اللجنة . ومن المأمول ، وقد وضعت في الحسبان مناقشة الجمعية العامة ، ان تضطلع اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٨ بدراسة متعمقة للحالة في كل اقليم من الاقاليم المستعمرة الباقية بغية وضع توصيات محددة وواقعية تناسب ظروفها الخاصة وتسهم في قيام الشعوب المعنية ، بحرية بممارسة حقها ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة تتطلع مرة أخرى الى أن تلقى ، لدى اضطلاعها بالولاية التي عهدت بها اليها الجمعية العامة ، التعاون المستمر من جانب الدول القائمة بالادارة .

Digitized by UNOG Library

٣٠ - وقال الرئيس في ختام بيانه انه رغم ان مهام اللجنة الخاصة ستكون معقدة وصعبة على السواء، فانه واثق من ان اللجنة تستطيع النهوض بمسؤولياتها وتقديم مساهمة قيمة تقرّب هدف انهاء الاستعمار بشكل كامل ، وذلك بفضل التعاون غير المحدود من جانب الأعضاء جميعا والمساعدة المستمرة التي يقدمها الأمين العام وموظفوه .

جيم - تنظيم الأعمال

٣١ - نظرت اللجنة الخاصة في تنظيم أعمالها لهذا العام في جلستيها ١١٠١ و١١٠٢ المعقودتين في ٢٤ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير . وفي هذا الصدد أدلى الرئيس ببيان (A/AC.109/PV.1101) في الجلسة ١١٠١ ، كما أدلى الرئيس وممثل اندونيسيا ببيانين (A/AC.109/PV.1102) في الجلسة ١١٠٢ .

٣٢ - وكان مما قررته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ ، لدى اعتمادها للاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها والمقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1205) ، الابقاء على فريقها العامل ، على ان يستمر في أداء وظيفته بصفته لجنة توجيهية ، ولجنتها الفرعية المعنية بالاتصالات والمعلومات والمساعدة ، ولجنتها الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة .

٣٣ - كما طلبت اللجنة الخاصة ، لدى اعتمادها لاقتراحات الرئيس المشار اليها أعلاه ، من هيئاتها الفرعية ان تجتمع في أسرع وقت ممكن لتنظيم برامج عمل كل منها لهذا العام . كذلك طلبت منها ان تضطلع ، بالاضافة الى النظر في البنود المشار اليها في الفقرة ٣٤ أدناه ، بالمهام المحددة التي عهدت بها الجمعية العامة الى اللجنة فيما يتعلق بالبنود المحالة اليها .

٣٤ - وكذلك قررت اللجنة اعتماد توزيع البنود ، واجراءات النظر فيها على الوجه التالي :

المسألة	توزيعها	اجراءات النظر فيها
رود يسيا الجنوبية	الجلسات العامة	بند مستقل
ناميبيا	"	"
تيمور الشرقية	"	"
الصحراء الغربية	"	"
الصومال الفرنسي	"	"
بليز	"	"
جزر فوكلاند (مالفيناس)	"	"
جبل طارق	"	"

Digitized by UNOG Library

المسألة	توزيعها	اجراءات النظر فيها
انتيغوا ، دومينيكا ، سان فنسنت ، سانت كيتس - نيفيس - انغيلا ، سانت لوسيا	الجلسات العامة	بند مستقل
المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بالموضوع	"	"
قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ بشأن بويرتو ريكو	"	"
أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي	"	"
الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	"	"
جزر جيلبرت	اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة	تبت فيها اللجنة الفرعية
بيتكيرن	"	"
توفالو	"	"
جزر سليمان	"	"
نيوهبريد	"	"
جزر ساموا الامريكية	"	"
غوام	"	"
جزر توكيلاو	"	"
اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	"	"

Digitized by UNOG Library

المسألة	توزيعها	اجراءات النظر فيها
جزر كوكس (كيلينغ)	اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة	تبت فيها اللجنة الفرعية
بروني	"	"
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	"	"
جزر فرجن البريطانية	"	"
برمودا	"	"
جزر تركس وكايكوس	"	"
جزر كايمان	"	"
مونتسيرات	"	"
جزر سانت هيلانة	"	"
مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر	الفريق العامل	بند مستقل
مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان	"	"
خطة المؤتمرات	"	"
لجنة المؤتمرات	"	"
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	الجلسات العامة/ اللجنة الفرعية بالالتماسات والمعلومات المساعدة	"
مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم	الجلسات العامة/ اللجان الفرعية	"
نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار	"	حسب الاقتضاء
المسائل المتصلة بالأقاليم الصغيرة	"	"
اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق	"	"

Digitized by UNOG Library

المسألة	توزيعها	اجراءات النظر فيها
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	الجلسات العامة / اللجان الفرعية	حسب الاقتضاء
الموعد النهائي لنيل الأقاليم الاستقلال	"	تأخذها الهيئات المعنية في الاعتبار لدى دراستها لأقاليم معينة
المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا		"
التزام الدول الاعضاء بالاعلان والقرارات الأخرى المتصلة بالموضوع والمتعلقة بمسألة انهاء الاستعمار		"
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي		"
برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي		"
آثار الاشعاع الذرى		"
عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى		"
حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها		"
تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى		تأخذها الهيئات المعنية في الاعتبار لدى دراستها لأقاليم معينة
ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال		"
اعادة الأعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها		"

Digitized by UNOG Library

المسألة	اجراءات النظر فيها
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية	تأخذها الهيئات المعنية في الاعتبار لدى دراستها لأقاليم معينة
تقديم المساعدة للاجئين في الجنوب الافريقي	"
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٧٣ (د - ٣٠) بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)	"
مسيس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية وعقد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل للتجارب ؛ عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية	"
تنفيذ اعلان المحيط الهندى منطقة سلم	"
سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا	"
حماية حقوق الانسان لبعض الفئات من السجناء	"
حماية الاشخاص المعتقلين أو المسجونين نتيجة لكفاحهم ضد الفصل العنصرى والعنصرية والتمييز العنصرى والاستعمار والعدوان والاحتلال الاجنبي ، ومن أجل تقرير المصير والاستقلال والتقدم الاجتماعي لشعوبهم	
المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى	"
المناهج والطرق والوسائل الاخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية	"
مشاركة المرأة في تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى والعدوان والاحتلال وجميع أشكال السيطرة الأجنبية	"

Digitized by UNOG Library

المسألة	اجراءات النظر فيها
التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذى يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودى بها أو يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك احداث تغييرات جذرية	تأخذها الهيئات المعنية في الاعتبار لدى دراستها لأقاليم معينة
تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي	"
اعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي	"
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيس منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة	"
مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	"
مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	"
تقديم المساعدة الى أنتيغوا ودومينيكا وسان فنسنت وسان كيتس ـ نيفيس ـ أنغيلا وسانت لوسيا	"
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السوك في نقل التكنولوجيا	"

٣٥ ـ وفي الجلسات ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٧ و ١١٠٩ و ١١١٣ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٣٠ و ١١٣٣ ، المعقودة فيما بين ٢٤ كانون الثاني/يناير و ١٢ أيلول/سبتمبر ، اتخذت اللجنة الخاصة قرارات أخرى بشأن برنامج عملها لعام ١٩٧٨ ، بما في ذلك ترتيب أولويات النظر في البنود المعروضة عليها ، وكان مما استندت اليه في ذلك الاقتراحات الواردة في ثلاث مذكرات للرئيس (A/AC.109/L.1205 و L.1259 و L.1272) . وهذه القرارات مذكورة في الفرع هاء من هذا الفصل .

٣٦ ـ وفي الجلسات ١١١٠ و ١١١٣ و ١١٢٢ و ١١٣٠ و ١١٣٣ ، المعقودة فيما بين ٣٠ حزيران/يونيه و ١٢ أيلول/سبتمبر ، اتخذت اللجنة الخاصة قرارات بشأن مايلي :

(أ) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في ندوة تنظمها لجنة حقوق الانسان في ماسيرو (انظر الفقرة ١٠١ أدناه) ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " مؤتمر دولي للمنظمات غير الحكومية لمناهضة الفصل العنصري " ، في جنيف (انظر الفقرة ١١٥ أدناه) ؛

(ج) دعوة موجهة الى الرئيس للاشتراك في " مؤتمر دولي للتضامن مع الشعوب الافريقية والعربية في كفاحها ضد الامبريالية والرجعية " ، في أديس أبابا (انظر الفقرة ١١٧ أدناه) ؛

(د) دعوة موجهة الى الرئيس لحضور جلسة خاصة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا احتفالا بيوم ناميبيا (انظر الفقرة ٩٧ أدناه) ؛

(هـ) اشتراك الرئيس ، حسب الاقتضاء والضرورة ، في نظر مجلس الأمن في مسألة ناميبيا (انظر الفقرة ٩٢ أدناه) ؛

(و) دعوة موجهة الى اللجنة لتمثيلها في " مؤتمر عالمي لتحرير الجنوب الافريقي " ، في نيودلهي (انظر الفقرة ١١٦ أدناه) .

٣٧ - واتخذت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٣ ، المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ، استنادا الى المقترحات الواردة في مذكرة للرئيس (A/AC.109/L.1272) ، قرارا بشأن دعوة أشخاص معينين للمثول أمامها لضمان الحصول على معلومات عن جوانب محددة للحالة في الاقاليم المستعمرة (انظر الفقرتين ٧٨ و ٧٩ أدناه) .

٣٨ - وفي الجلسة نفسها اتخذت اللجنة الخاصة ، بناء على الاقتراحات الواردة في نفس المذكرة ، قرارات بشأن برنامج عملها لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ (انظر الفقرات ١٢٩ و ١٣٥ - ١٣٨ أدناه) .

Digitized by UNOG Library

دال ـ جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية

١ ـ اللجنة الخاصة

٣٩ ـ عقدت اللجنة الخاصة ٣٣ جلسة خلال عام ١٩٧٨ على الوجه التالي :

الدورة الأولى :

الجلسات من ١٠١ الى ١١٠ ، من ٢٤ كانون الثاني / يناير الى ٣٠ حزيران / يونيه

الدورة الثانية :

الجلسات من ١١١ الى ١٣٣ ، من ٧ آب / أغسطس الى ١٢ أيلول / سبتمبر

٢ ـ الفريق العامل

٤٠ ـ قررت اللجنة ، في جلستها ١٠٢ المعقودة في ١ شباط / فبراير ، الابقاء على فريقها العامل . وقد تكون الفريق العامل ، وفقا لقرار آخر متخذ في الجلسة نفسها ، على النحو التالي : ايران ، تونس ، كوبا ، الكونغو ، بالاضافة الى أعضاء مكتبها الخمسة وهم على وجه التعيين : الرئيس (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، ونواب الرئيس الثلاثة (ترينيداد وتوباغو ، السويد ، بلغاريا) ، والمقرر (الجمهورية العربية السورية) ، بالاضافة الى رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة (ساحل العاج) .

٣ ـ اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة

٤١ ـ قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٢ ، الابقاء على لجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة .

٤٢ ـ وفي الجلسة ذاتها قررت اللجنة الخاصة أن تكون عضوية اللجنة الفرعية على النحو التالي :

اندونيسيا	السويد
ايران	سيراليون
بلغاريا	العراق
تشيكوسلوفاكيا	كوبا
تونس	الكونغو
الجمهورية العربية السورية	مالي

٤٣ ـ وانتخبت اللجنة الخاصة ، في الجلسة نفسها ، السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا) رئيسا للجنة الفرعية .

Digitized by UNOG Library

٤٤ - وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة ٨ جلسات فيما بين ١٦ شباط/فبراير و ١٦ أيار/مايو وقدمت ثلاثة تقارير الى اللجنة الخاصة كما يلي :

(أ) تقريران عن مسألة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار (A/AC.109/L.1217 والفصل الثاني من هذا التقرير ، المرفق (انظر صفحة ٧٥ أدناه) ،

(ب) تقرير عن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/AC.109/L.1265 والفصل السادس من هذا التقرير ، المرفق الثاني (انظر صفحة ١٩٦ أدناه) .

٤٥ - ويرد عرض لنظر اللجنة الخاصة في التقريرين المشار اليهما في الفقرة ٤٤ (أ) أعلاه في الفصل الثاني من هذا التقرير (انظر صفحة ٧٠ أدناه) . ويرد عرض لنظر اللجنة في التقرير المشار اليه في الفقرة ٤٤ (ب) أعلاه في الفصل السادس من هذا التقرير (انظر صفحة ١٨٦ أدناه) .

٤٦ - وخلال السنة ، وافقت اللجنة الخاصة ، بناء على مشاورات أجراها أعضاء اللجنة الفرعية فيما بينهم في هذا الشأن ، على ستة طلبات استماع فيما يتعلق ببنود محددة . ويرد عرض لجلسات الاستماع هذه في الفصل السادس (انظر صفحة ١٨٦ أدناه) وفي الفصول من الثامن الى العاشر والثالث عشر والعشرين (١٤) من هذا التقرير.

٤ - اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة

٤٧ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ الابقاء على لجنتها الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة.

٤٨ - وقررت اللجنة الخاصة ، في الجلسة نفسها ان تكون عضوية اللجنة الفرعية على النحو التالي :

اثيوبيا	السويد
استراليا	شيلي
افغانستان	العراق
اندونيسيا	فيجي
ايران	كوبا
بلغاريا	الكونغو
ترينيداد وتوباغو	مالي
تشيكوسلوفاكيا	الهند
ساحل العاج	يوغوسلافيا

٤٩ - وفي الجلسة نفسها انتخبت اللجنة الخاصة السيد كوفي كوامي (ساحل العاج) رئيسا ، والسيد رونالد موريس (استراليا) مقررا .

---

(١٤) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلدان الثاني والثالث.

Digitized by UNOG Library

٥٠ - وعقدت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ٣٩ جلسة ، فضلا عن عدد من الاجتماعات غير الرسمية ، فيما بين ٩ شباط/فبراير و ٢٠ تموز/يوليه ، وقدّمت تقارير عن البنود التالية التي كانت قد أحيلت اليها للنظر فيها :

جزر كوكس (كيلينغ)	برمودا
جزر نيوهبريد	جزر فرجن البريطانية
جزر توكيلاو	مونتسيرات
بيتكيرن	جزر تركس وكايكوس
جزر جيلبرت	جزر كايمان
جزر سانت هيلانة	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
جزر ساموا الامريكية	غوام
اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	جزر سليمان
	توفالو

٥١ - ويرد عرض لنظر اللجنة الخاصة في تقارير اللجنة الفرعية المتعلقة بالأقاليم الآنفة الذكر في الفصول من الثاني عشر الى الرابع عشر ، ومن السادس عشر الى السابع والعشرين والحادى والثلاثين والثاني والثلاثين من هذا التقرير (١٥) .

هاء - بحث أمر الأقاليم

٥٢ - نظرت اللجنة الخاصة ، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ، في الأقاليم التالية :

الأقاليم التي أجرى النظر فيها في الجلسات العامة مباشرة	الجلسات
ناميبيا	١١٠٣ - ١١٠٧
رود يسيا الجنوبية	١١١١ - ١١١٥
تيمور الشرقية	١١٢٣
بليز	١١٢٣
جبل طارق	١١٢٣
الصحراء الغربية	١١٢٤
جزر فولكلاند (مالفيناس)	١١٢٩
انتيغوا ، دومينيكا ، سان فنسنت ، سان كيتس - نيفيس ، انغيلا ، سانت لوسيا	١١٢٩

(١٥) المرجع نفسه ، المجلدان الثالث والرابع .

Digitized by UNOG Library

الأقاليم المحالة للنظر فيها الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة	الجلسات
جزر توكيلاو	١١٠٩
جزر ساموا الامريكية	١١٠٩
غوام	١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١٥ و ١١٣٣
بيتكيرن	١١٠٩
جزر سليمان	١١٠٩
توفالو	١١٠٩
جزر سانت هيلانة	١١٠٩
جزر فرجن البريطانية	١١٠٩
جزر كايمان	١١٠٩
مونتسيرات	١١٠٩
جزر تركس وكايكوس	١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١٥
برمودا	١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١٥
جزر جيلبرت	١١٠٩
جزر كوكس (كيلينغ)	١١١٣ و ١١١٥
نيوهبريد	١١١٣ و ١١١٦ و ١١١٨
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	١١١٣ و ١١١٥
اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	١١١٣ و ١١١٥ و ١١١٦
برونسي	١١١٣

٥٣ - وتتضمن الفصول من السابع الى الثامن والثلاثين من هذا التقرير (١٦) عرضا لنظر اللجنة الخاصة في الأقاليم المذكورة أعلاه ، بالاضافة الى ما اعتمد بشأنها من قرارات واتفاقات رأى ومقررات أو استنتاجات وتوصيات .

واو - مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان

٥٤ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات التي تقدم بها الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، أن تتناول على انفصال مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان . ولدى اتخاذ هذا القرار ، أشارت اللجنة الخاصة الى أنها ذكرت في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية

---

(١٦) المرجع نفسه ، المجلدات من الثاني الى الرابع .

Digitized by UNOG Library

والثلاثين (١٧) انها ستواصل ،كجزء من برنامج عملها لعام ١٩٧٨ ، استعراض قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، مع مراعاة أية توجيهات قد تودّ الجمعية العامة توجيهها في هذا الصدد . كما أعادت اللجنة الخاصة الى الأذهان أن الجمعية العامة قد أقرت ، في الفقرة ٥ من قرارها ٣٢/٤٢ ، تقرير اللجنة الخاصة ، بما في ذلك برنامج العمل الذى تعتزم اللجنة الاضطلاع به خلال عام ١٩٧٨ .

٥٥ - ونظرت اللجنة الخاصة ،في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ،في هذه المسألة على أساس التوصيات الواردة في المذكرة المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1272) . وفيما يلي نص الفقرة المتصلة بالموضوع من تلك المذكرة :

" ١٢ - يقترح استمرار اللجنة الخاصة في النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة ،مع مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة ،في هذا الصدد ، في دورتها الثالثة والثلاثين ".

٥٦ - واعتمدت اللجنة الخاصة في الجلسة ذاتها ، دون اعتراض ،التوصية الآنفة الذكر.

١- قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ بشأن بويرتوريكو (١٨)

٥٧ - قررت اللجنة الخاصة في جملة أمور ،في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، أن تتناول بندا مستقلا عنوانه " قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ بشأن بويرتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٥٨ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١١٢٥ الى ١١٣٣ ، المعقودة فيما بين ٢٨ آب/أغسطس و ١٢ أيلول /سبتمبر .

٥٩ - وفي الجلستين ١١٢٥ و ١١٢٨ المعقودتين في ٢٨ و ٣١ آب/أغسطس لفت الرئيس الانتباه الى عدد من الرسائل الواردة من أفراد ومنظمات والتي يعرب فيها أصحابها عن رغبتهم في التحدث أمام اللجنة في صدد نظرها في هذا البند . ووافقت اللجنة على تلبية هذه الطلبات، واستمعت الى الأفراد أو ممثلي المنظمات المعنيين على نحو ما هو مبين أدناه :

---

(١٧) المرجع نفسه ،الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ١٤٨ .

(١٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٤ .

Digitized by UNOG Library

الأفراد أو ممثلو المنظمات	الجلسات
كارلوس روميرو برسيلو ، حاكم بويرتوريكو	١١٢٥
رافاييل ارناندس كولون ، الحاكم السابق لبويرتوريكو	١١٢٥
خوان م. فرسيا ـ باسالاكوا ، من جماعة " الامريكيون من أجل العمل الديمقراطي " (Americans for Democratic Action)	١١٢٥
أوريستي راموس، عضو مجلس شيوخ ولاية بويرتوريكو	١١٢٥
موريس أ. فيرى ، عمدة ميامي ، فلوريدا	١١٢٥
مورين بيرمان ، من الرابطة الدولية لحقوق الانسان	١١٢٥
ميفيل أ . ارناندس أغوستو ، من الحزب الشعبي الديمقراطي (Prtido Popular Democrático)	١١٢٦
نيكولاس نوفيرا ، الابن ، عضو مجلس شيوخ ولاية بويرتوريكو	١١٢٦
فراسياني ميراندا مرتشاند ، من جمعية المحاميـــــن البويرتوريكيين (Colegio de abogados de Puerto Rico)	١١٢٦
إينيدا فاسكيس ، من مجلس السلام البويرتوريكي (Puerto Rican (Peace Council	١١٢٦
فرانسيسكو ابونتي ـ بيريس، من جماعة " أنصار الدولة الحـــرة الموحدة " (Pro-Estado Libre Asociado)	١١٢٦
رونالد ف. ديلومز ، كونغرس الولايات المتحدة (كاليفورنيا)	١١٢٧
لويس م. تشافيس فيغليوتي	١١٢٧
لويس شنايدر ، لجنة الأصدقاء الأمريكيين للخدمة (American (Friends Service Committee	١١٢٧
رود ولفو كروس كونتريراس، دار الثقافة الوطنية (National House of Culture)	١١٢٧
روبين بريبوس مارتينس ، حزب الاستقلال البويرتوريكي (Puerto (Rican Independence Party	١١٢٧
ماركو أنتونيو ريفاو	١١٢٧
ايسابيل روسادو ، من "حملة تحرير جزيرة فييكيس" (Cruzada (Pro-Rescate de Vieques	١١٢٧

Digitized by UNOG Library

الأفراد أو ممثلو المنظمات (تابع)	الجلسات
افرين راميرس ، من " أنصار الدولة الحرة الموحدة "	١١٢٧
فرانسيسكو ارناندس فارفاس ، من " جماعة البويرتوريكيين المعارضين لجعل بويرتوريكو ولاية تابعة " (Puerto Ricans Against Statehood)	١١٢٧
خوان انتونيو كوريتخير ، الرابطة الاشتراكية البويرتوريكية (Liga Socialista Puertorriqueña)	١١٢٨
لويس ف . أبرو ايلياس ، جمعية الشرق الكبير الوطني (Gran Orienté Nacional de Puerto Rico)	١١٢٨
خوان مرى ــ براس ، الحزب الاشتراكي البويرتوريكي (Partido Socialista Puertorriqueño)	١١٢٨
نيلسون و . كانالز ، اللجنة الوطنية للمطالبة بالافراج عن المسجونين القوميين (Comité Nacional Pro-Libertad de los Presos Nacionalistas)	١١٢٨
مانويل رومان ، حركة الدعوة لانشاء دولة أو جمهورية ديمقراطية (Movimiento Estadidad o República Democrática)	١١٢٨
أولا فيبيت أ . لوبيس ــ باتشيكو ، عن المجلس الماسوني الأعلى البويرتوريكي (Supremo Consejo Maxónico de Puerto Rico)	١١٢٨
خوسي لوبيس ، عن حركة التحرير الوطني البويرتوريكية (Movimiento Liberación Nacional Puertorriqueño)	١١٢٨
رافاييل سولتيرو ــ بيرالتا ، عن المحفل الوطني الكبير لبويرتوريكو (Gran Logia Nacional de Puerto Rico)	١١٢٨
كارمين بويغ دويرس ، عن لجنة البويرتوريكيين المقيمين بالولايات المتحدة (Committee of Puerto Recan Residents in the United States)	١١٢٨
كارلوس فيليس ريبكيوف ، عن الحزب القومي البويرتوريكي (Partido Nacionalista de Puerto Rico)	١١٢٩
انتونيو اورتيس بابون	١١٢٩

Digitized by UNOG Library

الأفراد أو ممثلو المنظمات (تابع)	الجلسات
كارين تالبوت ، عن مجلس السلام العالمي (World Peace Council)	١١٢٩
الأسقف خوسي ب . فيلاسكيس ، بطريرك العالم اللاتيني (Patriaricado del Mundo Latino)	١١٢٩

٦٠ - وفي الجلستين ١١٢٥ و ١١٢٦ المعقودتين في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ، أدلى ممثل كوبا ببيانين (A/AC.109/PV.1125 و PV.1126).

٦١ - وفي الجلسة ١١٢٨ المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ، قام ممثل كوبا ، في بيان أدلى به أمام اللجنة (A/AC.109/PV.1128) ، بتقديم مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1276) نيابة عن العراق وكوبا . وفيما يلي نص مشروع القرار :

"ان اللجنة الخاصة ،

"اذ تشير الى قراريها المؤرخين في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٢ (١٩) و ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٣ (٢٠) ، والى مقررها المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٢١) بشأن بويرتوريكو ،

"واذ تضع في اعتبارها القرارات والمقررات التي اتخذتها ، بشأن بويرتوريكو ، مؤتمرات رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التي عقدت في القاهرة في عام ١٩٦٤ (٢٢) وفي مدينة الجزائر في عام ١٩٧٣ (٢٣) وفي كولومبو في عام ١٩٧٦ (٢٤) ، ومؤتمرات وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقودة في جورج تاون في عام ١٩٧٢ وفي هافانا في عامي

---

(١٩) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1)، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٨٥ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٨٤ .

(٢١) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٦٩ .

(٢٢) A/5723 .

(٢٣) A/9330 و Corr.1 ، الفقرتان ٥٢ و ٥٣ .

(٢٤) A/31/197 ، المرفق الاول ، الفقرتان ١٠٨ و ١١٨ .

Digitized by UNOG Library

١٩٧٤ و ١٩٧٧ وفي ليما في عام ١٩٧٥ وفي مدينة الجزائر في عام ١٩٧٦ وفي نيودلهي في عام ١٩٧٧ (٢٥) وفي بلغراد في عام ١٩٧٨ (٢٦)، وكذلك المقررات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر البلدان النامية للمواد الخام، المعقود في داكار في عام ١٩٧٤،

" واذ تدرك حق الشعب البويرتوريكي في تعديل الوضع الحالي لبويرتوريكو، وأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية قد رفضت في عدة مناسبات اتخاذ أي اجراء يتعلق بالمقترحات المتصلة بالموضوع التي قدمتها الهيئات الرسمية في بويرتوريكو،

" واذ تضع في اعتبارها الفقرة ٤ من اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠، التي تنص على أن ' يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة والتدابير القمعية، الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة، لتمكينها من الممارسة الحرة السلمية لحقها في الاستقلال التام، وتحترم سلامة اقليمها القومي ' ؛ واذ تحيط علما بأن مختلف هيئات الشرطة والهيئات العسكرية بحكومة الولايات المتحدة قد اعترفت رسميا بوجود أعمال الاضطهاد والمضايقة والقمع المستمرة ضد شعب بويرتوريكو،

" واذ تشير على وجه التحديد الى الفقرة ٥ من الاعلان التي تنص على أن ' يصار الى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية أو الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها، لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الأقاليم، دون قيد أو شرط، ووفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين ' ،

" واذ تدرك أيضا حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفي ممارسة سيادتها الوطنية، واحترام سلامة أقاليمها الوطنية، وممارسة سيطرتها التامة على ثرواتها وموارد ها الطبيعية استهدافا لنموها ورفاهها،

" وقد استمعت الى ونظرت في بيانات الملتمسين والمناقشات التي دارت في اللجنة الخاصة (٢٧)،

" ١ - تؤكد من جديد حق شعب بويرتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٢ - تقرر، بناء على ذلك، ابقاء مسألة بويرتوريكو قيد الاستعراض المستمر حتى يحصل شعب بويرتوريكو على حقوقه السيادية كاملة، بما فيها حقه في تقرير المصير، آخذة

---

(٢٥) A/32/94، المرفق الاول، الفقرة ٦٤.

(٢٦) A/33/206، المرفق الاول، الفقرتان ١٢٥ و ١٢٦.

(٢٧) A/AC.109/PV.1128-1133.

Digitized by UNOG Library

في الاعتبار أن هذه الحقوق لا بد أن تعترف بها حكومة الولايات المتحدة الامريكية مسبقا وأن يتم نقل السلطات على نحو كامل كيما يتمكن شعب بويرتوريكو من ممارسة حقه في تقرير المصير بشكل تام واتخاذ ما قد يراه من قرارات تتعلق بمستقبله السياسي ؛

" ٣ — تؤكد أنه يتعين أن يمارس شعب بويرتوريكو تقرير المصير بأسلوب ديمقراطي عن طريق أجهزة ينتخبها هذا الشعب انتخابا حرا ، وأنه يجب في النهاية أن يوافق الشعب البويرتوريكي على القرار النهائي ، بعد اجراء المفاوضات المناسبة بين ممثليه وحكومة الولايات المتحدة ، وأنه أيا كان القرار الذى قد يتوصل اليه الشعب البويرتوريكي فيما يتعلق بمستقبل مركزه السياسي ، فسيظل على الدوام يملك حق الاستقلال غير القابل للتصرف عندما يقرّر ذلك ؛

" ٤ — تعلن أن أعمال الاضطهاد والتنغيص والتدابير القمعية التي يتعرض لها بشكل مستمر المكافحون من أجل الاستقلال ، من منظمات وأشخاص ، على يد قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة لحكومة الولايات المتحدة تشكل انتهاكا للحقوق الوطنية والانسانية للشعب البويرتوريكي في تقرير مصيره وفي الاستقلال ؛

" ٥ — تعلن أيضا أن رفض حكومة الولايات المتحدة الاستجابة للمقترحات العديدة التي قدمتها الهيئات الرسمية في بويرتوريكو لتعديل المركز الحالي لبويرتوريكو يشكل انتهاكا للحقوق الوطنية والانسانية لشعب بويرتوريكو ؛

" ٦ — ترى أنه اذا ماقرر شعب بويرتوريكو ، بعد الاعتراف بسيادته ونقل السلطة اليه ، أن ينتظم في جمهورية مستقلة ، فان له الحق في استعادة اقليمه الوطني بتمامه ، بما في ذلك جميع الاراضي التي تحتلها القوات المسلحة للولايات المتحدة في الوقت الحاضر ؛

" ٧ — ترى أيضا أن أى شكل من أشكال الارتباط الحر بين بويرتوريكو والولايات المتحدة ، يستهدف الامتثال التام لأحكام قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة والقانون الدولي المنطبق ، يجب أن يكون وفقا للمبادئ التالية :

" (أ) يجب أن يصون ويحمي ويعزز شخصية شعب بويرتوريكو وخصائصه ؛

" (ب) يجب أن تضع بويرتوريكو دستورها بنفسها ، وأن يكون لها القدرة على تعديله دون أى تدخل مهما كان من جانب الولايات المتحدة أو أى دولة أخرى ، ووفقا للشكل والاجراءات التي يقررها شعب بويرتوريكو ؛

" (ج) يمكن تعديل أو انهاء أى اتفاق على الارتباط وفقا للاجراءات المحددة فيه ، وينبغي أن يكفل حرية شعب بويرتوريكو في تعديل الارتباط عن طريق الاعراب عن ارادته بالوسائل الديمقراطية ؛

" (د) تستطيع بويرتوريكو ، في اتفاق الارتباط ، أن تحدّ من سلطاتها باختيارها ، غير أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك الا بتفويض محدّد ، دون أن ينتقص ذلك بأى حال من

Digitized by UNOG Library

الأحوال من مبدأ "الاحتفاظ بالسيادة"، والسلطات التي لا تخوّل صراحة للأمم المتحدة أو لهيئة مشتركة يحتفظ بها شعب بويرتوريكو . ولا يجوز نقل أية سلطة يكون من شأنه ابطال مبدأ "الاحتفاظ بالسيادة".

"(هـ) لشعب بويرتوريكو على الدوام حق المشاركة الفعالة في الممارسة المحددة للسلطات المفوض فيها وفي تطبيق أي قانون أو قرار أو مقرر تسنّه أو تتخذه السلطة المفوضة ؛

"(و) يجب أن تكون الشخصية السياسية والقانونية لبويرتوريكو وهويتها كبلد، في الارتباط المذكور، على النحو الذي يؤهلها لأن يكون لها تمثيلها الخاص بها في المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ؛

"(ز) ينبغي أن يتم تقرير المعونة أو المساعدة المالية والبرامج المقدمة من الولايات المتحدة، والمطبقة على بويرتوريكو، بشكل ينسجم ومبادئ الارتباط بين البلدين ؛

"(ح) تعترف الولايات المتحدة بحق شعب بويرتوريكو في التمتع بجميع الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الكائنة في المنطقة الاقتصادية البحرية التي تحيط ببويرتوريكو، وتحترم هذا الحق ؛

"٨ - تدعو الى الافراج غير المشروط عن السجناء السياسيين البويرتوريكيين الاربعة الذين حبستهم سلطات الولايات المتحدة لمدة تربو على ٢٤ عاما ؛

"٩ - تطلب الى حكومة الولايات المتحدة اتخاذ خطوات فورية فيما يتعلق بهذا القرار كيما يتسنى لشعب بويرتوريكو ممارسة حقه بحرية في تقرير المصير وفي الاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥)".

٦٢ - وفي الجلسة ١١٢٩ المعقودة يوم ١ أيلول/سبتمبر، أدلى ببيانات ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند وكوبا والعراق (A/AC.109/PV.1129) ؛

٦٣ - وفي الجلسة ١١٣٠ المعقودة يوم ٦ أيلول/سبتمبر، قدم ممثل استراليا بيانا الى اللجنة (A/AC.109/PV.1130) طرح فيه تعديلات (A/AC.109/L.1277) على مشروع القرار A/AC.109/L.1276 تنص على ما يلي :

(أ) يستعاض عن الفقرة الثانية من الديباجة بالفقرة التالية :

"واذ لا تغيب عن بالها بيانات المواقف التي جرى الاعراب عنها خلال الدورة الحالية للجنة الخاصة وما سبقتها من دورات" ؛

(ب) يستعاض عن الفقرة الثالثة من الديباجة بالفقرة التالية :

"وادراكا منها لحق شعب بويرتوريكو في تبديل وضعه الراهن،" ؛

(ج) يستعاض عن الفقرة الرابعة من الديباجة بالفقرة التالية :

"وقد استمعت الى ونظرت في بيانات الملتمسين والمناقشات التي دارت في اللجنة الخاصة،" ؛

Digitized by UNOG Library

(د) يستعاض عن الفقرة الخامسة من الديباجة بالفقرة التالية :

" واذ تلاحظ بيان حاكم بويرتوريكو بأنه سيدعو الى اجراء استفتاء على مستقبل الوضع السياسي لبويرتوريكو من المقرر عقده عقب الانتخابات العامة سنة ١٩٨٠ ، " ؛

(هـ) تضاف الفقرة الجديدة التالية بوصفها الفقرة السادسة من الديباجة :

" واذ تلاحظ البيان الذى وجهه رئيس الولايات المتحدة الامريكية في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٨ الى شعب بويرتوريكو والذى مفاده أن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة تماما بمبدأ تقرير المصير له وأن حكومة الولايات المتحدة ستؤيد أى قرار قد يتخذه الشعب بشأن وضعه في المستقبل من خلال استفتاء حرّ وديمقراطي ، " ؛

(و) تضاف الفقرة الجديدة التالية على أنها الفقرة السابعة من الديباجة :

" واذ تلاحظ أيضا البيان الصادر في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٨ عن الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة والذى يفيد بأن حكومة الولايات المتحدة سوف لا تعترض على أن يقوم شعب بويرتوريكو بدعوة الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء في بويرتوريكو ، " ؛

(ز) يعاد ترقيم الفقرة السادسة السابقة من الديباجة بحيث تصبح الفقرة الثامنة من الديباجة ؛

(ح) تحذف الفقرة السابعة السابقة من الديباجة ؛

(ط) يستعاض عن الفقرة ١ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ١ - تؤكد من جديد حق شعب بويرتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ؛ " ؛

(ى) يستعاض عن الفقرة ٢ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٢ - تؤكد أنه يتعين أن يستمر شعب بويرتوريكو في ممارسة تقرير المصير بأسلوب ديمقراطي عن طريق أجهزة ينتخبها شعب بويرتوريكو انتخابا حرا وأن كل الأحكام الخاصة بالوضع يجب أن يوافق عليها في النهاية الشعب نفسه بعد مشاورات مناسبة بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وشعب بويرتوريكو ؛ " ؛

(ك) يستعاض عن الفقرة ٣ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٣ - ترى انه اذا قرر شعب بويرتوريكو أن ينتظم في جمهورية مستقلة ، فان له الحق في استعادة اقليمه بتمامه ، بما في ذلك جميع الأراضي التي تستخدم حاليا سلطات حكومة الولايات المتحدة ؛ " ؛

(ل) يستعاض عن الفقرة ٤ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٤ - تحثّ حكومة الولايات المتحدة ، اذا قرر شعب بويرتوريكو السعي الى زيادة تطوير وضع الارتباط الحر ، على النظر بتعاطف الى المبادئ التوجيهية لهذا الوضع التي تقدم في معرض الشهادة أمام اللجنة الخاصة ؛ " ؛

Digitized by UNOG Library

(م) يستعاض عن الفقرات من ٥ الى ٩ من المنطوق بالفقرتين التاليتين :

" ٥ - تحث حكومة الولايات المتحدة على التمسك بسياستها في تقرير المصير فيما يتعلق بپويرتوريكو طبقا للفقرتين ٦ و ٧ من الديباجة المذكورتين أعلاه ؛

" ٦ - تقرر استعراض مسألة پويرتوريكو بعد اتمام الاستفتاء المشار اليه في الفقرة ٥ المذكورة أعلاه من الديباجة وتطلب من المقرر أن يقوم ، بمساعدة الأمانة العامة ، بتحديث المعلومات الخاصة بهذه المسألة من أجل تسهيل نظر اللجنة الخاصة في الخطوات المناسبة للمتابعة " .

٦٤ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو أندونيسيا وشيلي والسويد وتونس واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا وكوبا (A/AC.109/PV.1130) .

٦٥ - وفي الجلسة ١١٣١ المعقودة يوم ٧ أيلول/سبتمبر أدلى ببيانات ممثلو يوغوسلافيا وكوبا وايران (A/AC.109/PV.1131) .

٦٦ - وفي الجلسة ١١٣٢ المعقودة يوم ٨ أيلول/سبتمبر ، تقدم ممثل كوبا بمشروع قرار منقح (A/AC.109/L.1276/Rev.1) نيابة عن كوبا والعراق (A/AC.109/PV.1132) . وفيما يلي نص مشروع القرار المنقح :

" ان اللجنة الخاصة ،

" وقد استمعت الى ونظرت في بيانات الملتمسين (٢٨) الذين تعكس آراؤهم الاتجاهات الرئيسية للرأى العام السياسي في پويرتوريكو ،

" واذ تشير الى قرارها الصادر في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٢ (٢٩) ، وفي ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٣ (٣٠) ، وكذلك مقررها الصادر في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٣١) فيما يتعلق بپويرتوريكو ،

" واذ تضع نصب عينيها القرار الخاص بپويرتوريكو الذى اتخذه مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد عام ١٩٧٨ (٣٢) والمؤتمر الخامس لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو عام ١٩٧٦ (٣٣) ،

---

(٢٨) A/AC.109/PV.1125-1129 .

(٢٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٨٥ .

(٣٠) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٨٤ .

(٣١) المرجع نفسه الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٦٩ .

(٣٢) A/33/206 ، المرفق الاول ، الفقرتان ١٢٥ - ١٢٦ .

(٣٣) A/31/197 ، المرفق الاول ، الفقرتان ١٠٨ و ١١٨ .

Digitized by UNOG Library

" وادراكا منها لحق شعب بويرتوريكو في تعديل الوضع الحالي لبويرتوريكو ، واذ تعلم أن المقترحات المتعلقة بهذا التعديل قد سبق ان قدمتها الاجهزة الرسمية في بويرتوريكو ،

" واذ لا يغيب عن بالها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

" وادراكا منها كذلك أن لكل الشعوب حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفي ممارسة سيادتها الوطنية ، وفي احترام سلامة اقاليمها الوطنية وفي ممارسة السيطرة الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية استهدافا لنموها ورفاهها ،

" واذ لا يغيب عن بالها ان الملتمسين قد أظهروا في بياناتهم ان كبرى الاحزاب في بويرتوريكو تفضل تغييرا في الوضع الراهن لبويرتوريكو أو تعديلا في جوانبه ،

" ١ - تؤكد من جديد حق شعب بويرتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٢ - تؤكد من جديد ان لشعب بويرتوريكو ، بموجب هذا الحق ، ان يحدد بحرية مستقبل وضعه السياسي وأن يسعى لزيادة تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

" ٣ - تؤكد انه يتعين ان يمارس شعب بويرتوريكو تقرير المصير بأسلوب ديمقراطي عن طريق أجهزة ينتخبها شعب بويرتوريكو انتخابا حرا بعد اتمام حكومة الولايات المتحدة الامريكية نقل السلطات الى شعب بويرتوريكو ، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وان كل الاحكام الخاصة بالوضع يجب ان يوافق عليها شعب بويوتوريكو ؛

" ٤ - تعتبر أن اعمال الاضطهاد والتنغيص والتدابير القمعية التي يتعرض لها بشكل مستمر المكافحون من أجل الاستقلال من منظمات وأشخاص تشكل انتهاكا للحقوق الوطنية لشعب بويرتوريكو في تقرير المصير والاستقلال ؛

" ٥ - ترى انه اذا ما قرر شعب بويرتوريكو تشكيل جمهورية مستقلة فان له الحق في استعادة اقليمه بتمامه ، بما في ذلك جميع الاراضي التي تستخدمها حاليا سلطات حكومة الولايات المتحدة ؛

" ٦ - ترى ايضا ان اى شكل من اشكال الارتباط الحر بين بويرتوريكو والولايات المتحدة يجب ان يقوم على المساواة السياسية من أجل التقيد الكامل بأحكام قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة وبأحكام القانون الدولي المنطبق ، ويجب ان يعترف بسيادة شعب بويرتوريكو ؛

" ٧ - تحث حكومة الولايات المتحدة على الافراج غير المشروط عن الشخصيات السياسية البويرتوريكية الاربع التي لا تزال محتجزة منذ ما يربو على ٢٤ عاما ؛

" ٨ - تحث حكومة الولايات المتحدة على التقيد بمبادئ القرار ١٥١٤ (د-١٥) فيما يتعلق ببويرتوريكو ؛

Digitized by UNOG Library

" ٩ - تقرر ابقاء مسألة بويرتوريكو قيد الاستعراض وترجو من المقرر أن يقوم ، بمساعدة الامانة العامة ، بتحديث المعلومات الخاصة بهذه المسألة من أجل تسهيل نظر اللجنة الخاصة عام ١٩٧٩ في الخطوات المناسبة للمتابعة " .

٦٧ - وفي الجلسة نفسها أدلى ممثل الهند ببيان (A/AC.109/PV.1132) .

٦٨ - وفي الجلسة ١١٣٣ المعقودة يوم ١٢ ايلول/سبتمبر ، قدم ممثل السويد ، في بيان ألقاه امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1133) تعديلا (A/AC.109/L.1279) لمشروع القرار المنقح (A/AC.109/L.1276/Rev.1) ، يقضي باضافة الفقرة التالية لتكون الفقرة الختامية في الديباجة :

" واذ تشير الى البيانين الرسميين المتعلقين ببويرتوريكو اللذين أدلى بهما رئيس الولايات المتحدة الامريكية يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٨ والممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة يوم ٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، " .

٦٩ - وفي الجلسة نفسها ، تقدم ممثل استراليا ، في بيان الى اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1133) ، بتعديلين (A/AC.109/L.1278) ، لمشروع القرار المنقح (A/AC.109/L.1276/Rev.1) بموجبهما :

(أ) يستعاض عن الكلمات الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق وهي " بعد اتمام حكومة الولايات المتحدة الامريكية نقل السلطات الى شعب بويرتوريكو " بعبارة " مع السيادة الكاملة التامة " ؛

(ب) يستعاض عن الفقرة ٤ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٤ - تعتبر ان اى اعمال اضطهاد وتنفيس وأى تدابير قمعية يتعرض لها المكافحون من أجل الاستقلال ، من منظمات وأشخاص ، تشكل انتهاكا للحقوق الوطنية لشعب بويرتوريكو في تقرير المصير والاستقلال ؛ " .

٧٠ - وفي الجلسة نفسها ، وعقب بيان لممثل الهند (A/AC.109/PV.1133) ، عمد ممثل كوبا ، بالنيابة عن مقدمي المشروع ، الى ما يلي :

(أ) قبول التعديل المقدم من السويد والمشار اليه في الفقرة ٦٨ أعلاه ؛

(ب) ادخال تعديل شفوى على نص مشروع القرار المنقح (A/AC.109/L.1276/Rev.1) يقضي باضافة الفقرة التالية قبل الفقرة الاخيرة من الديباجة :

" واذ تشير الى البيان الخاص ببويرتوريكو الذى ادلى به بالنيابة عن رئيس الولايات المتحدة الامريكية الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة في الدورة الثامنة للجمعية العامة يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣ ، " ؛

(ج) ادخال تعديل فرعي شفوى على التعديل المقدم من استراليا والمشار اليه في الفقرة ٦٩ (أ) اعلاه ، وهو يقضي بأن تضاف عبارة " الذى ينص ، في جملة امور ، على نقل جميع السلطات الى شعب الاقليم " وذلك بعد عبارة " طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) " في النص المقترح للفقرة ٣ من المنطوق .

Digitized by UNOG Library

٧١ - وفي الجلسة نفسها أدلى ممثلا السويد واندونيسيا ببيانات أخرى ، فضلا عن رئيس اللجنة (A/AC.109/PV.1133) .

٧٢ - وعقب بيانات تعليل التصويت التي أدلى بها ممثلو الكونغو وجمهورية تنزانيا المتحدة واستراليا ، اتخذت اللجنة الخاصة اجراء بشأن مشروع القرار المنقح (A/AC.109/L.1276/Rev.1) بالشكل الذى زيد به تنقيحه شفويا ، وبشأن التعديلات التي أدخلت عليه ، وذلك على النحو التالي :

(أ) اعتمد التعديل الفرعي الشفوى الذى أدخلته العراق وكوبا على التعديل الاسترالي للفقرة ٣ من المنطوق (انظر الفقرة ٧٠ (ج) اعلاه) ، بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٣ ، وامتناع ٩ عن التصويت ؛

(ب) اعتمد التعديل المقدم من استراليا على الفقرة ٣ من المنطوق (A/AC.109/L.1278) الذى عدلته بعد ذلك شفويا العراق وكوبا بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٣ ، وامتناع ٩ عن التصويت ؛

(ج) رفض تعديل استراليا للفقرة ٤ من المنطوق (A/AC.109/L.1278) بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٨ ، وامتناع ٤ عن التصويت ؛

(د) اعتمد مشروع القرار المنقح ، بالشكل الذى زيد به تنقيحه وبالشكل المعدل ، في مجمله بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ٢ ١ عن التصويت (A/AC.109/574) . وقد أدلى ببيانين آخرين تعليلا للتصويت ممثلا الصين ويوغوسلافيا . وأدلى ممثل كوبا أيضا ببيان (A/AC.109/PV.1133) .

٢ - قرار اللجنة الخاصة

٧٣ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/574) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٣ المعقودة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ، والمشار اليه في الفقرة ٧٢ (د) أعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

" وقد استمعت الى ونظرت في بيانات الملتمسين (٣٤) الذين تعكس آراؤهم الاتجاهات الرئيسية للرأى العام السياسي في بويرتوريكو ،

---

(٣٤) A/AC.109/PV.1125-1129 .

Digitized by UNOG Library

" واذ تشير الى قراريها الصادرين في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٢ (٣٥) وفي ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٣ (٣٦) ، وكذلك مقررها الصادر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٣٧) ، فيما يتعلق ببويرتوريكو ،

" واذ تضع نصب عينيها القرار الخاص ببويرتوريكو الذي اتخذه مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ (٣٨) والمؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/اغسطس ١٩٧٦ (٣٩) ،

" وادراكا منها لحق شعب بويرتوريكو في تعديل الوضع الحالي لبورتوريكو ، واذ تعلم أن المقترحات المتعلقة بهذا التعديل قد سبق ان قدمتها الاجهزة الرسمية في بويرتوريكو ،

" واذ لا يغيب عن بالها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ،

" وادراكا منها كذلك ان لكل الشعوب حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفي ممارسة سيادتها الوطنية ، وفي احترام سلامة اقاليمها الوطنية وفي ممارسة السيطرة الكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية استهدافا لنموها ورفاهها ،

" واذ لا يغيب عن بالها ان الملتمسين قد أظهروا في بياناتهم ان كبرى الاحزاب في بويرتوريكو تفضل تغييرا في الوضع الراهن لبويرتوريكو أو تعديلا في جوانبه ،

" واذ تشير الى البيان الخاص ببويرتوريكو الذي أدلى به بالنيابة عن رئيس الولايات المتحدة الامريكية الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة في الدورة الثامنة للجمعية العامة في يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣ (٤٠) ،

---

(٣٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٨٥ .

(٣٦) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/9023/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٨٤ .

(٣٧) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/31/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ٦٦ .

(٣٨) A/33/206 ، المرفق الاول ، الفقرتان ١٢٥ - ١٢٦ .

(٣٩) A/31/197 ، المرفق الاول ، الفقرتان ١٠٨ و ١١٨ .

(٤٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة ، الجلسات العامة ، الجلسة ٤٥٩ ، الفقرات ٦٥ - ٦٧ .

Digitized by UNOG Library

" واذ تشير الى البيانين الرسميين المتعلقين ببويرتوريكو اللذين أدلى بهما رئيس الولايات المتحدة يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٨ والممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة يوم ٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٨ ،

" ١ - تؤكد من جديد حق شعب بويرتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٢ - تؤكد من جديد ان لشعب بويرتوريكو ، بموجب هذا الحق ، ان يحدد بحرية مستقبل وضعه السياسي وان يسعى لزيادة تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

" ٣ - تؤكد انه يتعين ان يمارس شعب بويرتوريكو تقرير المصير بأسلوب ديمقراطي عن طريق اجهزة ينتخبها شعب بويرتوريكو انتخابا حرا ، مع السيادة الكاملة التامة، طبقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذى ينص ، في جملة امور، على النقل الكامل لجميع السلطات الى شعب الاقليم ، وان كل الاحكام الخاصة بالوضع يجب ان يوافق عليها من شعب بويرتوريكو ؛

" ٤ - تعتبر ان اعمال الاضطهاد والتنفيس والتدابير القمعية التي يتعرض لها بشكل مستمر المكافحون من اجل الاستقلال ، من منظمات او اشخاص تشكل انتهاكا للحقوق الوطنية لشعب بويرتوريكو في تقرير المصير والاستقلال ؛

" ٥ - ترى انه اذا ما قرر شعب بويرتوريكو تشكيل جمهورية مستقلة ، فان له الحق في استعادة اقليمه بتمامه ، بما في ذلك جميع الاراضي التي تستخدمها حاليا سلطات حكومة الولايات المتحدة الامريكية ؛

" ٦ - ترى ايضا ان اى شكل من اشكال الارتباط الحر بين بويرتوريكو والولايات المتحدة يجب ان يقوم على المساواة السياسية من أجل التقيد الكامل بأحكام قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصله وبأحكام القانون الدولي المنطبق ، ويجب أن يعترف بسيادة شعب بويرتوريكو ؛

" ٧ - تحث حكومة الولايات المتحدة على الافراج غير المشروط عن الشخصيات السياسية البويرتوريكية الأربع التي لا تزال محتجزة منذ ما يربو على ٢٤ عاما ؛

" ٨ - تحث حكومة الولايات المتحدة على التقيد بمبادئ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتعلق ببويرتوريكو ؛

" ٩ - تقرر ابقاء مسألة بويرتوريكو قيد الاستعراض وترجو من المقرر ان يقوم، بمساعدة الامانة العامة ، بتحديث المعلومات الخاصة بهذه المسألة من اجل تسهيل نظر اللجنة الخاصة عام ١٩٧٩ في الخطوات المناسبة للمتابعة ".

Digitized by UNOG Library

زاى ـ مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني في أعمال الامم المتحدة

٧٤ ـ من بين ما ذكرته اللجنة الخاصة في تقريرها الذى رفعته الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، فيما يتصل ببرنامج عملها لعام ١٩٧٨ :

" ١٤٧ ـ وانسجاما مع قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع ووفقا لما استقر عليه العرف ، ستستمر اللجنة الخاصة في دعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك كمراقبين في اعمالها المتصلة ببلد كل منهم ... " (٤١) .

٧٥ ـ وكانت الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، قد أقرت في الفقرة ٥ من قرارها ٣٢/٤٢ برنامج العمل الذى أعدته اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٨ ، بما في ذلك القرار السالف الذكر .

٧٦ ـ وفي ضوء ما تقدم ، ومع مراعاة قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وعن طريقها ، بدعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعنية للاشتراك كمراقبين في بحث اللجنة أمر الاقاليم ذات الصلة . وتلبية لهذه الدعوة اشتراك ممثلو حركتي التحرير الوطني لروديسيا الجنوبية وناميبيا في اعمال اللجنة الخاصة المتصلة ببلديهما .

٧٧ ـ ويتضمن الفصلان السابع والثمن من هذا التقرير (٤٢) وصفا لبحث اللجنة الخاصة أمر الاقليمين السالفي الذكر ، بما في ذلك الاشارات الى الجلسات التي ادلى فيها ممثلو حركتي التحرير الوطني المعنيتين ببياناتهم .

٧٨ ـ واستنادا الى الاقتراحات الواردة في مذكرة من الرئيس (A/AC.109/L.1272) ، نظرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ، في مسألة اشتراك حركات التحرير الوطني المعنية في اعمال الامم المتحدة ، كما نظرت في الترتيبات التي يجب اتخاذها ، عند الاقتضاء ، للحصول من بعض الافراد على المعلومات التي قد تراها ذات أهمية حيوية عند نظرها في جوانب محددة للحالة السائدة في الاقاليم المستعمرة . وفيما يلي نص الفقرات المتصلة بالموضوع من تلك المذكرة :

---

(٤١) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الاول ، الفقرة ١٤٧ .

(٤٢) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

" ٩ ــ انسجاما مع أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ووفقا لما استقر عليه العرف ، ستستمر اللجنة الخاصة ، عند نظرها في البنود المتصلة بالموضوع في عام ١٩٧٩ ، في دعوة ممثل حركات التحرير الوطني المعنية للاشتراك كمراقبين في اعمالها المتصلة ببلد كل منهم .

" ١٠ ــ وفي السياق ذاته ستستمر اللجنة الخاصة ، بالتشاور عند الاقتضاء مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، في دعوة الافراد الذين يمكن ان يزودوها بمعلومات عن نواح محددة للحالة في الاقاليم المستعمرة ، قد لا يمكنها الحصول عليها بطريقة اخرى .

" ١١ ــ وفي ضوء ما سبق ، فان باستطاعة اللجنة الخاصة ان تدرج ، في الفرع المناسب من تقريرها الى الجمعية العامة ، توصية بأن تضع الجمعية العامة الامور المشار اليها اعلاه في اعتبارها لدى رصدها للمخصصات المالية اللازمة لتغطية انشطة اللجنة خلال عام ١٩٧٩ " .

٧٩ ــ وفي الجلسة ذاتها اقرت اللجنة ، دون اعتراض ، الاقتراحات الواردة اعلاه .

حاء ــ المسائل المتصلة بالاقاليم الصغيرة

٨٠ ــ قررت اللجنة الخاصة في جملة امور ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1205) ، أن تدرج في جدول أعمالها لهذه الدورة بندا بعنوان " المسائل المتصلة بالاقاليم الصغيرة ، وان تنظر فيه في جلساتها العامة وجلسات لجانها الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٨١ ــ وحينما اتخذت اللجنة الخاصة هذه القرارات ، اخذت بعين الاعتبار احكام القرار ٣٢/٤٢ الذي تطلب الجمعية العامة في الفقرة ١٣ (د) منه الى اللجنة " الاستمرار في ايلاء اهتمام خاص للاقاليم الصغيرة ، بما في ذلك ايفاد بعثات زائرة الى تلك الاقاليم حسب مقتضى الحال ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان هذه الاقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال " . كذلك اولت اللجنة الخاصة الاعتبار اللازم لقرارات الجمعية العامة الاخرى ذات الصلة ، وخاصة تلك التي تتعلق بالاقاليم الصغيرة .

٨٢ ــ وفي وقت لاحق لاحظت اللجنة الخاصة ، لدى اعتمادها مختلف تقارير لجنتها الفرعية عن الاقاليم الصغيرة ان هذه اللجنة الفرعية قد وضعت في الاعتبار ، وهي تبحث امر الاقاليم التي احيل اليها النظر فيها الاحكام ذات الصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة المشار اليها اعلاه .

طاء ــ اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوي في الحقوق

٨٣ ــ قررت اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير لدى اعتمادها المقترحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1205) ، ان تدرج

Digitized by UNOG Library

في جدول اعمالها لهذه الدورة بندا بعنوان " اسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق " وان تنظر فيه في جلساتها العامة وجلسات لجانها الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٨٤ - واسترشدت اللجنة ، لدى نظرها في هذا البند ، بما يتصل بذلك من احكام قرار الجمعية العامة ٢٩١١ (د - ٢٧) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٢ ، الذى اوصت الجمعية العامة في الفقرة ٢ منه " بأن يجرى ، بمناسبة اسبوع التضامن ، عقد الاجتماعات ونشر المواد المناسبة في الصحف واذاعتها عن طريق الراديو والتليفزيون ، وتنظيم حملات عامة بغية جمع التبرعات لصندوق مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصرى ، الذى أنشأته منظمة الوحدة الافريقية " .

٨٥ - وفي ضوء ما سلف ، واستنادا الى التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة ، والواردة في تقريرها ٢٠٢ (A/AC.109/L.1217) ، قامت اللجنة الخاصة بتنظيم الانشطة التالية احتفالا باسبوع التضامن :

(أ) في ١٨ أيار/مايو ، أدلى السيد فرانك أ . عبد الله ، الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الامم المتحدة ، بوصفه احد نواب رئيس اللجنة الخاصة ، ببيان نيابة عن اللجنة في مؤتمر صحفي عقد بمناسبة الاحتفال بالاسبوع ، استعرض فيه التطورات الحاصلة في ميدان انهاء الاستعمار ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، وناشد المجتمع الدولي ان يعزز الانطلاقة نحو ازالة آخر بقايا الاستعمار من المنطقة بصفة نهائية . واشترك ايضا في المؤتمر الصحفي رئاسة كل من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومجلس الامم المتحدة لناميبيا .

(ب) وفي ٢٢ أيار/مايو ، عقدت اللجنة الخاصة جلسة خاصة (الجلسة ١١٠٨) أدلى فيها ببيان كل من الرئيس ، ورئيس الجمعية العامة ، وممثل الامين العام ، وممثل فنزويلا الدائم لدى الامم المتحدة (بوصفه رئيسا لمجلس الامن لشهر ايار/مايو) ، ونائب ممثل الجزائر الدائم لدى الامم المتحدة (بوصفه رئيسا بالنيابة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا) ، وممثل نيجيريا الدائم لدى الامم المتحدة (بوصفه رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى) (A/AC.109/PV.1108). وفي الجلسة نفسها ، ادلى ايضا ببيان كل من مساعد الامين التنفيذى لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحدة ورؤساء المجموعات الاقليمية في الامم المتحدة لشهر أيار/مايو ، وهم : الممثلون الدائمون لدى الامم المتحدة لكل من سيراليون (نيابة عن دول افريقيا) ، وبوتان (نيابة عن دول آسيا) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (نيابة عن دول اوروبا الشرقية) ، والبرازيل (نيابة عن دول امريكا اللاتينية) ، واليونان (نيابة عن دول اوروبا الغربية والدول الاخرى) ، وايضا المراقب الدائم للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) لدى الامم المتحدة (A/AC.109/PV.1108) . وبالاضافة الى ذلك ، وردت رسائل بمناسبة الاحتفال بالاسبوع من وزير خارجية الفلبين (A/AC.109/559) والمدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) (A/AC.109/560) والبعثة الدائمة لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/AC.109/562) .

(ج) وجرى بالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة تنظيم معرض للصور في مقر الامم المتحدة عن ناميبيا وروديسيا الجنوبية . وقامت ادارة شؤون الاعلام ، خلال الاسبوع ، بعرض افلام واذاعة نشرات اخبارية وبرامج عن موضوعات محددة تدور حول الكفاح التحريرى لشعوب الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي .

Digitized by UNOG Library

ياء - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى (٤٣)

٨٦ - قررت اللجنة الخاصة في جملة امور ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1205) ، ان تدرج في جدول اعمالها لهذه الدورة بندا بعنوان "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى" وان تنظر فيه في جلساتها العامة وجلسات اللجنة الفرعية ، حسب الاقتضاء .

٨٧ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس .

٨٨ - وفي تلك الجلسة قررت اللجنة الخاصة ، لدى اعتمادها الاقتراحات الواردة في مذكرة من الرئيس(A/AC.109/L.1272) واهتماما منها بالمعلومات المطلوبة منها بمقتضى المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ، ان تأذن لرئيسها باحالة جميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع الى لجنة القضاء على التمييز العنصرى ، وفقا لما استقر عليه العرف .

٨٩ - واشارت اللجنة الخاصة ، لدى اتخاذها التدابير السالفة الذكر المتعلقة بالاتفاقية ، الى ان جزءا لا يتجزأ من الولاية التي عهدت بها اليها الجمعية العامة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، اى العمل من اجل التطبيق الفورى الكامل للاعلان في جميع الاقاليم التي لم تحصل على استقلالها بعد ، انما هو الدعوة الى تحقيق هذا الهدف "دون اى تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون" . واشارت اللجنة الخاصة كذلك الى ان الجمعية العامة كررت في القرار ٤٢/٣٢ الاعراب عن اقتناعها بأن "القضاء الكامل على التمييز العنصرى والفصل العنصرى وانتهاكات حقوق الانسان الاساسية لشعوب الاقاليم المستعمرة سيتحقق بأقصى سرعة بتنفيذ الاعلان تنفيذا امينا وكاملا" . وترى اللجنة الخاصة ان تنفيذ الاعلان تنفيذا كاملا يعني ، بالضرورة ، ممارسة جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية لحق تقرير المصير وجميع حقوق الانسان الاساسية الاخرى .

كاف - العلاقات مع هيئات الامم المتحدة الاخرى ومع المؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة

١ - مجلس الامن

٩٠ - رجت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٣ (ب) من قرارها ٤٢/٣٢ ، من اللجنة الخاصة "ابداء مقترحات ملموسة يمكن ان تساعد مجلس الامن في بحث التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الاقاليم المستعمرة التي من شأنها تهديد السلم والامن الدوليين" .

٩١ - ووفقا لهذا الطلب ، لفتت اللجنة الخاصة انتباه مجلس الامن الى عدد من قراراتها المتصلة بالاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وهي :

---

(٤٣) قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

القرارات	موضوع القرارات	الوثيقة
اتفاق الرأى المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨	ناميبيا	S/12645
القرار المؤرخ في ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٨	روديسيا الجنوبية	S/12808
القرار المؤرخ في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٨	أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي .	S/12831

٩٢ - وقررت اللجنة ، في جلستها ١١٣٠ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ، ان ترجو من رئيسها الاشتراك في نظر مجلس الامن في مسألة ناميبيا ، والمشاركة ، حسب الاقتضاء وعند الضرورة ، في المناقشة المتصلة بالموضوع .

٩٣ - وترد تفاصيل نظر اللجنة الخاصة في البنود المعنية في الفصل الرابع (انظر صفحة أدناه) وفي الفصلين السابع والثامن (٤٤) من هذا التقرير .

٢ - مجلس الوصاية

٩٤ - واصلت اللجنة الخاصة ، خلال السنة ، تتبعها عن كثب لاعمال مجلس الوصاية فيما يتعلق باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . ويرد عرض بحث اللجنة لهذا الاقليم في الفصل العشرين من هذا التقرير (٤٥) .

٣ - المجلس الاقتصادى والاجتماعي

٩٥ - فيما يتعلق بنظر اللجنة الخاصة في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية

---

(٤٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني .

(٤٥) المرجع نفسه ، المجلد الثالث .

Digitized by UNOG Library

المتصلة بالامم المتحدة للاعلان ، ووفقا لأحكام الفقرة ١٦ من القرار ٣٢/٣٦ المتعلق بهذا البند ، أجريت مشاورات خلال السنة بين رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة للنظر في " التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وانشطة الوكالات المتخصصة . . . في تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع " . ويرد في الفصل السادس من هذا التقرير (انظر صفحة ١٨٦ أدناه) بيان لهذه المشاورات ولبحث اللجنة الخاصة لهذا البند .

٤ — مجلس الامم المتحدة لناميبيا

٩٦ — تابعت اللجنة الخاصة عن كثب خلال السنة ، بموجب ولايتها الخاصة ، اعمال مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وظل اعضاء مكتبي هاتين الهيئتين على صلة عمل مستمرة فيما بينهم . وبالاضافة الى ذلك ، ووفقا لما استقر عليه العرف ، شارك رئيس المجلس في اعمال اللجنة المتصلة بمسألة ناميبيا . وزيادة على ذلك ، حضر رئيس اللجنة سلسلة من الجلسات العامة الطارئة عقدها مجلس الامم المتحدة لناميبيا في لوساكا ، وادلى ببيان (A/AC.131/SR.277/Add.1) في الجلسة ٢٧٧ ، التي عقدها المجلس في ٢٣ آذار/مارس .

٩٧ — وكما جاء في الفقرة ٨٥ (ب) اعلاه ، ادلى ناصر بشير الجزائر الدائم لدى الامم المتحدة ، بوصفه رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالنيابة ، ببيان (A/AC.109/PV.1108) في جلسة عقدتها اللجنة الخاصة في ٢٢ أيار/مايو احتفالا بأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق . وفي وقت لاحق ، ووفقا لقرار اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/اغسطس ، أدلى رئيس اللجنة ببيان في جلسة عقدها المجلس في ٢٥ آب/اغسطس احتفالا بيوم ناميبيا (A/AC.131/SR.288) . وعلاوة على ذلك ، ادلى رئيس اللجنة ببيان في جلسة عقدها المجلس في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر للاحتفال باسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني سوابو (A/AC.131/SR.191).

٩٨ — وعقد رؤساء اللجنة الخاصة واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومجلس الامم المتحدة لناميبيا مؤتمرا صحفيا مشتركا في الامم المتحدة ، يوم ١٨ أيار/مايو ، بمناسبة الاحتفال باسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق . واصدر الرؤساء الثلاثة كذلك بلاغا صحفيا مشتركا في ٤ تشرين الاول/اكتوبر بشأن التطورات المتعلقة برودسيا الجنوبية .

٥ — لجنة حقوق الانسان

٩٩ — تابعت اللجنة الخاصة عن كثب مرة اخرى ، خلال السنة ، اعمال لجنة حقوق الانسان ، فيما يتعلق بمسألة حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه بالنسبة للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية وبمسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية في اى جزء من العالم ، مع الاشارة بشكل خاص الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التي لا تتمتع بالاستقلال .

Digitized by UNOG Library

١٠٠ - ولدى بحث اللجنة الخاصة لمسألة الاقاليم غير المستقلة في الجنوب الافريقي ، اخذت في اعتبارها التقرير (E/CN.4/1270) الذى قدمه فريق الخبراء العامل المخصص التابع للجنة حقوق الانسان ، بمقتضى قرار اللجنة ٦ (د - ٣٣) المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٧٧ ، الذى يتعلق ، في جملة امور ، بالتطورات المتعلقة بالتمييز العنصرى وتطبيق سياسة الفصل العنصرى في كل من ناميبيا وروديسيا الجنوبية . كما اخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار القرارات ٥ (د - ٣٤) و ٦ (د - ٣٤) و ٧ (د - ٣٤) التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٨ .

١٠١ - وبمقتضى القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٠ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ، قامت ممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة بتمثيل اللجنة في ندوة عقدتها لجنة حقوق الانسان في ماسيرو بليسوتو ، فيما بين ١٧ و ٢٢ تموز/يوليه . وفي الجلسة ١١٣١ المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ، قدمت ممثلة جمهورية تنزانيا المتحدة بيانا (A/AC.109/PV.1131) عن اشتراكها في الندوة .

١٠٢ - وبموجب القرار ٧ (د - ٣٤) المشار اليه في الفقرة ١٠٠ أعلاه ، الذى رجت اللجنة بمقتضاه في جملة امور ، من هيئات الامم المتحدة تزويدها ، عن طريق الامين العام ، بمعلومات عن التدابير المتعلقة بالاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والتي اتخذتها الدول القائمة بالادارة فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٣٣ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ، مع مراعاة اية توجيهات قد تتلقاها من الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، ان ترجو من الدول المعنية القائمة بالادارة ادراج هذه المعلومات في تقاريرها السنوية المرفوعة الى الامين العام عملا بأحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

٦ - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

١٠٣ - واصلت اللجنة الخاصة ايضا ، وهي تضع نصب عينيها الاثار التي تتركها سياسات الفصل العنصرى على الحالة القائمة في الاقاليم غير المستقلة في الجنوب الافريقي ، ايلاء اهتمام وثيق خلال السنة لعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وظل اعضاء مكتبي اللجنتين على اتصال وثيق فيما بينهم فيما يتعلق بالامور التي تثير اهتماما مشتركا . وبالاضافة الى ذلك ، ادلى ممثل السويد الدائم لدى الامم المتحدة ، بوصفه رئيسا بالنيابة للجنة الخاصة ، ببيانين في ٢١ آذار/مارس و ٤ نيسان/ابريل ، في جلستين عقدتهما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، احتفالا باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصرى (A/AC.115/SR.374) وبمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للجنة الخاصة (A/AC.115/SR.375) . وزيادة على ذلك ، وكما جاء في الفقرة ٨٥ (ب) أعلاه ، ادلى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ببيان في جلسة عقدتها اللجنة الخاصة في ٢٢ أيار/مايو احتفالا باسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تكافح من اجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق (A/AC.109/PV.1108) .

١٠٤ - وقد ورد في الفقرة ٩٨ أعلاه بيان للتدابير المشتركة التي اتخذها خلال السنة رؤساء هيئات الامم المتحدة المعنية ، بما فيها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

٧ ـ لجنة القضاء على التمييز العنصرى

١٠٥ ـ اتخذت اللجنة الخاصة في جلستيها ١١٠٢ و ١١٢٣ المعقودتين في ١ شباط/فبراير وفي ٢٥ آب/اغسطس ، قرارات تتعلق بالاحكام المتصلة بالموضوع من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ،وذلك في ضوء الطلبات التي وجهتها اليها لجنة القضاء على التمييز العنصرى (انظر الفقرات من ٨٦ الى ٨٩ أعلاه) .

٨ ـ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة

١٠٦ ـ وفقا للطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، واصلت اللجنة الخاصة نظرها في مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة للاعلان . واجرت اللجنة في الاطار ذاته ، عن طريق لجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدات، مشاورات اخرى خلال السنة مع مسؤولي عدة منظمات . ويرد بيان لهذه المشاورات ولنظر اللجنة الخاصة في المسألة في الفصل السادس من هذا التقرير (انظر صفحة ١٨٦ ادناه) .

١٠٧ ـ واتخذت اللجنة الخاصة كذلك ، خلال السنة ، عددا من القرارات الاخرى بشأن تقديم المساعدة الى شعوب الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي . وترد هذه القرارات في الفصلين السابع والثامن من هذا التقرير (٤٦) .

٩ ـ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

١٠٨ ـ قررت اللجنة الخاصة في جملة امور ،في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1205) ،ان تدرج في جدول اعمالها لهذه الدورة بندا عنوانه " المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى " وان ترجو من الهيئات الفرعية المعنية اخذة في الحسبان عند بحثها لمسألة اقاليم محددة .

١٠٩ ـ واشترك الرئيس اداء منه للولاية الموكولة اليه من اللجنة الخاصة وتلبية لدعوة وجهها اليه الامين العام . بموجب القرار ٣٢/١٢٩ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، في المؤتمر العالمي ، المعقود في جنيف فيما بين ١٤ و ٢٥ آب/اغسطس ، وألقى كلمة في المؤتمر في ١٦ آب/أغسطس (٤٧) .

---

(٤٦) المرجع نفسه ، المجلد الثاني .

(٤٧) للاطلاع على تقرير الامين العام عن المؤتمر ، انظر A/33/262 .

Digitized by UNOG Library

لام — التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية

١١٠ — قامت اللجنة الخاصة ، كما فعلت في السنوات السابقة ، واضعة نصب عينيها قرارها السابق القاضي بأن تبقى على اتصال منتظم مع منظمة الوحدة الافريقية لكي تساعد في انجاز ولايتها على نحو فعال ، بمتابعة اعمال تلك المنظمة خلال السنة عن كثب ، وظلت على اتصال وثيق بالامانة العامة لتلك المنظمة بشأن الامور التي تهم الطرفين . وعلى وجه الخصوص ، لقيت اللجنة الخاصة مرة اخرى تعاونا تاما من الامين التنفيذى لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحدة الذى ساهم ، بناء على الدعوة الدائمة الموجهة اليه ، في اعمال اللجنة ولجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة .

١١١ — وحضر رئيس اللجنة الخاصة ، مزاولة منه للولاية المسندة اليه وتلبية لدعوة وردت في هذا الصدد ، الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة في طرابلس الغرب ، فيما بين ١٣ و ١٨ شباط/فبراير . ثم اجرى الرئيس مشاورات في دار السلام ، فيما بين ٢٥ آذار/مارس و ٢١ نيسان/ابريل ، مع الامين التنفيذى للجنة التنسيق ومع ممثلي حركات التحرير الوطني المعنية .

١١٢ — واشترك الرئيس ايضا ، تلبية لدعوات وردت من منظمة الوحدة الافريقية ووفقا للولاية التي عهدت بها اليه الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، في الدورتين العاديتين الثلاثين والحادية والثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية ، المعقودتين على التوالي في طرابلس الغرب فيما بين ٢٠ و ٢٨ شباط/فبراير ، وفي الخرطوم فيما بين ٧ و ١٨ تموز/يوليه ، كما اشترك في الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقودة أيضا في الخرطوم فيما بين ١٨ و ٢٢ تموز/يوليه . وقدّم الرئيس ، لدى عودته ، في بيان ادلى به امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1111) تقريرا عن اشتراكه في اعمال الاجتماعات السالفة الذكر ، وكذلك عن مشاوراته مع مسؤولي منظمة الوحدة الافريقية ومع قادة ومسؤولي حركات التحرير الوطني لزمبابوى وناميبيا .

١١٣ — وظلت اللجنة الخاصة كذلك ، خلال السنة ، على اتصال وثيق ايضا بمنظمة الوحدة الافريقية فيما يخص تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة للاعلان ولغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وعلى الخصوص القرارات المتعلقة بأمور تتصل بمساعدة شعوب الاقاليم المستعمرة في افريقيا وحركات تحريرها الوطني في الفصل السادس من هذا التقرير (انظر صفحة ١٨٦ أدناه) .

ميم — التعاون مع المنظمات غير الحكومية

١١٤ — تابعت اللجنة الخاصة عن كثب ، آخذة بعين الاعتبار الاحكام المتصلة بالموضوع من القرارين ٣٢/٤٢ و ٣٢/٤٣ ، انشطة المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام الخاص بمجال انهاء الاستعمار . وفيما يلي عرض موجز للاتصالات التي قامت بها اللجنة مع بعض هذه المنظمات .

Digitized by UNOG Library

١ ـ اللجنة التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بحقوق الانسان

١١٥ ـ لفت الرئيس الانتباه ، في الجلسة ١١١٣ المعقودة في ٩ آب/اغسطس ، الى دعوة وردت الى اللجنة من اللجنة الفرعية المعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وانهاء الاستعمار والتابعة للجنة الخاصة التابعة للمنظمات غير الحكومية والمعنية بحقوق الانسان ، لتمثيلها في "مؤتمر دولي للمنظمات غير الحكومية لمناهضة الفصل العنصري" ، يزمع عقده في جنيف من ٢٨ الى ٣١ آب/اغسطس . وفي الجلسة نفسها ، قررت اللجنة قبول الدعوة مبدئيا ورجت من رئيسها ان يقوم ، بعد اجراء المشاورات الملائمة ، بتعيين عضو لتمثيل اللجنة في المؤتمر . وبمقتضى هذا القرار مثّل اللجنة الخاصة السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا) ، نائب الرئيس ، وقدم ، في الجلسة ١١٣١ المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ، بيانا (A/AC.109/PV.1131) عن اشتراكه في المؤتمر المذكور .

٢ ـ مجلس السلام العالمي

١١٦ ـ استرعى الرئيس الانتباه ، في الجلسة ١١٣٣ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ، الى دعوة وردت الى اللجنة من مجلس السلام العالمي من اجل تمثيلها في "مؤتمر عالمي لتحرير الجنوب الافريقي" ، يزمع عقده في نيودلهي في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر الى ٢ تشرين الاول/اكتوبر . وفي الجلسة نفسها قررت اللجنة ، في اعقاب بيان ادلى به ممثل الصين (A/AC.109/PV.1133) ، السماح لرئيسها باجراء مشاورات مع الاعضاء في هذا الشأن واتخاذ التدابير الملائمة على اساس هذه المشاورات . وبمقتضى هذا القرار مثل اللجنة في ذلك المؤتمر السيد سامي غليّل (الجمهورية العربية السورية) ، المقرر .

٣ ـ المنظمات الاخرى

١١٧ ـ قررت اللجنة الخاصة ، في الجلسة ١١١٣ المعقودة في ٩ آب/اغسطس ، ان تقبل مبدئيا دعوة موجهة الى اللجنة من رئيس "لجنة تحضيرية وطنية" ، لتمثيلها في "مؤتمر دولي للتضامن مع الشعوب الافريقية والعربية في كفاحها ضد الامبريالية والرجعية" ، يزمع عقده في اديس ابابا في الفترة من ١٥ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ، واذنت لرئيسها باجراء المشاورات الضرورية مع الاعضاء واتخاذ التدابير الملائمة على اساس هذه المشاورات . وبمقتضى هذا القرار ، بعث الرئيس فيما بعد رسالة الى المؤتمر يعرب فيها عن تقدير اللجنة للدعوة وللجهود التي يبذلها المؤتمر دعما لاهداف الامم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار .

Digitized by UNOG Library

نون - النظر في المسائل الأخرى

١ - المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بالموضوع

١١٨ - عملا بالأحكام ذات الصلة من القرار ٣٢/٣٣ ، واصلت اللجنة الخاصة بحثها للبند المذكور أعلاه . ويرد بيان النظر اللجنة في هذا البند في الفصل الثالث والثلاثين من هذا التقرير (٤٨) .

٢ - أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

١١٩ - تابعت اللجنة الخاصة دراستها للبند المذكور أعلاه ، وفقا للفقرة ١٩ من القرار ٣٢/٣٥ . ويرد بيان لنظر اللجنة في هذا البند في الفصل الرابع من هذا التقرير (أنظر صفحة ٨٧ أدناه) .

٣ - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٢٠ - تابعت اللجنة الخاصة دراستها للبند المذكور أعلاه ، حسبما ورد في برنامج عملها لعام ١٩٧٨ (٤٩) ، الذى وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ٣٢/٤٢ . ويرد بيان لنظر اللجنة في هذا البند في الفصل الخامس من هذا التقرير (أنظر صفحة ١٥٠ أدناه) .

---

(٤٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع .

(٤٩) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقرة ١٤٩ .

Digitized by UNOG Library

٤ ـ امتثال الدول الأعضاء للاعلان وللقرارات الأخرى المتعلقة بمسألة انهاء الاستعمار

١٢١ ـ قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، أن ترجو من الهيئات المعنية أخذ البند المذكور أعلاه بعين الاعتبار لدى اضطلاعها بالمهام الموكولة اليها من قبل اللجنة .

١٢٢ ـ وتبعا لذلك ، أخذت الهيئات الفرعية ذلك القرار بعين الاعتبار لدى دراستها للبنود التي أحيلت اليها للنظر فيها . وكذلك أخذت اللجنة الخاصة هذا القرار في اعتبارها عند نظرها في بعض البنود المحددة في جلساتها العامة .

٥ ـ الموعد النهائي لنيل الأقاليم الاستقلال

١٢٣ ـ ذكرت اللجنة الخاصة ، فيما ذكرت ، في تقريرها الذى رفعته الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين بصدد برنامج عملها لعام ١٩٧٨ ، مايلي :

" ١٤٨ ـ تمشيا مع الرغبة الصريحة للجمعية العامة ، ستوصي اللجنة الخاصة ، كلما رأت ذلك ملائما ومناسبا ، بتحديد موعد نهائي لنيل كل اقليم استقلاله وفقا لرغبات السكان ولأحكام الاعلان . . . " (٥٠)

١٢٤ ـ وأقرت الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، في الفقرة ٥ من القرار ٣٢/٤٢ ، برنامج العمل الذى وضعته اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٨ ، بما في ذلك قرار اللجنة الوارد نصه أعلاه .

١٢٥ ـ ولفتت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1205) ، وعند طلبها الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها ، نظر تلك اللجنة الفرعية الى القرار المذكور أعلاه . وتبعا لذلك أخذت اللجنة الفرعية ذلك القرار في اعتبارها عند دراستها للأقاليم المحددة المحالة اليها للنظر فيها . كذلك أخذت اللجنة في الاعتبار القرار المذكور أعلاه عند بحثها ، في جلساتها العامة ، أمر الأقاليم المحددة .

٦ ـ مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر

١٢٦ ـ ذكرت اللجنة الخاصة ، فيما ذكرت ، في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، بصدد برنامج عملها لعام ١٩٧٨ ، مايلي :

---

(٥٠) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤٨ .

Digitized by UNOG Library

" ... وبالصدد ذاته ، أخذت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القـــرار ١٦٥٤ (د ـ ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د ـ ٢٥) ، اللتين أذنت بهما الجمعية للجنة الخاصة بالاجتماع خارج مقر الأمم المتحدة كلما وحيثما اقتضت الضرورة عقد مثل هـذه الاجتماعات لكي تضطلع بوظائفها بصورة فعالة . وبعد أن درست اللجنة هذا الموضـوع ، قررت ، وهي تضع نصب عينيها النتائج البناءة التي نجمت عن عقد الاجتماعات خارج المقـر في السنوات الماضية ، أن تنهي الى الجمعية العامة أنها قد تنظر في أمر عقد سلسلة مـن الاجتماعات خارج المقر خلال عام ١٩٧٨ ، وأن توصي بأن تأخذ الجمعية العامة ذلـك الاحتمال بعين الاعتبار لدى رصدها المخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام (٥١) "

١٢٧ ـ وأقرت الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، في الفقرة ٥ من القرار ٣٢/٤٢ ، برنامج العمل الذى وضعته اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٨ ، بما في ذلك القرار الوارد نصه أعلاه .

١٢٨ ـ وقررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها المقترحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1205) ، أن تتنـاول مسألة عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر بوصفها بندا مستقلا .

١٢٩ ـ وفي الجلسة ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ، نظرت اللجنة الخاصة في مسألة عقـد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر في عام ١٩٧٩ ، وذلك على أساس المقترحات المتصلة بالموضـوع والواردة في مذكرة من الرئيس (A/AC.109/L.1272) . وقررت اللجنة في جملة أمور ، في الجلسة نفسها ، لدى اعتمادها تلك الاقتراحات ، أن تدرج في القسم المناسب من تقريرها الى الجمعية العامـة ، أولا ، بيانا يفيد بأنها قد تنظر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر خلال عام ١٩٧٩ ، وثانيا ، توصية للجمعية العامة بأن تأخذ مثل هذا الاحتمال بعين الاعتبار لدى رصدها المخصصات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام (أنظر الفقرة ١٦٤ أدناه) .

٧ ـ تعاون الدول القائمة بالادارة ومشاركتها في أعمـال اللجنة الخاصة

١٣٠ ـ استمرت حكومة استراليا ، بحكم عضويتها في اللجنة الخاصة ، في المشاركة بنشاط في نظـر اللجنة في حالة الاقليم الذى تقوم استراليا بادارته . ويرد بيان ذلك في الفصل الثاني عشر من هذا التقرير (٥٢) .

---

(٥١) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٤ .

(٥٢) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحـق رقـم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الثالث .

Digitized by UNOG Library

١٣١ - وامتثالا لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصله بالموضوع ، شاركت حكومات كل من البرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية في أعمال اللجنة الخاصة عند بحثها مسألة الأقاليم الواقعة تحت اداره كل منها ، كما يتضح ذلك من فصول هذا التقرير ذات الصلة بالموضوع (٥٣) .

١٣٢ - ويرد في الفصل الثالث من هذا التقرير (أنظر صفحة ٨١ أدناه) بيان للتعاون بين الدول القائمة بالادارة واللجنه الخاصة فيما يتعلق بمسألة ارسال بعثات زائره للأقاليم المعنية .

٨ - خطة المؤتمرات

١٣٣ - قررت اللجنه الخاصة في جملة أمور ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، أن تتناول ، بصورة مستقلة ، بندا بعنوان " خطة المؤتمرات " .

١٣٤ - واسترشدت اللجنة ، عند نظرها في هذا البند ، بأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع . وكان يلزم اللجنة ،نظرا لعدد من التطورات المؤثرة في برنامج عملها خلال السنة ، أن تنقح برنامج اجتماعاتها كما اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين (٥٤) ، وأن تقلص عدد اجتماعاتها الى حد كبير . غير ان اللجنة ، اذا اتبعت عن كثب المبادئ التوجيهية المحددة في قرار الجمعية العامة ٣٢/٧ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ وقامت ، متى أمكن ذلك ، باجراء مشاورات مستفيضة وعقد دورات غير رسمية ، استطاعت أن تنتهي من أعمال السنة في الموعد المضروب .

١٣٥ - وقررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ، لدى اعتمادها الاقتراحات الوارده في مذكره من الرئيس (A/AC.109/L.1272) بشأن الموضوع ، انه يجب ، في ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال السنوات السابقة ومراعاة لحجم العمل المحتمل لعام ١٩٧٩ ، أن تعقد دورتين خلال عام ١٩٧٩ ، تمتد أولاهما من الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير الى الأسبوع الأول من تموز/يوليه ، وتمتد الثانية من الأسبوع الاول من آب/اغسطس حتى الأسبوع الاول من أيلول/سبتمبر . وكانت اللجنه تدرك ، عند اتخاذها القرار السالف الذكر ، ان البرنامج الموصى به لا يحول دون عقد اجتماعات طارئه خارج هاتين الدورتين ، اذا اقتضت التطورات ذلك . وعلاوة على ذلك ،

---

(٥٣) المرجع نفسه ، المجلد الثاني ، الفصول السابع والعاشر والحادى عشر ؛ المجلد الثالث ، الفصول الثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر - التاسع عشر ، والحادى والعشرون - السادس والعشرون ؛ المجلد الرابع ، الفصول السابع والعشرون والحادى والثلاثون والثاني والثلاثون .

(٥٤) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الأول ، الفقره ١٢٤ .

Digitized by UNOG Library

فسوف تشمل الدورة الأولى ما تقرر اللجنة عقده من اجتماعات خارج مقر الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٩ (أنظر الفقرة ١٢٩ أعلاه) . وكان من المفهوم أيضا أن اللجنة قد تعيد النظر في برنامج اجتماعاتها لعام ١٩٧٩ ، في وقت مبكر من ذلك العام ، في حالة حدوث أية تطورات قد تؤثر في برنامج عملها .

١٣٦ — أما فيما يتعلق ببرنامج اجتماعات اللجنة الخاصة لعام ١٩٨٠ ، فقد تم الاتفاق على أن تضع اللجنة برنامجا مماثلا للبرنامج المقترح لعام ١٩٧٩ ، شريطة الأخذ بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد .

٩ — مراقبة الوثائق والحد منها

١٣٧ — اتخذت اللجنة الخاصة ، خلال هذا العام ، تدابير أخرى لمراقبة وثائقها والحد منها تمشيا مع أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وتشمل هذه التدابير ، في جملة أمور ، تعميم وثائق اللجنة ، متى اقتضت الحال ذلك ، في شكل مؤقت أو غير رسمي ووضع الترتيبات الاضافية لانماط توزيعها .

١٣٨ — وقررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٢٣ ، المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ، استنادا الى الاقتراحات الواردة في مذكرة من الرئيس (A/AC.109/L.1272) بهذا الصدد ، أن تواصل في دورتها القادمة بحث مسألة اتخاذ مزيد من التدابير من أجل التقليل من وثائقها في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، مع مراعاة أية اقتراحات محددة قد تتلقاها من الدوائر المختصة التابعة للأمانة العامة .

١٠ — المسائل الأخرى

١٣٩ — قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٠٢ ، المعقودة في ١ شباط/فبراير ، لدى اعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس بشأن تنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، أن ترجو من الهيئات المعنية أن تراعي ، عند دراستها لبعض الأقاليم المحددة ، الأحكام ذات الصلة لقرارات الجمعية العامة التالية :

٣٢/٤١ —	المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا
٣٢/٣٨ —	التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٣٢/٣٧ —	برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي
٣٢/٦ —	آثار الاشعاع الذرى
٣٢/١٠ —	عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

Digitized by UNOG Library

٣٢/١٢ —	حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها
٣٢/١٣ —	تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى
٣٢/١٤ —	ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال
٣٢/١٨ —	اعادة الأعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها
٣٢/١٩ —	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية
٣٢/٧٠ —	تقديم المساعده للاجئين في الجنوب الافريقي
٣٢/٧٦ —	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٧٣ (د — ٣٠) بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)
٣٢/٧٨ —	مسيس الحاجة الى وقف التجارب النووية والنووية الحرارية وعقد معاهدة تهدف الى تحقيق حظر شامل للتجارب ؛ عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية
٣٢/٨٦ —	تنفيذ اعلان المحيط الهندى منطقة سلم
٣٢/١٠٥ — ألف وباء	سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا
٣٢/١٢١ —	حماية حقوق الانسان لبعض الفئات من السجناء
٣٢/١٢٢ —	حماية الأشخاص المعتقلين أو المسجونين نتيجة لكفاحهم ضد الفصل العنصرى والعنصرية والتمييز العنصرى والاستعمار والعدوان والاحتلال الأجنبي ، ومن أجل تقرير المصير والاستقلال والتقدم الاجتماعي لشعوبهم
٣٢/١٢٩ —	المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى
٣٢/١٣٠ —	المناهج والطرق والوسائل الأخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية
٣٢/١٤٢ —	مشاركة المرأة في تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى والعدوان والاحتلال وجميع أشكال السيطرة الأجنبية

Digitized by UNOG Library

٣٢/١٤٧ —	التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذى يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودى بها أو يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك احداث تغييرات جذرية
٣٢/١٥٤ —	تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
٣٢/١٥٥ —	اعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي
٣٢/١٦٧ —	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة
٣٢/١٨٣ —	مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
٣٢/١٨٤ —	مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٣٢/١٨٦ —	تقديم المساعدة الى أنتيغوا ودومينيكا وسان فنسنت وسان كيتس — نيفيس — أنغيلا وسانت لوسيا
٣٢/١٨٨ —	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

١٤٠ — وقد أخذ هذا القرار بعين الاعتبار أثناء النظر في مسألة أقاليم محددة وفي بنود أخرى وذلك في جلسات اللجنة الفرعية والجلسات العامة على السواء .

سين — استعراض الأعمال (٥٥)

١٤١ — رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة ، في قرارها ٣٢/٤٢ ، مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د — ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار . ورجت الجمعية العامة من اللجنة أيضا ابداء مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن في بحث التدابير

---

(٥٥) يتضمن هذا الفرع استعراضا موجزا للقرارات الرئيسية التي اتخذتها اللجنة الخاصة في دورتها لعام ١٩٧٨ . وتتضمن الفصول ذات العلاقة من هذا التقرير عرضا كاملا لهذه القرارات وغيرها . وترد الآراء والتحفظات التي أبداها مختلف الأعضاء بشأن المسائل التي يشملها هذا الفرع ، في محاضر الجلسات التي بحثت فيها هذه المسائل والتي أشير اليها أيضا في الفصول المعنية .

Digitized by UNOG Library

التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . وبالاضافة الى ذلك ، رجت الجمعية العامة من اللجنة أن تواصل دراسة مدى التزام الدول الأعضاء بالاعلان وبغيره من القرارات المتعلقة بانهاء الاستعمار وخاصة القرارات المتصلة بناميبيا وروديسيا الجنوبية . وفي القرار نفسه ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة الاستمرار في ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال . ورجت الجمعية العامة أيضا من اللجنة أن تواصل السعي الى حشد تأييد المنظمات الوطنية والدولية ذات الاهتمام الخاص بميدان انهاء الاستعمار ، تحقيقا لأهداف الاعلان وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . وفضلا عن ذلك أسندت الجمعية العامة في عدد من القرارات الأخرى الى اللجنة مهام محددة تتعلق بأقاليم معينة وببنود أخرى من جدول أعمالها .

١٤٢ — وقامت اللجنة الخاصة ، في سياق ما اضطلعت به من أعمال خلال السنة ، آخذة بعين الاعتبار الطلبات المحددة الموجهة اليها من الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٤٢ ، باستعراض تنفيذ الاعلان ومختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأقاليم المستعمرة ووضعت ، في ضوء التطورات ، توصيات تدعو الى قيام الدول وأجهزة الأمم المتحدة المختصة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، باتخاذ مزيد من التدابير بغية تعجيل انهاء الاستعمار وتقدم السكان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . كما واصلت اللجنة ، وفقا للقرار ٣٢/٣٥ ، دراستها لأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وللجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك واصلت اللجنة ، في ضوء ما يتصل بالموضوع من أحكام القرارين ٣٢/٤٢ و ٣٢/٢٨ ، نظرها في الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تعرقل تنفيذ الاعلان وتتعارض مع أحكام قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع . كما واصلت اللجنة ، وفقا لأحكام القرار ٣٢/٣٦ ، المتصلة بالموضوع ، دراستها لتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان . وواصلت اللجنة أيضا ، آخذة في الحسبان أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصله ، بحثها لمسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم ومسألة التعريف بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وأخيرا اضطلعت اللجنة بعدد من المهام المحددة الأخرى التي أوكلتها اليها الجمعية العامة في مختلف القرارات كما اضطلعت بمهام أخرى ترتبت على قرارات سابقة اتخذتها اللجنة نفسها .

١٤٣ — وظلت اللجنة الخاصة مشغولة بالكامل طوال دورتها لعام ١٩٧٨ بأنشطتها المجملة أعلاه . وقامت اللجنة الخاصة ، كما فعلت في السنوات السابقة ، باجراء دراسة متعمقة للتطورات المتعلقة بالأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي ، وأولت أيضا اهتماما كبيرا لدراسة الأحوال السائدة في الأقاليم الصغيرة المستعمرة . وقد استطاعت اللجنة ، كما هو مبين أدناه في عرض موجز لنتائج نظرها في هذه البنود ، أن تقدم توصيات مناسبة بشأن معظمها ، أما فيما يتعلق بالباقي ، فقد قررت أن تحيل الى الجمعية العامة من المعلومات ما يسهل على الجمعية العامة النظر فيها في دورتها الثالثة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

١٤٤ — وتمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع ، ووفقا لما استقر عليه العرف ، قامت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، متشاورة مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمة للاشتراك كمراقبين ، كل في الأعمال المتعلقة ببلده . وبهذا حصلت اللجنة مرة أخرى على معلومات قيّمة بفضل مشاركة ممثلي حركة التحرير الوطني لزمبابوى في أعمالها لدى نظرها في مسألة روديسيا الجنوبية ، وكذلك بفضل مشاركة ممثلي حركة التحرير الوطني لناميبيا ، في أعمال اللجنة لدى نظرها في مسألة ناميبيا .

١٤٥ — وفيما يتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية ، أكدت اللجنة الخاصه من جديد حق شعب الاقليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية نضاله ، بكل ما لديه من وسائل ، لضمان تمتعه بهذا الحق . وأكدت ايضا من جديد تأييدها الحازم لشعب زمبابوى في كفاحه ، بقيادة حركة تحريره الوطني ، من أجل تحقيق الاستقلال لزمبابوى في ظل حكم الأغلبية . وفيما يتعلق بتعمد نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي احباط جميع الجهود الرامية الى ضمان تسوية متفاوض عليها في الاقليم . أدانت اللجنة مناورات هذا النظام للاحتفاظ بالسلطة وأعلنت ، في هذا الصدد ، ان ما يسمى بالتسوية الداخلية التي أسفر عنها اتفاق سالزبورى المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ غير قانونيه — وغير مقبولة ، ودعت جميع الدول الى عدم الاعتراف بمثل هذه التسوية . وأعلنت اللجنة ، اذ نظرت في الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد للنظام غير الشرعي واقامة حكومة مبنية على حكم الأغلبية ، ان الانهاء العاجل لهذا النظام وتسريح قواته العسكرية وشرطته هما الشرطان الأساسيان لاعادة الشرعية الى الاقليم . وفي هذا الشأن ، اذ وضعت اللجنة في اعتبارها ان حكومة المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، تتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية انهاء الحالة الحرجة السائدة في الاقليم ، دعت هذه الحكومة الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لانهاء ذلك النظام غير الشرعي ولتحقيق انهاء استعمار الاقليم انهاء حقيقيا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) وغيره من قرارات الأمم المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، أدانت اللجنة استمرار الحرب القمعية التي يشنها نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي والتدابير الظالمة المكثفة التي يتخذها ضد شعب زمبابوى وكذلك أعماله العدوانية وتهديداته المتكررة الموجهة ضد موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا . كما انها أدانت جنوب افريقيا لاستمرارها في دعم ذلك النظام ، مخالفة بذلك أحكام جميع القرارات والمقررات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . وعلاوة على ذلك ، طلبت اللجنة : الكف عن جميع الأعمال القمعية ضد شعب زمبابوى ، وخاصة أعمال القتل والاعدام الوحشية للافريقيين والمناضلين منهم في سبيل الحرية والافراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع السياسيين المسجونين والمعتقلين والذين قيدت حريتهم لأسباب سياسية ، ورفع كافة القيود المفروضة على النشاط السياسي واقرار الحرية الديمقراطية والمساواة التامتين في الحقوق السياسية ؛ ووقف تدفق المهاجرين الأجانب على الاقليم وسحب جميع المرتزقة منه فورا ؛ ووقف جميع أعمال العدوان والتهديدات الموجهة ضد الدول المجاورة فورا . وكذلك ناشدت اللجنة جميع الدول اتخاذ كافة التدابير الفعالة لمنع الاعلان عن طلب المرتزقة وتجنيدهم للعمل في روديسيا الجنوبية ، ورجت من هذه الدول أن تقوم فورا بتقديم مساعدة مادية كبيرة لحكومة موزامبيق لتمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية من أجل صون سيادتها وسلامتها الاقليمية بصورة فعالة . ورجت اللجنة أيضا من جميع الدول أن تقوم بصورة مباشرة ومن خلال

Digitized by UNOG Library

عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وبالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بمد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني بكافة المساعدات اللازمة له في نضاله من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . ورجت كذلك من مختلف البرامج التابعة للأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية المعنية تقديم مثل تلك المساعدات .

١٤٦ — وفيما يتعلق بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على النظام غير الشرعي ، أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها العميق لما ورد من أنباء عن انتشار انتهاك هذه الجزاءات ، وأدانت سياسات الحكومات ، وخاصة حكومة جنوب افريقيا ، التي تواصل التعاون مع النظام غير الشرعي . وأعربت عن انزعاجها الشديد بسبب الخطوات الجارية في الولايات المتحدة نحو رفع الجزاءات ، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن . وأعربت عن قلقها البالغ لأن التدابير التي أقرها مجلس الأمن لم تفلح حتى الآن في وضع حد للنظام غير الشرعي ، وكررت اقتناعها بأنه لا يمكن للجزاءات أن تضع حدا لهذا النظام ما لم تكن شاملة والزامية وخاضعة لاشراف حازم وما لم تتخذ تدابير ضد الدول التي تنتهكها . وفي ضوء ما سلف ذكره ، أدانت اللجنة كافة انتهاكات الجزاءات كما أدانت استمرار تقاعس بعض الدول الأعضاء عن تطبيق هذه الجزاءات تطبيقا حازما ، باعتباره أمرا منافيا للالتزامات التي أخذتها تلك الدول على عاتقها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق . ورجت اللجنة من الحكومات المعنية : اتخاذ التدابير اللازمة لضمان امتثال جميع الأفراد والهيئات والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امتثالا دقيقا للجزاءات ؛ واتخاذ خطوات فعالة لمنع الخاضعين لولايتها من أفراد أو جماعات من الهجرة الى روديسيا الجنوبية أو لثنيهم عن ذلك ؛ ووقف أى تدبير قد يكون من شأنه اضفاء أى مظهر من مظاهر الشرعية على النظام غير الشرعي ؛ والغاء صلاحية جوازات السفر وغيرها من الوثائق اللازمة للسفر الى الاقليم ؛ واتخاذ كافة التدابير الفعالة ضد الوكالات والشركات الدولية التي تمد نظام روديسيا الجنوبية غير الشرعي بالنفط ومنتجات النفط . ورجت اللجنة أيضا من جميع الدول أن تقوم ، بصورة مباشرة ومن خلال عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بمساعدة حكومتي موزامبيق وزامبيا لتمكينهما من التغلب على أية مصاعب اقتصادية ناجمة عن تطبيقهما الجزاءات وعن الخسائر الاقتصادية الحادة وتدمير الممتلكات التي تنجم عن أعمال العدوان التي يرتكبها ذلك النظام ، وترجو من مختلف البرامج التابعة للأمم المتحدة تقديم مثل هذه المساعدة . وعلاوة على ذلك ، رجت اللجنة من مجلس الأمن اجراء استعراض دورى لمسألة المساعدة الاقتصادية الى هاتين الحكومتين . وختاما ، أعربت اللجنة عن رأيها أن من الضرورى توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي لتشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وكررت رجاءها أن ينظر مجلس الأمن في أمر اتخاذ التدابير الضرورية في هذا الصدد على وجه الاستعجال .

١٤٧ — وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا التي نظرت فيها اللجنة الخاصة مره أخرى في اطار تنفيذ الاعلان ، أدانت اللجنة الخاصة بشدة ، وهي تؤكد من جديد قراراتها ومقرراتها السابقة بشأن هذه المسألة ، النظام في جنوب افريقيا لمواصلته احتلاله غير الشرعي للاقليم متحديا الطلبات المتكررة من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن بانسحابه منه ، ولانتهاكه لالتزاماته بموجب الميثاق ومحاولته ادامة سيطرته على الشعب الناميبي بخلق جو من الرعب . وكان من رأى اللجنة ان الأماني الحقيقية للشعب الناميبي تتضح من تأييده الواسع النطاق للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو)

Digitized by UNOG Library

ممثله الحقيقي الوحيد ، التي تعارض دون مواربة أية تسوية سياسية لا تؤدي الى تقرير حقيقي للمصير والى الاستقلال ولا تقوم على أساس السلامة الاقليمية لناميبيا ووحدتها . وفي هذا الصدد ، لاحظت اللجنة ان النظام في جنوب افريقيا يقوم بتعزيز جيشه القوى أصلا في ناميبيا استعدادا لمجابهة كبرى مع قوات التحرير ، وانه بدأ أيضا في خطة تستهدف الاثارة والتنظيم رسميا لأعمال عنف ضد سوابو ، يقوم بها عملاؤه والمتعاونون معه في ناميبيا . ومن رأى اللجنة ان هذا المخطط يستهدف زيادة الصراع الاثني والاعمال العدائية داخل ناميبيا لتبرير استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم وتعزيز سياساتها المتمثلة في الفصل العنصري و " انشاء البانتوستانات " . وأدانت اللجنة بقوة تلك الممارسات وأعربت عن أسفها بوجه خاص لالقاء القبض على الناميبيين وقيام محاكم ليست لها ولاية قضائية شرعية على الاقليم باصدار الأحكام ضدهم ؛ وطالبت أيضا مرة أخرى باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين دون قيد أو شرط . وبالاضافة الى ذلك ، رفضت اللجنة الخاصة رفضا صريحا أى مناورات يقوم بها نظام جنوب افريقيا لفرض ما يسمى بالتسوية الداخلية ، التي تستهدف اعطاء احتلالها غير الشرعي نوعا من الاعتراف بأية تسوية من هذا النوع . وأدانت اللجنة بشدة أيضا جنوب افريقيا لمواصلتها استغلال ونهب الموارد الطبيعية والبشرية للاقليم ، وطالبت بوقف هذا الاستغلال . وعلاوة على ذلك ، أدانت اللجنة أنشطة جميع الشركات الأجنبية العاملة في ناميبيا وأكدت من جديد ان أنشطة هذه الشركات غير شرعية . وزيادة على ذلك ، وبالنظر الى لجوء جنوب افريقيا المتزايد الى استخدام القوة من أجل ادامة سيطرتها غير الشرعية ورفضها الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، أوصت اللجنة بأن ينظر المجلس في اتخاذ جميع التدابير المناسبة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك التدابير الاضافية المنصوص عليها في الفصل السابع منه ، بغية ضمان امتثال جنوب افريقيا السريع لقرارات المجلس . وفي هذا الصدد ، لم تضع اللجنة في اعتبارها فحسب أن ناميبيا مسؤولية خاصة للأمم المتحدة ، وانما أيضا ان الحرب التي تشنها جنوب افريقيا في الاقليم تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وأكدت اللجنة من جديد ، آخذة في اعتبارها ما سلف ذكره ، ان الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يكون مبنيا على حرية ممارسة الشعب الناميبي بأكمله لحقه في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا الموحدة . ولهذه الغاية ، أكدت اللجنة من جديد ضرورة اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة في جميع أنحاء الاقليم . وأكدت اللجنة أيضا ان أية مفاوضات تقود الى الاستقلال يجب أن تجرى ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، بين جنوب افريقيا وسوابو بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، ويجب أن تكون الغاية الوحيدة لهذه المفاوضات هي تقرير شكليات نقل السلطة الى الشعب . وأدانت اللجنة بقوة جنوب افريقيا لقرارها ضم خليج والفيس ، وطلبت انسحاب الاحتلال الجنوب افريقي غير الشرعي من كل ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس ، ورجت من الدول كافة ألا تتخذ أى عمل من شأنه اضفاء مظهر الشرعية على دعوى جنوب افريقيا في خليج والفيس . وفي الوقت ذاته ، كان من رأى اللجنة ان من الواضح ان المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة للشعب الناميبي وحركة تحريره الوطني في كفاحه الشرعي من أجل الحرية والاستقلال . وأخيرا ، أكدت اللجنة من جديد ، ادراكا منها لولاية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة لناميبيا حتى الاستقلال ، دعمها لأنشطة المجلس وأيدت السياسات والبرامج التي يحددها المجلس ، بالتعاون مع سوابو ، من أجل تعزيز قضية تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الناميبي .

Digitized by UNOG Library

١٤٨ - وواصلت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال السنة ، دراستها لمسألة انهاء استعمار الأقاليم الأخرى ، وأقرت مرة أخرى عددا من التوصيات والمقترحات المحددة فيما يتعلق بأقاليم محددة . وقد وردت هذه التوصيات والمقترحات في الفصول ذات الصلة من هذا التقرير . وأكدت اللجنة من جديد ، في هذا السياق ، اعتقادها بأن مسائل حجم الأقاليم أو العزلة الجغرافية أو محدودية الموارد ينبغي ألا تؤثر بأى وجه من الوجوه على حق سكان تلك الأقاليم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان . وقد تعززت مرة أخرى قدرة اللجنة خلال العام على المعاونة في تعجيل عملية انهاء الاستعمار في الأقاليم المعنية بفضل استمرار التعاون المقدم الى اللجنة من حكومات استراليا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة باعتبارها دولا قائمة بالادارة .

١٤٩ - وفي السياق ذاته ، وادراكا من اللجنة الخاصة للأهمية الحيوية للحصول على معلومات مباشرة كافية عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأقاليم المستعمرة والحصول كذلك على معلومات عن آراء وأماني شعوبها ، فقد بحثت مرة أخرى مسألة ايفاد بعثات زائرة الى تلك الأقاليم . ولدى نظر اللجنة في هذه المسألة كانت تضع في اعتبارها الخاص النتائج البناءة التي أحرزتها بعثات الأمم المتحدة الزائرة السابقة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الشعوب المستعمرة في تحقيق الأهداف المبينة في الميثاق وفي الاعلان . وبناء على ذلك أكدت اللجنة الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بهذه الأقاليم تنفيذا كاملا وسريعا وفعالا ، ودعت الدول المعنية القائمة بالادارة الى التعاون أو مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال . وأحاطت اللجنة بالتقدير علما ، في هذا الصدد ، بالدعوة المقدمة من حكومة الولايات المتحدة لايفاد بعثة زائرة الى غوام . ورجت اللجنة من رئيسها مواصلة المشاورات مع الدول المعنية القائمة بالادارة بغية ضمان ايفاد بعثات زائرة في وقت مبكر الى الأقاليم الواقعة تحت ادارتها .

١٥٠ - ووفقا لطلب الجمعية العامة واصلت اللجنة الخاصة أيضا ، خلال السنة ، دراسة مسألة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان . ووضعت اللجنة مرة أخرى في اعتبارها ، لدى قيامها بذلك ، الآراء التي أعربت عنها حركات التحرير الوطني للأقاليم المستعمرة في افريقيا التي شارك ممثلوها بوصفهم مراقبين في أعمال اللجنة كل فيما يتعلق ببلده ، وكذلك الآراء التي أعرب عنها ممثلو منظمة الوحدة الافريقية . ولدى استعراض اللجنة للمعلومات التي توفرت لديها ، لاحظت بقلق انه رغم ما أحرز من تقدم في تقديم المساعدة الى اللاجئين القادمين من الأقاليم المستعمرة في افريقيا ، فان المساعدات التي قدمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى الشعوب المعنية وحركات تحريرها الوطني لا تزال غير كافية . وتبعا لذلك ، أكدت اللجنة من جديد ان اعتراف الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة من أجل تحررها يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية لشعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني . وفي هذا الصدد ، اذ أعربت اللجنة عن تقديرها للوكالات المتخصصة والمنظمات التي استمرت في التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ الاعلان وغيره من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع ، طلبت الى الوكالات وغيرها من المنظمات المعنية أن

Digitized by UNOG Library

تقوم على سبيل الاستعجال بتقديم أو مواصلة تقديم كل مساعدة ممكنة الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل التحرر . وفي الوقت نفسه ، أوصت اللجنة بأن تعمد المنظمات المعنية الى اقامة أو توسيع الاتصالات مع الشعوب المستعمرة بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ؛ والى اعادة النظر في اجراءاتها المتعلقة بوضع واعداد برامج ومشاريع للمساعدة ؛ والى ادخال مزيد من المرونة على هذه الاجراءات . وفضلا عن ذلك ، طلبت اللجنة الى الوكالات والمنظمات المعنية أن تعمد ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، الى حجب اى مساعدة عن حكومة جنوب افريقيا وعن النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية حتى يردا الى شعبى ناميبيا وزمبابوى حقهما ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تمتنع عن اتخاذ أى تدبير قد ينطوى ضمنا على الاعتراف بشرعية سيطرة هذين النظامين على الاقليمين . وبعد أن لاحظت اللجنة بارتياح الترتيبات التي اتخذها عدد من الوكالات والمنظمات لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك في أعمالها المتصلة ببلدانهم ، دعت المؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد الى أن تتخذ الترتيبات اللازمة لذلك بدون ابطاء . كما أوصت اللجنة بأن تضاعف جميع الحكومات جهودها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تكون تلك الحكومات أعضاء فيها لتأمين التنفيذ الفعال لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع . وحثت اللجنة أيضا الرؤساء التنفيذيين للوكالات والمنظمات المعنية على أن يضعوا ، بالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية ، اقتراحات ملموسة للتنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة برامج محددة لتقديم المساعدة الى شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ويقدموا هذه الاقتراحات على سبيل الأولوية الى أجهزتهم الادارية والتشريعية .

١٥١ - وخلال العام المستعرض ، أولت اللجنة الخاصة أيضا اهتماما كبيرا لأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي . وفي هذا الصدد فان اللجنة ، اذ لاحظت بقلق ان الدول الاستعمارية والدول الأخرى التي ترتبط مصالحها الاقتصادية بالأقاليم المستعمرة تواصل تجاهلها لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذا البند ، واذ أدانت تزايد أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال موارد الأقاليم المستعمرة ، ولا سيما في الجنوب الافريقي أكدت من جديد حق شعوب الاقاليم التابعة غير القابل للتصرف في التمتع بمواردها الطبيعية وكذلك حقها في التصرف بهذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه . وأكدت اللجنة أيضا من جديد ان أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، بعملها حاليا في الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي ، تسهم في تعزيز أنظمة الأقلية العنصرية الحاكمة وتشكل عقبة رئيسية تعترض الاستقلال السياسي للأقاليم وتمتع سكانهم الأصليين بمواردها الطبيعية . ومن ثم ، أدانت اللجنة سياسات الحكومات التي تواصل مد يد الدعم أو التعاون الى هذه المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم. وأدانت اللجنة كذلك ، بشدة ، استعداد بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في الميدان النووى ، ودعت جميع الحكومات الى الامتناع عن اى تعاون مع هذا النظام قد يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث أسلحة نووية . وبالاضافة الى ذلك ، رجت اللجنة مرة أخرى من جميع الحكومات المعنية اتخاذ كافة

Digitized by UNOG Library

التدابير الضرورية تجاه مواطنيها والشركات الخاضعة لولايتها الذين يملكون أو يديرون مشاريع في الأقاليم المستعمرة ، ولاسيما في الجنوب الافريقي ، لانهاء هذه المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة. وفي الوقت نفسه ، أدانت اللجنه سياسات الدول التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء تطبيق هذه الجزاءات باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها ، بموجب الميثاق ، ورجت من جميع الدول ضمان وقف جميع المساعدات الى النظم التي تستخدم هذه المساعدات لقمع شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني . وأعربت اللجنة من جديد عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، ودعت مجلس الأمن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن . وكذلك طلبت اللجنة من جميع الدول وقف كافه العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا والامتناع عن الدخول في أية علاقات مع تلك الحكومة ، حين تتصرف نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم . وأدانت اللجنة كذلك بشدة سياسة جنوب افريقيا التي تواصل ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ولالتزاماتها المحددة بموجب الميثاق ، التعاون مع النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، ودعت تلك الحكومة الى الكف عن هذا التعاون . وعلاوة على ذلك دعت اللجنة جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، مراعاة لما يتصل بهذا الشأن من أحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الى أن تكفل الاحترام والصون الكاملين للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية .

١٥٢ - واذ واصلت اللجنة الخاصة دراستها كذلك للأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أعربت من جديد عن أسفها لعدم قيام الدول الاستعمارية لم تتخذ بعد أية خطوات لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ، وكررت الاعراب عن اقتناعها بأن الأنشطة والترتيبات المعنية تشكل في عدد من الحالات عقبة كأداء في وجه التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بالأقاليم المستعمرة . ورأت اللجنة ان الجنوب الافريقي تسوده حالة تتسم بخطورة بالغة بسبب الجهود التي يبذلها النظامان العنصريان في بريتوريا وسالزبورى من أجل اطالة أمد احتلالهما غير الشرعي لناميبيا وزمبابوى . وان الحالة بالغة الخطورة في زمبابوى ، حيث لجأ نظام الأقلية غير الشرعي الى اتخاذ تدابير يائسه لقمع أماني الشعب المشروعة عن طريق القوة ، والحفاظ بذلك على سيطرته على الاقليم . وواصل النظام غير الشرعي ، في تصعيده للحرب ضد الزمبابويين وحركه تحريرهم الوطني ، ارتكاب أعمال عدوانية متكررة ضد الدول المستقلة المجاورة وفي ناميبيا . واصلت حكومة جنوب افريقيا توسيع نطاق شبكة قواعدها العسكرية ، وزادت عدد قواتها العسكرية زياده هائله ، وذلك بهدف سحق الكفاح التحررى المشروع لشعب ناميبيا واطالة أمد احتلالها غير الشرعي للاقليم . وفي هذا الصدد ، ادانت اللجنة استمرار اى تعاون من جانب بعض الدول الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في تزويد هذه الحكومة بالأسلحة والمعدات الحربية وكذلك بالتكنولوجيا ، بما في ذلك التكنولوجيا والمعدات النووية التي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية . واذ تدين اللجنة جميع الأنشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم المستعمرة ، التي

Digitized by UNOG Library

تهدف الى حرمان الشعوب المعنية من حق تقرير المصير والاستقلال ، فقد أدانت بوجه خاص قيام النظامين الحاكمين في روديسيا الجنوبية وناميبيا باستخدام قوات مسلحة ضخمة لقمع النضال في هذين الاقليمين من أجل الحرية ، كما أدانت التعاون العسكرى والسياسي بين النظامين . ووفقا لذلك ، طالبت اللجنة بوقف هروب القمع التي تشن الآن ضد شعوب الأقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وازالة جميع القواعد العسكرية في تلك الأقاليم . واذ أكدت اللجنة من جديد شرعية نضال الشعوب المستعمرة من أجل نيل حريتها واستقلالها ، ناشدت جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية والمادية للشعوب المستعمره المقهورة في الجنوب الافريقي ولحركات تحريرها الوطني . وبالاضافة الى ذلك ، أدانت اللجنة استمرار التعاون والدعم العسكريين من جانب بعض الدول الغربية وغيرها من الدول مع نظم الأقلية الاستعماريه والعنصرية في الجنوب الافريقي . ودعت كافة الدول الى وقف كل ذلك التعاون . كما انها أدانت استمرار قيام النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية بتجنيد مرتزقة أجانب في الحرب التي يشنها ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني . وطالبت جميع الدول المعنية باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تجنيد مواطنيها لهذا الغرض . وكررت اللجنة ادانتها لجميع الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي تضر بمصالح الشعوب المستعمرة المعنية وحقوقها ، وطلبت مرة أخرى من الدول الاستعمارية المعنية وضع حد يمثل هذه الأنشطة وازالة هذه القواعد العسكرية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بهذا الموضوع . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن أسفها ، بصورة خاصة ، لاستمرار الاستيلاء على الأراضي في الأقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية واعتبرت ان استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لتوفير الخدمات لهذه المنشآت قد يؤدى الى تحويل موارد كان يمكن أن تكون أكثر جدوى لو استخدمت لتشجيع التنمية الاقتصادية للأقاليم المعنية .

١٥٣ - وفي ضوء الطلب الذى وجهته الجمعية العامة الى الأمين العام لمواصلة اتخاذ تدابير ملموسة ، باستعمال جميع ما تحت تصرفه من وسائط الاعلام ، لتنفيذ قراراتها السابقة بشأن هذه المسألة ، واصلت اللجنه الخاصة استعراض مسألة التغطية الاعلامية اللازمة لعمل في الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وأكدت اللجنة مرة أخرى على الحاجة الى تعبئة الرأى العام العالمي لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة مساعدة فعالة ، والقيام ، على وجه الخصوص ، بمضاعفة نشر المعلومات على نطاق واسع وعلى أساس مستمر عن الكفاح الذى تخوضه هذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني بغية نيل الحرية والاستقلال . وظلت اللجنة ترى في هذا الصدد ، وهي تضع نصب عينيها الدور الهام الذى اضطلعت به خلال الأعوام العديدة الماضية عدة منظمات غير حكومية نشطة في ميدان انهاء الاستعمار ، ان هذه المنظمات ، بالنظر الى انها قادرة على الوصول الى قطاعات واسعة من الرأى العام ، ولاسيما في البلدان التي تعتبر الحاجة فيها الى المعلومات عن انهاء الاستعمار على أشدها ، يجب حثها على مضاعفة أعمالها في هذا الميدان . وفي السياق نفسه ، اعتبرت اللجنة ان من الضرورى اتخاذ تدابير ملموسة لمضاعفة نشر المعلومات عن مسائل انهاء الاستعمار ، ولاسيما بالتأكيد بوجه خاص على الكفاح التحررى في الجنوب الافريقي وعلى أنشطة حركات التحرير الوطني المعنية ؛ والتعريف بما تضطلع به هيئات الأمم المتحدة من أنشطة في

Digitized by UNOG Library

ميدان انهاء الاستعمار ؛ واقامة علاقة عمل أوثق مع حركات التحرير الوطني عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ؛ ومضاعفة الأنشطة ذات العلاقة في كل مراكز الاعلام ولا سيما في اوروبا الغربية والقارة الأمريكية . واعتبرت اللجنة أيضا ان ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة يجب أن تبذل مجهودا شاملا من أجل تحقيق استجابه أكثر تعاطفا من جانب الهيئات الاعلامية الرئيسية في هذه المناطق ولتزويد اللجنة بتحليل لأسباب التغطية المحدودة لقضايا انهاء الاستعمار في وسائط الاتصال الجماهيرى .

١٥٤ - وخلال العام المستعرض ، واصلت اللجنة الخاصة أيضا استعراضها لقائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان . وكما هو مشار اليه في الفرع المتصل بالموضوع من هذا الفصل ، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة ، مع مراعاة أى توجيهات قد تود الجمعية العامة اعطاءها في هذا الصدد في دورتها الثالثة والثلاثين . وفيما يتعلق بقرار اللجنة المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ بشأن بويرتوريكو ، استمعت الى عدد من الأفراد أو ممثلي المنظمات المعنية واتخذت قرارا آخر بشأن هذه المسألة يرد نصه في الفقره ٧٣ من هذا الفصل .

Digitized by UNOG Library

عين ـ الأعمال المقبلة

١٥٥ ـ تعتزم اللجنة الخاصة ، وفقا لولايتها ومع مراعاة أية توجيهات أخرى قد تتلقاها من الجمعية العامة أثناء دورتها الثالثة والثلاثين ، وواضعة نصب عينيها أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، ولا سيما القرارين ٢٦٢١ (د ـ ٢٥) و ٣٢/٤٢ ، القيام خلال عام ١٩٧٩ بمواصلة جهودها الرامية الى التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها تنفيذا فوريا وتاما . وعلى وجه الخصوص ستتابع اللجنة دراسة التطورات في كل اقليم ومدى التزام الدول بقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات العلاقة . وستدرس اللجنة أيضا مدى تقيد جميع الدول الأعضاء بالاعلان، وبرنامج العمل الخاص بالتنفيذ الكامل للاعلان ،وبقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمسألة انهاء الاستعمار . وعلى أساس هذا الاستعراض ، ستقدم اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها بشأن التدابير الخاصة اللازمة لتحقيق الأهداف الواردة في الاعلان وفي أحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع .

١٥٦ ـ وستواصل اللجنة ، لدى اضطلاعها بالمهام السالفة الذكر ، الاسترشاد بأحكام الفقرة ١٢ (ب) من القرار ٣٢/٤٢ ، التي طلبت الجمعية العامة فيها الى اللجنة ابداء مقترحات ملموسة يمكن أن تساعد مجلس الأمن في بحث التدابير التي يكون من المناسب اتخاذها بموجب الميثاق ازاء التطورات الحاصلة في الأقاليم المستعمرة والتي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين . وتعتزم اللجنة القيام باستعراض شامل آخر للحالة السائدة في هذه الأقاليم ، بما فيها على وجه الخصوص روديسيا الجنوبية وناميبيا .

١٥٧ ـ وانسجاما مع قرار الجمعية العامة المتصل بالموضوع ووفقا لما استقر عليه العرف ، ستستمر اللجنة الخاصة في دعوة ممثلي حركات التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك كمراقبين في أعمالها المتصلة ببلد كل منهم وزيادة على ذلك ستستمر اللجنة ايضا كلما اقتضى الأمر ، وبالتشاور على النحو المناسب مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، في دعوة الأفراد الى المثول أمامها ، ممن يمكنهم امدادها بمعلومات عن أوجه معينة للحالة السائدة في الأقاليم المستعمرة مما قد لا يتاح للجنة الحصول عليه بطرق أخرى .

١٥٨ ـ وتمشيا مع الرغبة التي أعربت عنها الجمعية العامة صراحة ، ستوصي اللجنة الخاصة،كلما رأت ذلك سليما ومناسبا ، بتحديد موعد نهائي لنيل كل اقليم استقلاله ، وفقا لأماني السكان وأحكام الاعلان . وفضلا عن ذلك ، ستعمد اللجنة ، كما طلبت الجمعية العامة اليها ذلك في الفقرة ١٣ (د) من القرار ٣٢/٤٢ الى الاستمرار في ايلاء اهتمام خاص للأقاليم الصغيرة ، وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان هذه الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وتعتزم اللجنة كذلك أن تواصل استعراض قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، مع مراعاة أية توجيهات قد تود الجمعية العامة أن تصدرها في هذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

١٥٩ - واذ تأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار أحكام القرار ٣٢ / ٣٥ المتعلق بأنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الاعلان في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي ، وأحكام القرارات الأخرى المتصلة بالموضوع والصادرة عن الجمعية العامة ، تعتزم مواصلة النظر في اتخاذ مزيد من التدابير الرامية الى القضاء على أنشطة تلك المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها . وفضلا عن هذا تعتزم اللجنة ، في ضوء نظرها للمسألة في عام ١٩٧٨ ، كما هو وارد في الفصل الخامس من هذا التقرير (أنظر صفحة أدناه) ، أن تواصل ، حسب المقتضى ، دراستها للأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ الاعلان . وستسترشد اللجنة ، لدى قيامها بذلك ، بأحكام الفقرتين ٢ و ١١ من القرار ٣٢/ ٤٢ والفقرة ٥ من القرار ٣٢/ ٢٨ .

١٦٠ - وفيما يختص بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة للاعلان ، تعتزم اللجنة الخاصة مواصلة النظر في هذه المسألة خلال عام ١٩٧٩ . وستجري اللجنة مرة أخرى ، لدى قيامها بذلك ، استعراضا للتدابير التي اتخذتها المنظمات الدولية ، او تزمع اتخاذها ، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ولا سيما احكام القرارات المتعلقة بالأقاليم الواقعة في افريقيا . وستجري اللجنة مزيدا من المشاورات والاتصالات مع تلك المنظمات حسب المقتضى . وستسترشد اللجنة كذلك بنتائج المشاورات الأخرى التي ستجرى في عام ١٩٧٩ بين رئيسها ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار مايتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة نفسها . وفضلا عن ذلك ستظل اللجنة ، واضعة نصب عينيها الأحكام المتصلة بالموضوع من القرار ٣٢/ ٣٦ ، على اتصال وثيق ومنتظم مع الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية ومع كبار الأعضاء في هذه المنظمة، وكذلك مع لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ، بغية تسهيل تنفيذ الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى المعنية لقرارات مختلف هيئات الأمم المتحدة تنفيذا فعالا .

١٦١ - وفي الفقرة ١٤ من القرار ٣٢/ ٤٢ ، دعت الجمعية العامة الدول القائمة بالادالة الى مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة وذلك بالسماح للبعثات الزائرة بزيارة الأقاليم الواقعة تحت ادارتها . وهناك حكم مماثل في عدد من القرارات الأخرى المتخذة من الجمعية العامة بشأن كل من الأقاليم . واذ تقدّر اللجنة الدور البناء الذى أدته أفرقة الأمم المتحدة الزائرة السابقة ، فهي تواصل ، كما يلاحظ ذلك في الفصول المتعلقة بالموضوع من هذا التقرير ، ايلاء اهتمام بالغ لايفاد أفرقة كهذه بوصفها وسيلة لجمع معلومات كافية ومباشرة عن الأوضاع السائدة في الأقاليم ، وعن رغبات وأماني السكان فيما يتعلق بمركزهم مستقبلا . وعلى هذا فان اللجنة تعتزم ، في ضوء قرارها المتعلق بالموضوع والمؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٨ (الفصل الثالث ، الفقرة ١١ من هذا التقرير (انظر صفحة أدناه) ، مواصلة التماس التعاون الكامل من الدول القائمة بالادارة للحصول

Digitized by UNOG Library

على هذه المعلومات عن طريق القيام ، عند الاقتضاء، بايفاد أفرقة زائرة للاقاليم الواقعة في مناطق البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندى والمحيط الهادى والى الأقاليم الواقعة في افريقيا . وفي هذا الصدد ، تعتقد اللجنة أن الجمعية العامة قد ترى مرة أخرى توجيه نداء الى الدول المعنية القائمة بالادارة لمدّ يد التعاون عن طريق تسهيل الزيارات الى الأقاليم، وفقا للقرار الذى اتخذته اللجنة من قبل وللقرارات الأخرى التي قد تتخذها في عام ١٩٧٩ .

١٦٢ - وان اللجنة الخاصة ، اذ تدرك الاهتمام الذى توليه الجمعية العامة لضرورة شن حملة اعلامية عالمية النطاق ومتواصلة في ميدان انهاء الاستعمار واذ تضع نصب عينيها أحكام القرار ٣٢/٤٣ وقرارات الجمعية العامة الاخرى ذات الصلة ، فهي تعتزم مرة اخرى ايلاء اهتمام متواصل، خلال العام القادم ، لمسألة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار وعلى وجه الخصوص تتوقع اللجنة أن تواصل استعراضها لبرامج النشر وغيرها من الأنشطة الاعلامية ذات الصلة ، التي ترسمها وحدة الاعلام المتعلق بانهاء الاستعمار وادارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة ، وفي هذا الصدد ستضع اللجنة ، بالتعاون الوثيق مع الامانة العامة ، توصيات اخرى لتنظر فيها الجمعية العامة، بشأن طرق ووسائل تأمين نشر المعلومات المتصلة بالموضوع على أوسع نطاق ممكن . وبالاضافة الى ذلك ، سيستمر أعضاء مكتب اللجنة في الاتصال الوثيق المنتظم مع دوائر الأمانة العامة المختصة بغية تنفيذ الفقرة ٤ من القرار ٣٢/٤٣ ، التي رجت فيها الجمعية العامة من الأمين العام أن يواصل مراعيا اقتراحات اللجنة ، اتخاذ تدابير ملموسة باستعمال جميع ما تحت تصرفه من وسائط الاعلام بما فيها المنشورات والاذاعة والتليفزيون ، لتأمين التعريف الواسع المستمر بأعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار. ولا ريب ، في هذا الصدد ، ان الجمعية ستدعو الأمين العام الى مضاعفة جهوده وحث الدول القائمة بالادارة على التعاون معه في تحقيق نشر المعلومات ذات الصلة بميدان انهاء الاستعمار على نطاق واسع .

١٦٣ - وبالنظر الى الاهتمام الذى توليه اللجنة الخاصة للدور الذى تضطلع به المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان انهاء الاستعمار تأييدا لكفاح الشعوب المستعمرة في سبيل التحرر ، فستواصل اللجنة خلال العام القادم التماس التعاون الوثيق من هذه المنظمات لأهداف منها الاستعانة بها في نشر المعلومات ذات الصلة بالموضوع وفي تعبئة الرأى العام العالمي لتأييد قضية انهاء الاستعمار . وتحقيقا لهذه الغاية تعتزم اللجنة الاستمرار في ايفاد أفرقة من اعضائها لاجراء مشاورات مع المنظمات المعنية وللاشتراك في المؤتمرات والحلقات الدراسية وغيرها من الاجتماعات الخاصة التي تعقدها هذه المنظمات لمعالجة مسألة انهاء الاستعمار . وستواصل اللجنة أيضا، في هذا الصدد ، التعاون مع المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دراسته للدور الذى تضطلع به المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى لدى المجلس في المساعدة على تحقيق أهداف الاعلان وقرارات الجمعية العامة الاخرى المتصلة بالموضوع .

Digitized by UNOG Library

١٦٤ - وأقرت اللجنة برنامجا مؤقتا للاجتماعات للفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ وأوصت الجمعية العامة بالموافقة عليه ، وذلك في ضوء أحكام قرارات الجمعية العامة بشأن خطة المؤتمرات ، ومع مراعاة ما اكتسبته في الأعوام الماضية من خبرة فضلا عن حجم عملها المحتمل في العام القادم . وفي هذا الصدد أيضا ، أخذت اللجنة في اعتبارها أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د - ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) اللتين بموجبهما أذنت الجمعية العامة للجنة بالاجتماع خارج مقر الامم المتحدة كلما وحيثما قضت الضرورة بعقد مثل هذه الاجتماعات للاضطلاع بمهامها على نحو فعال . وبعد أن نظرت اللجنة في هذه المسألة قررت ، واضعة نصب عينيها النتائج البناءة التي نجمت عن عقد اجتماعات خارج المقر في الماضي ، ابلاغ الجمعية العامة أنها قد تفكر في عقد سلسلة من الاجتماعات خارج المقر عام ١٩٧٩ وتوصيتها بأخذ هذا الاحتمال في الحسبان لدى رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية أنشطة اللجنة خلال ذلك العام .

١٦٥ - وتقترح اللجنة الخاصة أن تأخذ الجمعية العامة بعين الاعتبار ، لدى دراستها مسألة تنفيذ الاعلان في دورتها الثالثة والثلاثين ، مختلف توصيات اللجنة الواردة في الفصول المتصلة بالموضوع من هذا التقرير ، وأن تقر بصفة خاصة المقترحات الواردة في هذا الفرع ، بغية تمكين اللجنة من الاضطلاع بالمهام التي رسمتها لعام ١٩٧٩ . وعلاوة على ذلك ، توصي اللجنة الجمعية العامة بتجديد ندائها الى الدول القائمة بالادارة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الاعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وفقا لأماني سكان الأقاليم المعنية المعرب عنها بملء حريتهم . واذ تضع اللجنة نصب عينيها ، في هذا الصدد ، النتائج المفيدة التي تحققت نتيجة لاشتراك بعض الدول المعنية القائمة بالادارة اشتراكا فعالا في أعمالها ، توصي الجمعية العامة بأن تدعو مرة أخرى الدول القائمة بالادارة الى التعاون أو مواصلة التعاون مع اللجنة في النهوض بولايتها ، وأن تشترك ، على وجه الخصوص ، اشتراكا فعالا في أعمال اللجنة فيما يتعلق بالأقاليم الواقعة تحت ادارة كل من هذه الدول . واذ تأخذ اللجنة بعين الاعتبار تأكيد الجمعية العامة أن اشتراك الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي اشتراكا مباشرا في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة هو وسيلة فعالة لتعزيز تقدم شعوب هذه الأقاليم نحو تبوء مركز تتساوى فيه مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، توصي اللجنة كذلك الجمعية العامة بأن تدعو الدول القائمة بالادارة الى السماح لممثلي الأقاليم المعنية بالاشتراك في مناقشة اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة للبنود المتعلقة ببلد كل منهم . هذا وقد تود الجمعية العامة أيضا تجديد دعوتها لجميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة الى الامتثال لمختلف الطلبات الموجهة اليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن في قراراتهما المتعلقة بالموضوع .

١٦٦ - وتوصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة ، لدى اعتمادها برنامج العمل الملخص أعلاه ، بأن ترصد أيضا الاعتمادات المالية الكافية لتغطية الأنشطة التي تعتزم اللجنة تنفيذها عام ١٩٧٩ . وقد أفيدت اللجنة أن الآثار المالية المترتبة على ايفاد أفرقة زائرة ، كما هو مقترح في الفقرة ١٦١ أعلاه ، ستكون في حدود ١٢٢ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . واذا قررت اللجنة عقد

Digitized by UNOG Library

سلسلة من الاجتماعات خارج المقر (انظر الفقرة ١٦٤ أعلاه) في اطار أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٦٥٤ (د - ١٦) والفقرة ٣ (٩) من القرار ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، فان مجموع النفقات سيبلغ نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

١٦٧ - ويقدر أن يترتب على البرنامج الاضافي بشأن نشر المعلومات عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار على نطاق واسع وعلى أساس مستمر في عام ١٩٧٩ (أنظر الفقرة ١٦٢ أعلاه)، نفقات اضافية تقرب من ٦٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وتتطلب المشاورات والاتصالات الأخرى المزمع اجراؤها مع الوكالات المتخصصة ومنظومة مؤسسات الأمم المتحدة (انظر الفقرة ١٦٠ أعلاه) انفاق مبلغ يقرب من ١٢ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، تتطلب المشاورات المقرر اجراؤها بين رئيس اللجنة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، علاوة على المشاورات ذات الصلة مع لجنة التنسيق الادارية ولجنتها التحضيرية ، نفقات تبلغ حوالي ٦ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد ذاته ، يترتب على اجراء مشاورات منتظمة مع منظمة الوحدة الافريقية (انظر الفقرة ١٦٠ أعلاه) ، نفقات أخرى تبلغ ١٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وتصل نفقات المشاورات والاتصالات مع المنظمات غير الحكومية (انظر الفقرة ١٦٣ أعلاه) الى نحو ٢٠ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، يترتب على اشتراك ممثلي حركات التحرير الوطني في أعمال اللجنة (انظر الفقرة ١٥٧ أعلاه) نفقات تقع في حدود ٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . كما تتطلب الترتيبات المقرر اجراؤها، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني، من أجل الحصول على المعلومات من الأفراد (انظر الفقرة ١٥٧ أعلاه) نفقات تبلغ ٢٤ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وأخيرا ، تعرب اللجنة الخاصة عن أملها في أن يواصل الأمين العام امدادها بكل ما يلزمها من تسهيلات وموظفين للاضطلاع بمهمتها ، آخذا بعين الاعتبار مختلف المهام الموكولة اليها من الجمعية العامة ، فضلا عن المهام الناشئة عن قرارات كانت اللجنة قد اتخذتها خلال العام الماضي .

فاء - اعتماد التقرير

١٦٨ - قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض في جلستها ١١١٧ المعقودة في ١٥ آب/اغسطس أن تأذن لمقررها برفع هذا التقرير الى الجمعية العامة مباشرة .

١٦٩ - وفي الجلسة ١١٣٣ المعقودة في ١٢ ايلول/سبتمبر، القى الرئيس كلمة بمناسبة اختتام دورة اللجنة لعام ١٩٧٨ (A/AC.109/PV.1133) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني *

نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار

ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ — قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في جلستها ١١٠٢ ، المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس ، والمتصلة بتنظيم اعمالها ، (A/AC.109/L.1205) ، الابقاء على لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة . وفي الوقت نفسه ، قررت اللجنة الخاصة أيضا النظر في مسألة نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار في جلساتها العامة وجلسات لجنتها الفرعية .

٢ — ونظرت اللجنة الخاصة في البند في جلساتها ١١٠٧ و ١١١٦ و ١١٣١ ، المعقودة في الفترة الممتدة بين ١٣ نيسان/ابريل و ٧ ايلول/سبتمبر .

٣ — وقد اخذت اللجنة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ولاسيما قرارها ٤٣/٣٢ ، المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، بشأن نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار . وقد طلبت الجمعية العامة من الامين العام ، بموجب الفقرة ٤ من هذا القرار ، أن يواصل ، مراعيا اقتراحات اللجنة الخاصة والمؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا (١) ، " اتخاذ تدابير ملموسة ، باستعمال جميع ما تحت تصرفه من وسائط الاعلام ، بما فيها المنشورات والاذاعة والتليفزيون ، لتأمين التعريف الواسع المستمر بأعمال الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار " . كذلك استرشدت اللجنة بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٢ المتخذ في التاريخ نفسه . وقد رجت الجمعية من اللجنة الخاصة ، بموجب الفقرة ١٣ (هـ) من هذا القرار ، " اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحشد التأييد العالمي ، على صعيد الحكومات وكذلك المنظمات الوطنية والدولية ذات الاهتمام الخاص بميدان انهاء الاستعمار ، تحقيقا لاهداف اعلان منح الاستقلال . . . وتنفيذا لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ، ولاسيما فيما يخص شعبي ناميبيا وزمبابوى المقهورين " . وبالاضافة الى هذا ، أولت اللجنة الاعتبار الواجب لما يتصل بالموضوع من المعلومات التي قدمها اليها ممثلو حركات التحرير الوطني في الاقاليم المستعمرة في افريقيا ، الذين مثلوا امامها خلال العام .

٤ — كما أخذت اللجنة الخاصة ، عند نظرها في هذا البند ، بعين الاعتبار ايضا **التقارير التالية :**

---

* سبق صدوره كجزء من الوثيقة A/33/23/Part II .

(١) انظر A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

(أ) تقرير الانسة تاتو نورو (جمهورية تنزانيا المتحدة) عن اشتراكها ، باسم اللجنة ، في الندوة التي نظمتها لجنة حقوق الانسان ، والتي عقدت في ماسيرو من ١٧ الى ٢٢ تموز/يوليه (A/AC.109/PV.1131) ؛

(ب) تقرير السيد نيتشو نيتشف (بلغاريا) ، نائب رئيس اللجنة الخاصة ، عن اشتراكه ، باسم اللجنة ، في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية لمناهضة الفصل العنصري ، المعقود بجنيف من ٢٨ الى ٣١ آب/اغسطس (A/AC.109/PV.1131) ؛

(ج) تقرير الرئيس عن اشتراكه ، باسم اللجنة ، في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، المعقود بجنيف من ١٤ الى ٢٥ آب/اغسطس (A/AC.109/PV.1131) .

ويرد بيان بتعاون اللجنة مع المنظمات المذكورة أعلاه في الفصل الاول من هذا التقرير **(أنظر صفحة ١ أعلاه)** .

٥ — وقدّم رئيس اللجنة الفرعية **المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة في بيانه الى اللجنة الخاصة في** جلستها ١١٠٧ المعقودة في ١٣ نيسان/ابريل (A/AC.109/PV.1107) التقرير ٢٠٢ للجنة الفرعية (A/AC.109/1.1217) ، الذى اشتمل على اقتراحات فيما يتعلق بالاحتفال في عام ١٩٧٧ باسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق . وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير ٢٠٢ للجنة الفرعية .

٦ — ويرد بيان بالانشطة التي قامت بها اللجنة الخاصة احتفالا بأسبوع التضامن في الفصل الاول من هذا التقرير **(أنظر صفحة ١ أعلاه)** .

٧ — **وفي الجلسة ١١١٦ المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ، قدم رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات** والمعلومات والمساعدة ، في بيانه امام اللجنة الخاصة A/AC.109/PV.1116 ، التقرير ٢٠٣ للجنة الفرعية A/AC.109/L.1257 ، الذى اشتمل على بيان بمشاورات اللجنة الفرعية مع ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة فيما يتصل بأنشطة الادارة في نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار (أنظر مرفق هذا الفصل) .

٨ — وفي الجلسة ١١٣١ ، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ، القى وكيل الامين العام لادارة شؤون الاعلام بيانا (A/AC.109/PV.1131) كما ألقى الرئيس ايضا بيانا (A/AC.109/PV.1131) .

باء — قرارات اللجنة الخاصة

٩ — اثناء السنة المستعرضة ، اتخذت اللجنة الخاصة **قرارات** تتصل بالنشر فيما يتعلق ببعض البنود المحددة من جدول اعمالها ، كما يلي :

(أ) في قرار بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ، اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها

Digitized by UNOG Library

١١١٥، المعقودة في ١٠ آب/اغسطس (انظر الفصل السابع ، **الفقرة ١٣ ، من هذا التقرير**)(٢)، دعت اللجنة الخاصة " جميع الحكومات والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات مناوءة الامم المتحدة وهيئات الامم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية التي لها اهتمام خاص بميدان انهاء الاستعمار ، فضلا عن الأمين العام ، الى اتخاذ الخطوات التي يقتضيها الحال لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار ، بجميع وسائط الاعلام المتاحة لهم ، عن الحالة في زمبابوى وما اتخذته الامم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بها ، مع توجيه اهتمام خاص لموضوع تطبيق الجزاءات على النظام غير الشرعي " ؛

(ب) وطلبت اللجنة الخاصة ، في توافق آراء بشأن الانشطة العسكرية في الأقاليم المستعمرة ، اعتمدته في جلستها ١١٢٢ ، المعقودة في ٢٣ آب/اغسطس (انظر **الفصل الخامس الفقرة ١٠ ، من هذا التقرير (صفحة ٥١ أدناه)**)، الى الامين العام " أن يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأى العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالانشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم المستعمرة ، التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

(ج) ورجت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، في قرار بشأن أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية في الاقاليم المستعمرة ، اعتمدته في جلستها ١١٢٤ المعقودة في ٢٨ آب/اغسطس (انظر الفصل الرابع ، **الفقرة ١٥ ، من هذا التقرير (صفحة ٩٤ أدناه)**) ، من الامين العام " أن يقوم ، عن طريق ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة اعلانية متواصلة وواسعة بقصد اطلاع الرأى العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الاجنبية للموارد الطبيعية وباستغلالها السكان الأصليين ، وبالدعم الذى تقدمه الى النظم الاستعمارية والعنصرية".

١٠ - وفي الجلسة ١١١٦ ، المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ، قامت اللجنة الخاصة ، على اثر بيان القاه ممثل استراليا (A/AC.109/PV.1119) باعتماد التقرير ٢٠٣ للجنة الفرعية **المعنية بالالتماسات** والمعلومات والمساعدة (انظر الفقرة ٧ أعلاه) . وباعتماد هذا القرار ، وافقت اللجنة من ناحية المبدأ على النتائج والتوصيات الواردة في التقرير (انظر ادناه) على اساس ان تعقد فيما بعد مشاورات ، حسب الاقتضاء ، فيما يتعلق بتنفيذ الاقتراحات المحددة للجنة الفرعية ، على ان يكون هذا مرهونا بما قد تعطيه الجمعية العامة من توجيهات في هذا الشأن في دورتها الثالثة والثلاثين .

نتائج وتوصيات اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة

١١ - فيما يلي أدناه نص نتائج وتوصيات اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة ، التي أشير اليها في الفقرتين ٧ و ١٠ أعلاه :

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

(١) تكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن اهمية قيام الامم المتحدة بنشر المعلومات، على اوسع نطاق ممكن ، عن جميع جوانب عملية انهاء الاستعمار ، كوسيلة لتعزيز اهداف وغايات اعلان منح الاستقلال للبلدان وللشعوب المستعمرة وتعبئة الرأى العام العالمي لمساندة كفاح شعوب الاقاليم الواقعة تحت الحكم الاستعمارى من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال .

(٢) تكرر اللجنة الفرعية نداءها الى وسائط الاعلام الجماهيرى، الوارد في إعلان مابوتو لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زمبابوى وناميبيا (١) ، للاشتراك في الحملة لنصرة شعبي هذين الاقليمين . وترى اللجنة الفرعية ، تحقيقا لهذا الغرض ، ضرورة قيام الامم المتحدة بتعزيز ومضاعفة نشر المعلومات عن الكفاح من اجل تقرير المصير والاستقلال في زمبابوى وناميبيا ، وتوصي الجمعية العامة بتخصيص الموارد اللازمة لمضاعفة انشطتها الاعلامية .

(٣) تعلق اللجنة الفرعية قيمة كبيرة على الدراسات التي تنشرها في سلسلة " انهاء الاستعمار " ، الدراسات والمعلومات بشأن انهاء الاستعمار ، المنشأة في اطار ادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٦٤ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ . وترى اللجنة الفرعية ان اعمال الوحدة لا ينبغي أن تركز فقط على الحالة في روديسيا الجنوبية وناميبيا ، وانما ينبغي أن تتناول ايضا التطورات في الاقاليم الصغيرة . وتحقيقا لهذا الغرض ، توصي بتعزيز الوحدة ، بغية تمكينها من النهوض على وجه فعال بالمهام التي انشئت من اجلها .

(٤) تقدر اللجنة الفرعية الاعمال التي تقوم بها ادارة شؤون الاعلام بالامانة في ميدان نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار . الا انها تعتقد ان النشرات الصحفية والمنشورات والبرامج السمعية - البصرية وسائر مواد ادارة شؤون الاعلام ينبغي أن تعكس صورة اوفى لكامل نطاق انشطة اللجنة الخاصة ، ولاسيما فيما يتعلق بالكفاح الذى تشنه شعوب الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي من اجل التحرير ، بقيادة حركات تحريرها الوطني .

(٥) توصي اللجنة الفرعية ادارة شؤون الاعلام بالقيام ، في تشاور وثيق مع الوحدة المعنية بانهاء الاستعمار ، باتخاذ تدابير ملموسة لمضاعفة اعمالها فيما يتعلق بالنشر عما يجرى في ميدان انهاء الاستعمار ، وذلك عن طريق جميع الوسائط الموجودة تحت تصرفها . وبصفة خاصة ، توصي اللجنة الفرعية ادارة شؤون الاعلام بما يلي :

Digitized by UNOG Library

(أ) التأكيد بصفة خاصة على الكفاح من اجل التحرير في روديسيا الجنوبية وناميبيا ، وأنشطة حركتي التحرير الوطنيتين في هذين الاقليمين ، وهما الجبهة الوطنية والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ؛

(ب) توزيع النصوص والقرارات الاساسية التي اصدرتها هيئات الامم المتحدة المختلفة في ميدان انهاء الاستعمار ، وكذلك سائر المواد الاساسية المتعلقة بعملية انهاء الاستعمار ، على نطاق اوسع وفي شكل يكون في متناول الجمهور ؛

(ج) توثيق التعاون مع حركتي التحرير الوطنيتين لزمبابوى وناميبيا ، عن طريق لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة في لوساكا وفي غيرها حسب الاقتضاء ، بغية تطوير تبادل سريع ومنهجي للمعلومات والمواد الاعلامية ؛

(د) مضاعفة انشطة جميع مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة ، ولاسيما ما يقع منها في بعض بلدان اوروبا الغربية وفي الامريكتين . وفي هذا الصدد ، تطلب اللجنة الفرعية من اللجنة الخاصة الاذن لها بالقيام ، ابتداء من عام ١٩٧٩ ، بدراسة لتقييم فعالية مراكز الاعلام في اوروبا الغربية والامريكتين في نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار .

(٦) وتأسف اللجنة الفرعية لان المعلومات التي توفرها ادارة شؤون الاعلام والتي تتناول انهاء الاستعمار مازالت تتلقى مثل هذه التغطية المحدودة في وسائط الاعلام ، ولاسيما في بعض بلدان اوروبا الغربية والامريكتين ، وفي ضوء هذا تكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن اعتقادها بضرورة حث ادارة شؤون الاعلام على الاضطلاع بمجهود شامل لتحقيق استجابة اكثر تعاطفا من جانب الهيئات الاعلامية الرئيسية في هذه المناطق ، وتقديم تحليل لاسباب التغطية المحدودة الى اللجنة الخاصة .

(٧) ومن رأى اللجنة الخاصة ان عددا من المنظمات غير الحكومية يلعب دورا هاما في نشر المعلومات ، على نطاق واسع ، بشأن انهاء الاستعمار . وتكرر نداءها الوارد في اعلان مابوتو وبرنامج العمل من اجل تحرير زمبابوى وناميبيا ، الى جميع المنظمات غير الحكومية لمضاعفة حملاتها لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا وحركتي تحريرهما الوطني في كفاحهما من اجل تقرير المصير والاستقلال . وتدعو هذه المنظمات بصفة خاصة الى تنبيه الرأى العام الى مناورات سلطات الاحتلال الافريقي الجنوبي ، ونظام الاقلية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، من أجل فرض ما يسمى " التسويات الداخلية " في ناميبيا وزمبابوى .

(٨) وتوصي اللجنة الفرعية بأن يطلب الى الامين العام اعداد قائمة مستوفاة بالمنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان انهاء الاستعمار بغية تمكين اللجنة الفرعية من بدء او مضاعفة الاتصالات معها خلال عام ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق*

ما تقوم به ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة من نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار

١ - وفقا لقرارى الجمعية العامة ٣١/١٤٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، واصلت ادارة شؤون الاعلام ، وستواصل ، القيام بأنشطة اعلامية عن مسألة انهاء الاستعمار ، بما في ذلك تغطية جلسات الجمعية العامة واللجنة الخاصة وسائر هيئات الامم المتحدة وكذلك نشر المعلومات عن طريق خدمات الوسائط الاعلامية بالأمم المتحدة وشبكة مراكز الاعلام . وقد قامت فرقة العمل المعنية بموضوع انهاء الاستعمار ، التابعة لادارة شؤون الاعلام ، والتي تحتفظ بصلات عمل وثيقة مع ادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار ومع امانة اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، بمساعدة شعب الادارة .

٢ - وفيما يلي بيان موجز بما تقوم به شُعَب وأقسام ادارة شؤون الاعلام من اعمال بشأن انهاء الاستعمار والمسائل المتصلة .

١ - الصحافة والمنشورات

٣ - يوفر قسم الصحافة بشعبة الصحافة والمنشورات تغطية منتظمة لاعمال اللجنة الخاصة ولجانها الفرعية ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا . وتوزع النشرات الصحفية ، بما في ذلك المعلومات الاساسية والملخصات عن اجتماعات الهيئات المعنية في الامم المتحدة على الوسائط الاعلامية والبعثات الدائمة للدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية في مقر الامم المتحدة ، وكذلك على مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة في مختلف أرجاء العالم. وقد صدر ما يزيد على ٣٣٨ نشرة صحفية عن هذه المواضيع في عام ١٩٧٧ .

٤ - وقام الموظفون الصحفيون كذلك بتغطية الاجتماعات التي عقدت خارج المقر ، وشجعوا اهتمام الوسائط الاعلامية بأنشطة انهاء الاستعمار . واثناء عام ١٩٧٧ ، أوفد الى مابوتو فريق من الموظفين الصحفيين لتغطية المؤتمر الدولي **لنصرة شعب زمبابوى وناميبيا (أ) الذى وقد هناك من ١٦ الى ٢١ ايار/مايو** . وأوفد فريق آخر من

---

* **سبق صدوره** تحت الرمز A/AC.109/L.1257 .

(أ) **للاطلاع على تقرير المؤتمر انظر A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 . وللاطلاع على النص المطبوع، انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .**

Digitized by UNOG Library

الموظفين الصحفيين من المقر لتغطية اجتماعات المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصري ، الذي عقد في لاغوس من ٢٢ الى ٢٦ آب/اغسطس (ب). وبالنسبة لكل من هذين المؤتمرين ، كانت النشرات الصحفية تصدر بعد كل جلسة ، وترسل برقيا الى المقر لاعادة توزيعها . وبالاضافة الى ذلك ، عقدت مؤتمرات صحفية لتزويد المراسلين بالمعلومات المتعمقة . وحيثما تعذر ، لأسباب تتصل بالميزانية ، ارسال موظفين صحفيين لتغطية الاجتماعات التي تعقد خارج المقر بشأن انهاء الاستعمار ، يقدم قسم الصحافة تعاونه في اصدار النشرات الصحفية على اساس المواد الواردة من اللجان المعنية أو مراكز الاعلام في المدن التي تمت زيارتها .

٥ — كما تصدر ، على شكل نشرات صحفية ، اعلانات التبرعات والتعاقدات للصناديق المختلفة التي انشأتها الجمعية العامة لمساندة الكفاح ضد الاستعمار ، وكذلك نصوص رسائل أو بيانات هيئات الامم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار ، أو نصوص رسائل وبيانات المسؤولين فيها .

٦ — والى جانب النشرات الصحفية ، يجرى تقديم معلومات شفوية عن انهاء الاستعمار الى الوسائط الاعلامية في الاجتماعات التوجيهية اليومية التي يعقدها مدير شعبة الصحافة والمنشورات ونائب مديرها وسائر المسؤولين فيها . وترتب مؤتمرات صحفية للوفود بشأن موضوعات انهاء الاستعمار . كما يسترعى اهتمام الوسائط الاعلامية ، على اساس فردى ، الى البنود ذات الاهمية الخاصة للمنطقة التي تنتمي اليها أو لميدان اهتمامها الخاص .

٧ — وستواصل دائرة المنشورات النشر على أوسع نطاق ممكن عن اعمال الامم المتحدة من أجل انهاء الاستعمار ، ولا سيما عن طريق منشورها الفصلي " الهدف : العدالة " ، ونشرتها الشهرية " الامم المتحدة والجنوب الافريقي " . وستواصل ، كلما امكن هذا ، ايلاء اهتمام خاص ، الى أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويجرى تناول هذا الموضوع ايضا في " الوقائع الشهرية للامم المتحدة " وكذلك في " حقائق اساسية عن الامم المتحدة " ، " والامم المتحدة باختصار " ، " ودليل الامم المتحدة " وهي منشورات مرجعية عامة تصدرها ادارة شؤون الاعلام .

٨ — وسيستمر تناول الاعمال التي تقوم بها الامم المتحدة من أجل حرية ناميبيا واستقلالها في " الهدف : العدالة " و" الامم المتحدة والجنوب الافريقي " . وستتضمن التغطية كلا من الاجتماعات العامة الطارئة التي عقدها مجلس الامم المتحدة لناميبيا في لوساكا في آذار/مارس ١٩٧٨ (A/AC.131/SR.274-277) والدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة (ج) وكذلك التطورات الاخرى .

(ب) للاطلاع على تقرير المؤتمر انظر A/CONF.91/9 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.77.XIV.2 والتصويب) .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية التاسعة ، الملحق رقم ١ (A/S-9/4) .

Digitized by UNOG Library

٩ - وسيجرى استكمال كتيب أساسي يصدر عن ناميبيا بادراج خريطة جديدة . ويجرى انتاج كتيب يصف اعمال مجلس الامم المتحدة لناميبيا ومنشور خاص بصدد دورة المجلس في لوساكا .

٢ - الخدمات الاذاعية والمرئية

١٠ - وفرت شعبة الخدمات الاذاعية والمرئية تغطية مكثفة لانهاء الاستعمار والمواضيع المتصلة به اثناء العام الماضي . وفيما يلي تفصيل بالأنشطة المختلفة :

١١ - ستواصل دائرة الخدمات الاذاعية النشر على نطاق واسع ومستمر عن اعمال الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وسيزداد مضاعفة ونطاق هذه الجهود زيادة كبيرة عن المستويات التي تحققت في الاعوام الماضية ، نتيجة لبدء برنامج اذاعي يومي موجه الى الجنوب الافريقي في عام ١٩٧٨ .

١٢ - ومن ثم ، ستتضمن اعمال دائرة الخدمات الاذاعية في عام ١٩٧٨ في ميدان انهاء الاستعمار العناصر التالية :

ألف - التغطية الاخبارية

١٣ - ستستمر تغطية اعمال اللجنة الخاصة ولجانها الفرعية ، وكذلك اعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر هيئات الامم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار ، في النشرات الاخبارية العادية والبرامج الجديدة لدائرة الخدمات الاذاعية ، بعدد من اللغات المختلفة .

باء - اذاعة جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن على الموجة القصيرة

١٤ - أعيد تقييم فعالية هذا المجال الخاص من النشاط ، وكانت النتيجة هي الاستعاضة عن اذاعة الاجتماعات الكاملة على الموجة القصيرة بارسال الكلمات الرئيسية تليفونيا واذاعيا الى المنظمات الاذاعية الوطنية لكي تعيد هي اذاعتها .

جيم - البرامج الاسبوعية الخاصة

١٥ - ستستمر دائرة الخدمات الاذاعية في انتاج عدة سلاسل من البرامج الاسبوعية ، ويكرس عدد منها تكريسا كاملا أو جزئيا لمسائل انهاء الاستعمار . وتتضمن هذه البرامج " آفاق عالمية " الذى تستعمله المنظمات الاذاعية في ١٤٢ بلدا بعدد كبير من اللغات ؛ و " معالم بارزة " وهو برنامج اسباني يوزع في مختلف أرجاء امريكا اللاتينية ؛ و " افريقيا في الامم المتحدة " الذى تستعمله ٣٠ محطة في افريقيا الناطقة باللغة الفرنسية ؛ و " افريقيا الأمم المتحدة " ، وهو مجلة اذاعية

Digitized by UNOG Library

شهرية مدتها نصف ساعة ، تستعملها عشرون منظمة اذاعية افريقية ؛ و " نافذة على العالم " وهو برنامج اسبوعي برتغالي تستعمله ١٧ محطة في افريقيا وغيرها ؛ و " آفاق عالمية " وهو برنامج اسبوعي عربي يستعمل على نطاق واسع في الشرق الاوسط ؛ و " أضواء على آسيا " و " صدى من الكاريبي " ، وهما برنامجان شهريان يذاعان بانتظام في آسيا والكاريبي على التوالي .

دال — الاحتفالات الخاصة

١٦ — بمناسبة بعض الاحتفالات الخاصة مثل اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري وأسبوع التضامن مع الشعوب المستعمرة في الجنوب الافريقي التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال والتساوى في الحقوق ، ويوم ناميبيا ، ويوم الامم المتحدة ، ويوم التضامن مع الشعب النامبي وحركة تحريره ، وهي المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ، ستوفر دائرة الخدمات الاذاعية المواد ذات الصلة لجميع المنظمات الاذاعية في جميع اقاليم العالم .

هاء — البرامج الاذاعية الموجهة الى الجنوب الافريقي

١٧ — رجت الجمعية العامة من الامين العام ، في قرارها ٣٢/١٠٥ هاء المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الاضطلاع ، بالتعاون مع الدول الاعضاء التي تسمع اذاعاتها في الجنوب الافريقي ، ببرنامج اذاعات منتظم يوجه الى جنوب افريقيا ، ويعنى بجهود الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى وتأييد حق تقرير المصير ، فضلا عما يتصل بذلك من وسائل أخرى تهم شعوب الجنوب الافريقي . وتنفيذا لهذه الولاية ، تقدم دائرة الخدمات الاذاعية مواد للبرامج اليومية ، بعدد من اللغات المستعملة في الجنوب الافريقي ، الى المنظمات الاذاعية التي تسمع اذاعاتها على الموجة المتوسطة أو القصيرة في جنوب افريقيا والاقاليم المجاورة . وبالاضافة الى كون هذا يمثل عنصرا جديدا رئيسيا في اعمال دائرة الخدمات الاذاعية في النشر عن انهاء الاستعمار ، فان انتاج هذه الاذاعات يولد ايضا قدرا كبيرا من المواد الجديدة لاستعمالها في البرامج الاخبارية الثابتة والخاصة .

١٨ — واستمرت الاقسام المختلفة بدائرة الخدمات المرئية في تخصيص قدر كبير من أنشطتها لمسائل انهاء الاستعمار اثناء العام الماضي . ويعتزم القيام بعدد من انشطة المعلومات المرئية لهذا العام (انظر أدناه) .

١٩ — ستقوم دائرة الخدمات المرئية ، وفقا للممارسة العادية المتبعة ، بتغطية الاجتماعات وجلسات التزويد بالمعلومات وسائر الاحداث التي تجرى بمقر الامم المتحدة فيما يتصل بانهاء الاستعمار ، والتي لها قيمة اخبارية ، بتسجيلها على أشرطة تسجيل تليفزيوني/افلام سينمائية ، وستقدم المادة الي اعضاء الاتحادات والمنتجين المهتمين بالموضوع .

Digitized by UNOG Library

٢٠ - وفيما يتعلق بالبرامج الخاصة ، تعتزم ادارة شؤون الاعلام ان توزع على نطاق واسع أحدث انتاج من فيلم " ناميبيا حرة " باللغات الالمانية والاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية . كما ادرج في برنامج العمل اعلان تليفزيوني مدته دقيقة واحدة ، من المقرر ان يصدر في مناسبة " يوم ناميبيا " .

٢١ - وشعبة الخدمات الاذاعية والمرئية بصدد ارسال فريق ميداني الى لوساكا لتغطية اجتماع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وستوفر هذه المادة ايضا الى الوكالات الاخبارية .

٢٢ - ويحاول قسم الصور الفوتوغرافية والمعارض تجميع معرض صغير بشأن معسكرات اللاجئين من روديسيا الجنوبية .

٣ - العلاقات الخارجية

٢٣ - يعتزم قسم الدعم الاعلامي ابقاء جميع مراكز الاعلام ومكاتب الامم المتحدة الاخرى في الميدان علي اطلاع تام بالتطورات والاجراءات المتصلة بانهاء الاستعمار . وسترسل تعميمات الى جميع مراكز الاعلام والدوائر والمنافذ الاخرى ، تطلب منها تكريس جهود خاصة للنشر الواسع والمستمر عن اعمال الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . كما سيعد القسم مذكرات بالمعلومات الاساسية اثناء العام ، وسترسل برقيات توجيهية ، عندما يعتبر هذا ضروريا ، الى المنافذ الاعلامية في الميدان .

٢٤ - وبغية حشد تأييد المنظمات غير الحكومية والوسائط المحلية والاقليمية والمؤسسات التعليمية ، تجرى دراسة امكانية زيادة مقدار ما يرسل الى مراكز الاعلام من منشورات عن انهاء الاستعمار .

٢٥ - وكما طلب في القرار ٣٢/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ستبذل جهود خاصة لمساندة انشطة مراكز الاعلام ، ولا سيما ما يقع منها في أوروبا الغربية . وسيوزع ما تعده شعبة الصحافة والمنشورات من مقالات ودراسات خاصة اثناء العام على مراكز الاعلام باللغات المناسبة وبالكميات التي تتفق مع احتياجاتها .

٢٦ - واثناء البرنامج الصيفي للطلاب المتدربين في عام ١٩٧٨ ، سيقوم متحدث من ادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار بالقاء محاضرة توجيهية تعقبها مناقشة تحت عنوان " الامم المتحدة وانهاء الاستعمار " .

٢٧ - كما يتناول المنشور السنوى " الامم المتحدة اليوم (اقتراحات للمتحدثين) " هذا الموضوع ايضا في فصل آخر عنوانه " انهاء الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى " .

٢٨ - وقد تناول البرنامج الثلاثي للزمالات لعام ١٩٧٧ (محاضرات وأفلام ومناقشات) حصول عدد من الامم على استقلالها برعاية الامم المتحدة - وهو أحد الانجازات الاساسية للمنظمة ، كما سيناقش هذا الموضوع ايضا في البرنامج الثلاثي للزمالات لعام ١٩٧٨ . كما سيمثل ذلك فكرة رئيسية في الطبعة الخاصة بالمدرسين من " حقائق سياسية عن الامم المتحدة " المزمع صدورها في عام ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

وستتضمن معالجة الفكرة في كل من الحلقة الدراسية والمنشور مسألة الاقاليم التي لم تحصل بعد على استقلالها .

٢٩ — وستواصل دائرة الزوار ووحدة استعلامات الجمهور تناول مسألة انهاء الاستعمار بوصفها مسألة ذات أولوية في الانشطة الاعلامية للادارة .

٣٠ — وستتناول دائرة الزوار الفكرة في الجولات والمحاضرات التوجيهية لتعزيز فهم أفضل لأنشطة الامم المتحدة في هذا الميدان ولتعريف الجمهور بهذه الانشطة . وسيستمر عرض الافلام التي تؤكد هذا الموضوع والمسائل المتصلة كلما أمكن . وستبذل جهود لاتخاذ ترتيبات لتزويد مجموعات الزوار بالمعلومات عن انهاء الاستعمار .

٣١ — وسيدرج شرح موجز للموضوع في المحاضرة التي تستغرق ساعة واحدة ، والتي تلقى على الزوار في المقر اثناء جولتهم . وستعطى تعليمات لجميع مرشدى الجولات بلفت انتباه الجمهور الى اهتمام المنظمة بهذا الموضوع .

٣٢ — وستستمر وحدة استعلامات الجمهور في تقديم ونشر ما تعده ادارة شؤون الاعلام من مادة متاحة عن انهاء الاستعمار ، وكذلك المادة الاعلامية التي تعدها اللجنة الخاصة عن أنشطتها .

٣٣ — وسيواصل قسم المنظمات غير الحكومية عقد محاضرات توجيهية دورية عن موضوع انهاء الاستعمار ، وعرض افلام ادارة شؤون الاعلام (عند توفرها) على ممثلي المنظمات غير الحكومية ؛ وعرض جميع الوثائق والنشرات الصحفية والمنشورات والملصقات والنشرات في مكان بارز في استراحة الممثلين ؛ وتشجيع المنظمات غير الحكومية على تقديم التبرعات الى قوات التحرير .

٣٤ — وسيواصل قسم السياسة والبرنامج ، كما جرت عادته في الماضي ، رصد اعمال وانشطة جميع مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة ودوائرها العاملة في هذا الميدان . وفي هذا الصدد ، سيقدم القسم الى المراكز ، ولا سيما ما يقع منها في أوروبا الغربية ، المبادئ التوجيهية والتعليمات بشأن التغطية الاعلامية . وسيتم هذا عن طريق تعميمات خاصة .

٣٥ — وسيقوم القسم ايضا بتقييم الانشطة الاعلامية للمراكز ، جماعة وفرادى ، على اساس تقاريرها الشهرية والفصلية وغيرها من التقارير الخاصة .

٤ — مركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي

٣٦ — بالرغم من ان المركز ليس مشتركا بصفة خاصة في الانشطة العامة للادارة فيما يتعلق بالجوانب السياسية لانهاء الاستعمار ، فقد ساهم في توفير المعلومات بشأن انهاء الاستعمار وسيواصل نشرها وذلك عن طريق منشوراته (النشرات الصحفية ونشرات الحقائق الاساسية) بشأن بعض المواضيع مثل النظام الاقتصادى الدولي الجديد والفصل العنصرى والشركات عبر الوطنية والموارد الطبيعية وما شابهها من مسائل ذات صلة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث *

مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - في الجلسة ١١٠٢ ، المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، قررت اللجنة الخاصة باعتمادها الاقتراحات المقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1205) المتصلة بتنظيم اعمالها ، النظر في مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم بوصفها بلدا منفصلا ، كما قررت اللجنة الخاصة النظر في هذا البند في جلساتها العامة ، وحسب الاقتضاء ، بواسطة لجنتها الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة وذلك بصدد قيام اللجنة الفرعية بدراسة اقاليم محددة .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٠٩ و ١١١٦ ، و ١١١٧ ، المعقودة في الفترة الممتدة من ٢٩ حزيران/يونيه الى ١٥ آب/اغسطس .

٣ - وقد أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار، عند نظرها في هذا البند ، أحكام بعض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك خاصة قرارها ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد دعت الجمعية الدول القائمة بالادارة، في الفقرة ١٤ من هذا القرار الى مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها وخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بزيارة الأقاليم [الواقعة تحت ادارتها] بغية الحصول على معلومات مباشرة منها والتحقق من رغبات سكانها وأمانيهم؛ وقد أولت اللجنة الخاصة، بالاضافة الى ذلك ، المراعاة الواجبة للأحكام المتصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ٣٢/٢٣ و ٣٢/٢٤ و ٣٢/٢٦ و ٣٢/٢٨ و ٣٢/٢٩ و ٣٢/٣٠ و ٣٢/٣١ و ٣٢/٣٤ المؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، والمتصلة على التوالي بجزر جيلبرت، وساموا الامريكية، ونيوهبريد، وغوام، وبرمودا ، وجزر فرجن البريطانية، ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر كايمان ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وتيمور الشرقية، ومقررات الجمعية العامة ٣٢/٤٠٨ ، ٣٢/٤٠٩ و ٣٢/٤١٠ المتحدة في التاريخ نفسه، والمتصلة على التوالي بجزر كوكس (كيلنغ ، وتوكيلاو، وسانت هيلانه .

٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، عند نظرها في هذا البند ، تقرير رئيسها (انظر مرفق هذا الفصل) عن مشاوراته مع ممثلي الدول القائمة بالادارة ، التي اضطلع بها وفقا للفقرة ٣ من القرار الذى اعتمدته اللجنة في جلستها ١٠٨٧ المعقودة في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٧ (١) .

---

* سبق صدوره كجزء من الوثيقة A/33/23 (Part II) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الثالث ، الفقرة ١١ .

Digitized by UNOG Library

٥ - وكما بين في الفقرة ٥ من التقرير المشار اليه اعلاه ، قام الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة ، باسم حكومته ، في رسالة مؤرخة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ ، وموجهة الى رئيس اللجنة الخاصة (A/AC.109/561) ، بدعوة اللجنة الخاصة الى ارسال بعثة زائرة الى غوام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ . ويرد بيان بنظر اللجنة في المسألة في الفصل السابع والعشرين من هذا التقرير (٢) .

٦ - وقد نظرت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١١٦ المعقودة في ١٤ آب/اغسطس ، في مشروع قرار بشأن البند قدمه الرئيس على أساس المشاورات (A/AC.109/L.1263).

٧ - وقامت اللجنة ، في جلستها ١١١٧ ، المعقودة في ١٥ آب/اغسطس باعتماد مشروع القرار بدون اعتراض (انظر الفقرة ١١ أدناه) .

٨ - وفي ١٧ آب/اغسطس ، احيل نص القرار (A/AC.109/565) الى ممثلي الدول المعنية القائمة بالادارة ، لعرضها على حكوماتهم .

٩ - والى جانب النظر في هذا البند في الجلسات العامة في اللجنة الخاصة ، كما ورد اعلاه ، قامت اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، عند نظرها في الاقاليم المحددة المشار اليها ، بمراعاة الاحكام المتصلة بالموضوع من قرارات ومقررات الجمعية العامة المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه ، وكذلك المقررات السابقة التي اتخذتها اللجنة الخاصة والمتصلة بهذا البند .

١٠ - وعلى اثر ذلك ، اقرت اللجنة الخاصة ، باعتمادها التقارير المتصلة بالموضوع المقدمة من لجنتها الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، عددا من النتائج والتوصيات وتوافقات الآراء المتعلقة بايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم ، كما يتضح في الفصول التالية من هذا التقرير (٣) :

الفصل	الأقاليم	الفصل	الأقاليم
الثاني عشر	جزر كوكس (كيلنغ)	الثاني والعشرون	جزر فرجن البريطانية
الثالث عشر	نيوهبريد	الثالث والعشرون	مونتسيرات
الرابع عشر	توكيلاو	الرابع والعشرون	جزر تركس وكايكوس
الثامن عشر	سانت هيلانة	الخامس والعشرون	جزر كايمان
التاسع عشر	ساموا الامريكية	السادس والعشرون	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
الحادي والعشرون	برمودا	السابع والعشرون	غوام

---

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد الثالث (للفصول الثاني عشر والرابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والحادي والعشرين والسادس والعشرين) والمجلد الرابع (للفصل السابع والعشرين) .

Digitized by UNOG Library

باء - قرار اللجنة الخاصة

١١ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/565) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٧ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ، والذى أشير اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم ،

وقد درست تقرير الرئيس عن هذه المسألة (٤) ،

واذ تشير الى النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة الى الدول القائمة بالادارة كي تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ،

وادراكا منها للنتائج البنّاءة التي تحققت نتيجة ايفاد بعثات الامم المتحدة السابقة في تأمين الحصول على معلومات مباشرة عن الاقاليم المعنية ، والتحقق من رغبات وأماني شعوبها فيما يتعلق بمركزها في المستقبل ، معزز بذلك قدرة الامم المتحدة على مساعدة هذه الشعوب في تحقيق الاهداف المبينة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وفي ميثاق الامم المتحدة ،

واذ تحيط علما مع التقدير بالدعوة المقدمة الى اللجنة الخاصة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية لايفاد بعثة زائرة الى غوام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ (٥) ،

١ - تؤكد الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بهذه الاقاليم تنفيذا كاملا وسريعا وفعّالا ؛

٢ - تدعو الدول المعنية القائمة بالادارة الى التعاون ، أو مواصلة التعاون ، مع الامم المتحدة ، وذلك بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛

٣ - ترجو من رئيسها مواصلة المشاورات مع الدول المعنية القائمة بالادارة بصدد تنفيذ الفقرة ٢ من هذا القرار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى اللجنة الخاصة حسب الاقتضاء .

---

(٤) انظر مرفق هذا الفصل .

(٥) A/AC.109/561 .

Digitized by UNOG Library

المرفق*

تقرير الرئيس

١ - في الجلسة ١٠٨٧ ، المعقودة في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٧ ، اعتمدت اللجنة الخاصة قرارا بشأن مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم (أ) . وفيما يلي نص فقرات منطوق القرار :

" ان اللجنة الخاصة ،

. . .

" ١ - تؤكد الحاجة الى مواصلة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المستعمرة بغية تيسير تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم تنفيذا كاملا وسريعا وفعالا ، وتدعو الدول المعنية القائمة بالادارة الى التعاون ، أو مواصلة التعاون ، مع الامم المتحدة بالسماح للبعثات الزائرة بدخول الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛

" ٢ - تعرب عن تقديرها لتعاون حكومات استراليا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الامريكية مع الامم المتحدة فيما يتعلق باستقبال البعثات الزائرة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛

" ٣ - ترجو من رئيسها مواصلة المشاورات مع الدول المعنية القائمة بالادارة بصدد تنفيذ الفقرة ١ من هذا القرار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى اللجنة الخاصة حسب الاقتضاء " .

٢ - وقد قام الرئيس وفقا للفقرة ٣ من القرار ، بارسال رسائل مماثلة ، مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، موجهة الى الممثلين الدائمين لاسبانيا واستراليا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة ، طالبا فيها آراء حكوماتهم فيما يتعلق بتنفيذ القرار السالف الذكر للجنة الخاصة ، وكذلك ما يتصل بهذا الشأن من القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

٣ - واستجابة لهذا الطلب ، تلقى الرئيس رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٨ من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الامم المتحدة ، نصها كما يلي :

---

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1262 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1)، المجلد الاول ، الفصل الثالث ، الفقرة ١١ .

Digitized by UNOG Library

"كما تذكرون قامت بعثة تضم ثلاثة اعضاء من اللجنة الخاصة يترأسها السيد نمرود لوغو من جمهورية تنزانيا المتحدة ، بزيارة توكيلاو في منتصف عام ١٩٧٦ ، بناء على دعوة حكومة نيوزيلندا . وقد قدمت البعثة تقريرا شاملا مفيدا (ب) ، وقد وضعت نيوزيلندا، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، توصيات البعثة نصب عينيها عند وضع السياسات فيما يتعلق بتوكيلاو ، بالتشاور مع الشعب .

"وفي ضوء هذا ، لا توجد فيما يبدو حاجة لايفاد بعثة زائرة اخرى في هذه المرحلة . الا ان الحالة ستبقى قيد الاستعراض ، ويمكن للجنة الخاصة ان تتأكد من استمرار تعاون نيوزيلندا في الوفاء بالمسؤوليات الهامة التي عهدت اليها بها الجمعية العامة " .

٤ — وفي رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، موجهة الى الرئيس ، قال الممثل الدائم للبرتغال لدى الامم المتحدة ان "الحكومة البرتغالية على استعداد لان تقدم للجنة الخاصة كل ما يمكنها من تعاون في النهوض بمهامها الهامة " .

٥ — وفي رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، موجهة الى الرئيس ، قال الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة :

" . . . سرت الولايات المتحدة لتمكن اللجنة الخاصة من قبول دعوتها لايفاد بعثة لزيارة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ ، وهي تعلق أهمية خاصة على التقرير الذى أعدته هذه الزائرة (ج) ، وكذلك على توصيات ونتائج اللجنة الخاصة فيما يتعلق بالاقليم (د) .

وبالرغم من ان الولايات المتحدة لم تتخذ بعد قرارا في هذا الشأن ، فانها تنظر بالفعل في دعوة بعثة زائرة الى اقليم آخر تابع للولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٨ . وانني لادرك تعقد مهمة تخطيط اعمال اللجنة الخاصة للعام ، وآمل ان اتمكن من ابلاغكم في وقت مبكر بأى قرارات تتخذها حكومتي .

وانني أود أن أؤكد لكم استمرار تعاون الولايات المتحدة في اعمال اللجنة الخاصة الهامة ، واستمرار تمسك حكومتي بالمبادئ المتعلقة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والواردة في الفصل الحادى عشر من ميثاق الامم المتحدة " .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق .

(د) المرجع نفسه ، الفصل السابع والعشرون الفقرة ١٢ .

Digitized by UNOG Library

وبعد ذلك ، أكد الممثل الدائم للولايات المتحدة ، في رسالة مؤرخة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ (A/AC.109/561) دعوة حكومته للجنة الخاصة لايفاد بعثة زائرة الى غوام في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨.

٦ - وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، أفاد الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة الرئيس بما يلي :

". . . عندما تحدثنا بشأن هذه المسألة مؤخرا ، بينت ان من غير المحتمل أن تتمكن حكومتي من دعوة بعثة زائرة الى اقليم تابع للمملكة المتحدة خلال عام ١٩٧٨. وكما بينت ، يقوم هذا القرار على أساس اعتبارات عملية ليس الا .

" فسياسة حكومتي ، كما تعلمون ، هي سياسة تعاون مع اللجنة الخاصة ، وستشترك بعثتي اشتراكا تاما في أعمال اللجنة خلال الدورة التي بدأت توا . واننا لنتطلع الى العمل عن كثب معكم ومع الاعضاء الاخرين في اللجنة " .

٧ - وفي رسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٧٨ ، ابلغ الممثل الدائم لاستراليا لدى الامم المتحدة الرئيس بما يلي :

" اولت الحكومة الاسترالية اهتماما دقيقا لاحكام هذا القرار ، وهي ترحب بفرصة الاستجابة الى طلبكم للآراء فيما يتعلق بتنفيذ القرار . وفيما يتعلق باستمرار مسؤولية الحكومة الاسترالية عن جزر كوكس ، على ان ابلغكم ان الحكومة لا ترى ضرورة في الوقت الحالي لايفاد بعثة زائرة اخرى تابعة للامم المتحدة الى كوكس ولكننا سنبقي المسألة ، بطبيعة الحال ، قيد الاستعراض المستمر " .

٨ - وفي الجلسة ١١٠٩ ، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ، قررت اللجنة الخاصة ، بدون اعتراض ، قبول دعوة الولايات المتحدة المشار اليها في الفقرة ٥ أعلاه ، وان تتألف البعثة من ثلاثة اعضاء ، يعينون على اساس مشاورات يجريها الرئيس .

٩ - وسيبقي الرئيس اللجنة الخاصة على علم بأى تطورات اخرى في مشاوراته بشأن هذه المسألة مع الدول المعنية القائمة بالادارة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع*

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها من ١١١٦ الى ١١٢٤ المعقودة في الفترة بين ١٤ و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٨ .

٢ - ووضعت اللجنة في اعتبارها ، عند نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٣٢/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، المتصل بالمصالح الاقتصادية الأجنبية في الأقاليم المستعمرة ، والقرار ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك تلك القرارات المتصلة بالأقاليم المستعمرة في افريقيا .

٣ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، خلال نظرها في هذا البند ، ورقات عمل من اعداد الأمانة العامة تتضمن معلومات عن الأوضاع الاقتصادية مع الاهتمام خاصة بالمصالح الاقتصادية في الأقاليم التالية : روديسيا الجنوبية ، ناميبيا ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس ، وجزر كايمان (انظر المرفقات الأول الى الخامس لهذا الفصل) .

٤ - وجرت المناقشة العامة حول البند في الجلسات من ١١١٨ الى ١١٢٠ المعقودة في الفترة بين ١٦ و ١٨ آب/أغسطس . واشتركت الدول الأعضاء التالية في المناقشة : بلغاريا في الجلسة ١١١٨ (A/AC.109/PV.1118) ؛ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا وشيلي والصين والكونغو في الجلسة ١١١٩ (A/AC.109/PV.1119) ؛ والجمهورية العربية السورية وكوبا واثيوبيا والهند في الجلسة ١١٢٠ (A/AC.109/PV.1120) .

٥ - وفي الجلسة ١١٢١ المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس استرعى الرئيس الانتباه الى مشروع قرار بشأن البند (A/AC.109/L.1269) ، أعد على أساس مشاورات متعلقة بالموضوع . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان اللجنة الخاصة ،

" وقد نظرت في البند المعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها

---

* سبق صدوره تحت الرمز A/33/23 (Part III) .

Digitized by UNOG Library

التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي " ،

" واذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ ، المتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، كذلك الى سائر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا البند .

" واذ تؤكد من جديد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل على تشجيع التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وبحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم من ضروب الاساءة ،

" واذ تؤكد من جديد أن أى نشاط اقتصادى أو أى نشاط آخر يعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي وسائر الاقاليم المستعمرة ، يلحق ضررا بحقوق ومصالح سكان هذه الاقاليم ، ويعتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه ،

" واذ تؤكد من جديد أن الموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، هي تراث شعبي لهذين الاقليمين ، وأن قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال هذه الموارد ، بالاشتراك مع نظام الحكم الأقلية غير الشرعية ، يمثل انتهاكا مباشرا لحقوق السكان ، وللمبادئ المعلنة في الميثاق ، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

" واذ تؤكد من جديد أيضا أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعيق تنفيذ الاعلان تعتبر انتهاكا مباشرا لحقوق السكان وكذلك لمبادئ الميثاق وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

" واذ تضع نصب عينيها القرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة عشرة المعقودة في الخرطوم من ١٨ الى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨ ،

" واذ تلاحظ بقلق بالغ أن الدول الاستعمارية ودولا معينة قد واصلت عن طريق أنشطتها في الاقاليم المستعمرة ، تجاهل مقررات الأمم المتحدة بصدد هذا البند وأنها لم تنفذ ، بوجه خاص ، قرارى الجمعية العامة ٢٦٢١ (د — ٢٥) و ٣٢/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، اللذين أهابت الجمعية العامة فيهما بالدول

Digitized by UNOG Library

الاستعمارية والحكومات التي لم تتخذ بعد التدابير التشريعية والادارية وغيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا مشاريع [قد يكون من شأنها في بعض الحالات أن] تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، ان تتخذ هذه التدابير لانهاء تلك المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ،

" واذ تدين تزايد أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، لاسيما في الجنوب الافريقي ، وتكديس أرباح هائلة واعادة هذه الأرباح الى بلدانها الأصلية مما يضر بمصالح السكان معيقة بذلك تحقيق شعوب هذه الأقاليم لأمانيها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

" واذ تدين بشدة الدعم الذى مازال يتلقاه نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا ونظام الأقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية من تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معهما في استغلالهما للموارد الطبيعية والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي ولاقليم روديسيا الجنوبية (زمبابوى) غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وفي ادامة سيطرتهما غير الشرعية والعنصرية على هذين الاقليمين ،

" واذ يساورها قلق عميق لأن تزايد استثمار رأس المال الأجنبي في انتاج المواد النووية واستمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا في الميدان النووى يمكنان ذلك النظام من استحداث قدرة على انتاج الأسلحة النووية مما يعزز استمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك نموه كدولة نووية ،

" واذ يساورها القلق أيضا بشأن الأوضاع القائمة في الاقاليم المستعمرة الأخرى ، بما فيها الأقاليم الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادى ، حيث تواصل المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، حرمان السكان الأصليين من حقوقهم في ثروات بلدانهم ، وحيث مازال السكان يعانون من فقدان ملكية الأراضي نتيجة لعدم قيام الدول القائمة بالادارة بالحد من بيع الأراضي الى الأجانب بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها اليها الجمعية العامة ،

" وادراكا منها لاستمرار الحاجة الى تعبئة الرأى العام العالمي ضد اشتراك المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، ذلك الاشتراك الذى يعيق استقلال الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ،

" ١ — تؤكد من جديد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف في هذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه ؛

Digitized by UNOG Library

" ٢ — تعلن مرة أخرى أن أية دولة قائمة بالادارة أو أية دولة محتلة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة في مواردها الطبيعية أو تقدم المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي أخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؛

" ٣ — تؤكد من جديد أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، باستغلالها واستنزافها للموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، بالمشاركة مع نظامي حكم الأقلية العنصرية غير الشرعيين ، انما تنتهك حقوق شعبي زينك الاقليمين ، وتساهم في تعزيز نظامي الأقلية العنصريين وتعزيز استمرار سيطرتهما على الاقليمين المذكورين وتشكل عقبة رئيسية تعترض استقلالهما السياسي وتمتع سكانهما الأصليين بمواردهما الطبيعية ؛

" ٤ — تدين أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الاقاليم المستعمرة ، التي تعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) وتعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ؛

" ٥ — تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الأقاليم ، والتعاون معها ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين وتعرقل بذلك تنفيذ الاعلان تنفيذا تاما وسريعا فيما يتعلق بتلك الأقاليم ؛

" ٦ — تدين بشدة استمرار [جميع أشكال] تعاون بعض البلدان الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في الميدان النووى . تلك البلدان والدول التي تمكن النظام العنصرى ، بتزويده بالمعدات والتكنولوجيا النووية ، من زيادة قدرته النووية ، وتطلب من جميع الحكومات أن تمتنع عن أى شكل من أشكال التعاون مع ذلك النظام قد يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث أسلحة نووية ؛

" ٧ — تهيب مرة أخرى بجميع الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، مشاريع [قد يكون من شأنها في بعض الحالات أن] تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الأقاليم ، أن تتخذ هذه التدابير لانهاء تلك المشاريع ، ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم ؛

" ٨ — ترجو جميع الدول الامتناع عن تقديم أية استثمارات أو قروض لنظم الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي والامتناع عن الدخول في أية اتفاقات أو اتخاذ أية تدابير لتشجيع التجارة أو العلاقات الاقتصادية الأخرى معها ؛

Digitized by UNOG Library

" ٩ - تدين جميع انتهاكات الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن على النظام غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية ، وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء عن تطبيق تلك الجزاءات ، باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

" ١٠ - تكرر الاعراب عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وتعرب عن أملها في أن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن ؛

" ١١ - ترجو جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لانهاء تقديم الأموال وغيرها من أشكال المساعدة بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى نظم الحكم التي تستخدم تلك المساعدة في قمع شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات التحرير الوطني فيها ؛

" ١٢ - تهيب مرة أخرى بجميع الدول وقف كافة العلاقات الاقتصادية أو المالية أو التجارية مع جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية أو مالية أو غيرها مع جنوب افريقيا حين تتصرف نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

" ١٣ - تدين بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا التي تواصل ، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ولالتزاماتها المحددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، التعاون مع نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وتدعو تلك الحكومة الى الكف فورا عن جميع أشكال ذلك التعاون ؛

" ١٤ - تدعو جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، مراعاة لما يتصل بهذا الشأن من أحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الى أن تكفل ، بوجه خاص ، الاحترام والصون الكاملين للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية ؛

" ١٥ - تدعو الدول القائمة بالادارة ودول الاحتلال الى مراجعة نظام الأجور المعمول به في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها بغية ازالة أى تمييز في الأجور ، وفي شروط العمل ، والى أن تطبق في كل اقليم نظاما موحدا للأجور وشروط العمل دون أى تمييز ؛

" ١٦ - ترجو من الأمين العام القيام ، بواسطة ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، بحملة واسعة ومستمرة بغية اطلاع الرأى العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الأجنبية للموارد الطبيعية ، واستغلالها للسكان الاصليين ، وبما تقدمه هذه الاحتكارات من دعم للنظم الاستعمارية والعنصرية ؛

Digitized by UNOG Library

" ١٧ - تقرر ابقاء البند قيد الاستعراض المستمر " .

٦ - وفي الجلسة ١١٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ، قام الرئيس باطلاع اللجنة الخاصة ، أنه ينبغي ، على أساس المشاورات التي دارت حول الموضوع ، حذف الكلمات الواردة بين قوسين في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار (A/AC.109/L.1269) وفي الفقرتين ٦ و ٧ من منطوقه (A/AC.109/PV.1122) .

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثلو كل من استراليا ومالي وبلغاريا وكوبا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وساحل العاج وتونس والهند وكذلك الرئيس ببيانات (A/AC.109/PV.1122) .

٨ - وفي الجلسة ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ، وبعد بيان أدلى به ممثل استراليا (A/AC.109/PV.1123) قدم ممثل العراق تعديلات (A/AC.109/L.1274) على مشروع القرار (A/AC.109/L.1269) المشار اليه في الفقرة ٥ أعلاه من شأنها أن :

(أ) تستعيض عن الفقرة ٤ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٤ - تدين أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الأقاليم المستعمرة بوصفها معيقة لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وللجهود المبذولة للقضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري ؛ " ؛

(ب) تستعيض عن الفقرة ٥ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الأقاليم ، والتعاون معها ، منتهكة بذلك الحقوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية ومعرقلة التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بتلك الأقاليم ؛ " ؛

(ج) تستعيض عن الفقرة ٧ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٧ - تهيب مرة أخرى بجميع الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو ادارية أو غيرها تجاه رعاياها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة ، ولا سيما في الجنوب الافريقي ، مشاريع ضارة بمصالح سكان تلك الأقاليم ، أن تتخذ هذه التدابير من أجل انهاء تلك المشاريع ومنع الاستثمارات الجديدة التي تتعارض مع مصالح السكان الأصليين ؛ " .

٩ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل مالي أيضا تعديلات (A/AC.109/L.1275) على مشروع القرار A/AC.109/L.1269 ، على النحو التالي :

Digitized by UNOG Library

(أ) يستعاض عن الفقرة ٥ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الأصليين ، معرقلة بذلك التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بتلك الأقاليم ؛ " ؛

(ب) يستعاض عن الفقرة ٩ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ٩ - تدين سياسات الدول التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء عن تطبيق تلك الجزاءات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛ " ؛

(ج) يستعاض عن الفقرة ١٠ من المنطوق بالفقرة التالية :

" ١٠ - تكرر الاعراب عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وتدعو مجلس الأمن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن ؛ ".

١٠ - وفي الجلسة ١١٢٤ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ، أدلى ممثلا الكونغو والعراق ببيانين (A/AC.109/PV.1124).

١١ - وفي الجلسة ذاتها ، أطلع ممثل العراق اللجنة على أن وفدى مالي والعراق قد اتفقا على أن يستعيضا عن تعديلهما للفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار (A/AC.109/L.1269) (انظر الفقرتين ٨ (أ) و ٩ (ب) أعلاه) بما يلي :

" ٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم ، أو التعاون مع ، تلك المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الأقاليم والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب الاصلية ، معرقلة بذلك التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بتلك الأقاليم ؛ " .

١٢ - وفي الجلسة ذاتها أعلن ممثلا استراليا والسويد أنهما لن يشتركا في التصويت على التعديلات المقدمة على مشروع القرار A/AC.109/L.1269 (A/AC.109/PV.1124) .

١٣ - وبعد ذلك اتخذت اللجنة الخاصة الاجراءات التالية بشأن مشروع القرار A/AC.109/L.1269 والتعديلات المقدمة عليه :

(أ) اعتمد تعديل العراق للفقرة ٤ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ٨ (أ) أعلاه) ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) اعتمد تعديل العراق ومالي للفقرة ٥ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ١١ أعلاه) ؛

(ج) اعتمد تعديل العراق للفقرة ٧ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ٨ (ج) أعلاه) ؛

(د) اعتمد تعديل مالي للفقرة ٩ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ٩ (ب) أعلاه) ؛

(هـ) اعتمد تعديل مالي للفقرة ١٠ من المنطوق دون اعتراض (انظر الفقرة ٩ (ج) أعلاه) ؛

(و) اعتمد مشروع القرار A/AC.109/L.1269 ، بصيغته المعدّلة ، ككل بأغلبية ٢٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢ عن التصويت (A/AC.109/572) ، وأدلى ممثلو السويد وساحل العاج وشيلي وفيجي ببيانات تعليلا للتصويت (A/AC.109/PV.1124) .

١٤ - وبتاريخ ٣٠ آب/أغسطس أحيل نص القرار (A/AC.109/572) الى رئيس مجلس الأمن (S/12831). وفي نفس التاريخ ، احيلت نسخ من القرار الى جميع الدول ، والى الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٥ - يرد أدناه نص القرار (A/AC.109/572) الذى اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٤ المعقودة بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ، والمشار اليه في الفقرة ١٣ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في البند المعنون " أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي " ،

واذ تشير الى قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ ، المتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى سائر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا البند ،

Digitized by UNOG Library

واذ تؤكد من جديد الالتزام الرسمي المترتب على الدول القائمة بالادارة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالعمل على تشجيع التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وبحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم من ضروب الاساءة ،

واذ تؤكد من جديد أن أى نشاط اقتصادى أو أى نشاط آخر يعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويعرقل الجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي وسائر الأقاليم المستعمرة، يلحق ضررا بحقوق ومصالح سكان هذه الأقاليم ، ويعتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد الميثاق ومبادئه ،

واذ تؤكد من جديد أن الموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، هي تراث شعبي لهذين الاقليمين ، وأن قيام المصالح الاقتصادية الأجنبية باستغلال هذه الموارد ، بالاشتراك مع نظم الحكم الأقلية غير الشرعية ، يمثل انتهاكا مباشرا لحقوق السكان ، وللمبادئ المعلنة في الميثاق ، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

واذ تؤكد من جديد أيضا أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعيق تنفيذ الاعلان تعتبر انتهاكا مباشرا لحقوق السكان وكذلك لمبادئ الميثاق ، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

واذ تضع نصب عينيها القرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الخامسة عشرة المعقودة في الخرطوم من ١٨ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ (١) ،

واذ تلاحظ بقلق بالغ أن الدول الاستعمارية ودولا معينة قد واصلت ، عن طريق أنشطتها في الأقاليم المستعمرة ، تجاهل مقررات الأمم المتحدة بشأن هذا البند وأنها لم تنفذ ، بوجه خاص ، قرارى الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ٣٢/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، اللذين أهابت الجمعية العامة فيهما بالدول الاستعمارية والحكومات التي لم تتخذ بعد التدابير التشريعية والادارية وغيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الأقاليم المستعمرة، وخاصة في افريقيا ، مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان الأقاليم ، أن تتخذ هذه التدابير لانهاء تلك المشاريع ، ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح السكان الأصليين ،

واذ تدين تزايد أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل ، استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، لا سيما في الجنوب الافريقي وتكديس أرباح هائلة واعادة هذه الارباح الى بلدانها الأصلية مما يضر بمصالح السكان ، معيقة بذلك تحقيق شعوب هذه الأقاليم لأمانيها المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

---

(١) A/33/235 ، المرفق الثاني ، القراران AHG/Res.86 (XV) و AHG/Res.89 (XV) .

Digitized by UNOG Library

واذ تدين بشدة الدعم الذى مازال يتلقاه نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا ونظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في رودىسيا الجنوبية من تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معهما في استغلالهما للموارد الطبيعية ، والبشرية لاقليم ناميبيا الدولي ولاقليم رودىسيا الجنوبية (زمبابوى) غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وفي ادامة سيطرتهما غير الشرعية والعنصرية على هذين الاقليمين ،

واذ يساورها قلق عميق لأن تزايد استثمار رأس المال الأجنبي في انتاج المواد النووية واستمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول اخرى مع نظام الاقلية العنصرى في جنوب افريقيا في الميدان النووى يمكنان ذلك النظام من استحداث قدرة على انتاج الأسلحة النووية مما يعزز استمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وكذلك نموه كدولة نووية ،

واذ يساورها القلق أيضا بشأن الأوضاع القائمة في الأقاليم المستعمرة الاخرى ، بما فيها الاقاليم الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، حيث تواصل المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها ، حرمان السكان الاصليين من حقوقهم في ثروات بلدانهم وحيث مازال السكان يعانون من فقدان ملكية الاراضي نتيجة لعدم قيام الدول القائمة بالادارة بالحد من بيع الاراضي الى الاجانب بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها اليها الجمعية العامة ،

وادراكا منها لاستمرار الحاجة الى تعبئة الرأى العام العالمي ضد اشتراك المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها ، في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، ذلك الاشتراك الذى يعيق استقلال الاقاليم المستعمرة ، وخاصة في افريقيا ،

١ - تؤكد من جديد حق شعوب الاقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لاقاليمها ، وكذلك حقها في التصرف في هذه الموارد بما يحقق مصالحها على خير وجه ؛

٢ - تعلن مرة اخرى ان اية دولة قائمة بالادارة أو أية دولة محتلة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة في مواردها الطبيعية او تقدم المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي اخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ؛

٣ - تؤكد من جديد ان انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، باستغلالها واستنزافها للموارد الطبيعية لزمبابوى وناميبيا ، بالمشاركة مع نظامي حكم الاقلية العنصريين غير الشرعيين ، انما تنتهك حقوق شعبي ذينك الاقليمين ، وتساهم في تعزيز نظامي الاقلية العنصريين وتعزيز استمرار سيطرتهما على الاقليمين وتشكل عقبة رئيسية تعترض استقلالهما السياسي وتمتع سكانهما الاصليين بمواردهما الطبيعية ؛

Digitized by UNOG Library

٤ - تدين انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الاقاليم المستعمرة ، بوصفها معيقة لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وتعرقل الجهود المبذولة للقضاء على الاستعمار ، والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى ؛

٥ - تدين سياسات الحكومات التي تواصل دعم ، او التعاون مع ، تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، العاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لهذه الاقاليم ، والتي تنتهك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب الاصلية ، معرقلة بذلك التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بتلك الاقاليم ؛

٦ - تدين بشدة استمرار تعاون بعض البلدان الغربية ودول اخرى مع جنوب افريقيا في الميدان النووى تلك البلدان والدول التي تمكن النظام العنصرى ، بتزويده بالمعدات والتكنولوجيا النووية ، من زيادة قدرته النووية ، وتطلب من جميع الحكومات أن تمتنع عن اى شكل من اشكال التعاون مع ذلك النظام قد يمكنه من انتاج مواد نووية واستحداث اسلحة نووية ؛

٧ - تهيب مرة اخرى بجميع الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو ادارية او غيرها تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الاقاليم المستعمرة ، ولاسيما في الجنوب الافريقي ، مشاريع ضارة بمصالح سكان تلك الاقاليم ، ان تتخذ هذه التدابير من اجل انهاء تلك المشاريع ، ومنع الاستثمارات الجديدة التي تتعارض مع مصالح سكان تلك الاقاليم ؛

٨ - ترجو جميع الدول الامتناع عن تقديم اية استثمارات أو قروض لنظام الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي والامتناع عن الدخول في اية اتفاقات أو اتخاذ اية تدابير لتشجيع التجارة او العلاقات الاقتصادية الأخرى معها ؛

٩ - تدين سياسات الدول التي تنتهك الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الامن ، وكذلك استمرار امتناع بعض الدول الأعضاء عن تطبيق تلك الجزاءات ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، باعتبار ذلك منافيا للالتزامات التي تضطلع بها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

١٠ - تكرر الاعراب عن اقتناعها بوجوب توسيع نطاق الجزاءات المقررة ضد النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، بحيث يشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق . وتدعو مجلس الامن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن ؛

١١ - ترجو جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لانهاء تقديم الاموال وغيرها من اشكال المساعدة ، بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى نظم الحكم التي تستخدم تلك المساعدة في قمع شعوب الاقاليم المستعمرة وحركات التحرير الوطني فيها ؛

Digitized by UNOG Library

١٢ — تطلب مرة اخرى من جميع الدول وقف كافة العلاقات الاقتصادية او المالية او التجارية مع جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية أو مالية او غيرها مع جنوب افريقيا حين تتصرف نيابة عن ناميبيا او فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

١٣ — تدين بشدة سياسة حكومة جنوب افريقيا التي تواصل ، انتهاكا لقرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ولالتزاماتها المحددة بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ، التعاون مع نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وتدعو تلك الحكومة الى الكف فورا عن جميع اشكال ذلك التعاون ؛

١٤ — تدعو جميع الحكومات والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، مراعاة لما يتصل بهذا الشأن من أحكام الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الى ان تكفل ، بوجه خاص، الاحترام والصون الكاملين للسيادة الدائمة للاقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية ؛

١٥ — تدعو الدول القائمة بالادارة ودول الاحتلال الى مراجعة نظام الأجور المعمول به في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها بغية ازالة اى تمييز في الاجور وفي شروط العمل ، والى ان تطبق في كل اقليم نظاما موحدا للأجور وشروط العمل دون اى تمييز ؛

١٦ — ترجو الامين العام القيام ، بواسطة ادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، بحملة واسعة ومستمرة بغية اطلاع الرأى العام العالمي على الحقائق المتعلقة بنهب الاحتكارات الاجنبية للموارد الطبيعية ، واستغلالها للسكان الاصليين ، وبما تقدمه هذه الاحتكارات من دعم للنظم الاستعمارية والعنصرية ؛

١٧ — تقرر ابقاء البند قيد الاستعراض المستمر .

Digitized by UNOG Library

المرفق الاول *

روديسيا الجنوبية

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٥
١ - دراسة أجراها مكتب العمل الدولي حول روديسيا الجنوبية	٦ - ١١
٢ - موجز أداء الشركات الرئيسية في روديسيا الجنوبية	١٢ - ٣٧
٣ - مجالات الاستغلال الجديدة للمصالح الاقتصادية الاجنبية	٣٨ - ٤٦

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1233 .

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١ — تتضمن التقارير السابقة التي قدمتها اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة (أ) معلومات عن اقتصاد روديسيا وتتضمن تقارير لجنة مجلس الامن المنشأة عملا بقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية (ب) مزيدا من المعلومات عن الجزاءات الالزامية الاقتصادية والمالية التي فرضها المجلس على الاقليم . أما آخر التطورات السياسية وغيرها في الاقليم فتشرحها أحدث ورقة عمل أعدتها الامانة العامة للدورة الحالية للجنة الخاصة **(أنظر الفصل السابع من هذا التقرير)** (ج) .

٢ — ومنذ الاعلان الانفرادي للاستقلال سنة ١٩٦٥ ، والنظام غير الشرعي يحجب معظم المعلومات عن حالة الاقتصاد وعن أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية في روديسيا الجنوبية كي يحمي الاقليم من اثر الجزاءات الدولية . وزاد تقييد المعلومات عن هذه المسائل ندرة عن طريق العمل بأنظمة الصلاحيات الطارئة (لعام ١٩٦٩) (د) التي حظرت ، في جملة أمور ، على المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، العاملة في الاقليم أن " تفشي أسرارا اقتصادية سواء أكان ذلك بصورة متعمدة أو ناتجا عن اهمال " . وعليه ، فان ما يتاح من المعلومات سواء عن طريق النظام غير الشرعي أو عن طريق المصالح التجارية ، يتسم بطابع عام في معظمه ، ولا سيما فيما يتعلق بأرقام الانتاج والتجارة الخارجية ومشاركة رأس المال الاجنبي في اقتصاد الاقليم . على ان هذه المعلومات تبين أن دور المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، لم يتقلص ، وان تلك المصالح التي تعمل بالتعاون مع النظام غير الشرعي وبتأييد منه لا تزال تسيطر على اقتصاد الاقليم .

(أ) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق ، التذييل الاول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الرابع ، المرفق الاول ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، المرفق الاول .

(ب) للاطلاع على أحدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/12529) .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني .

(د) ان استخدام بعض التعابير التي ألف النظام غير الشرعي استعمالها ، دون وضعها بين علامتي اقتباس ، وكذلك اية اشارات الى تشريعات واجزاء من الهيكل الحكومي و/أو القاب مختلف أعضاء النظام في روديسيا الجنوبية ، لا يعني بأي حال من الأحوال ، ان الامم المتحدة تعترف بالنظام غير الشرعي .

Digitized by UNOG Library

٣ - ومن بين المصالح الاجنبية الاقتصادية التي تشارك في اقتصاد روديسيا الجنوبية ، كان هناك في الاقليم عام ١٩٦٧ أكثر من ١٩٠ مؤسسة اقتصادية منشؤها المملكة المتحدة وما لا يقل عن ٥٦ منشؤها الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ وما لا يقل عن ٤٧ منشؤها جنوب افريقيا في عام ١٩٧٠ (هـ) .

٤ - وفي السنوات القليلة الماضية انخفضت الارباح ومعدلات تكوين رؤوس الاموال في كثير من الشركات العاملة في روديسيا الجنوبية بسبب فرض الجزاءات واندلاع الحرب . ومع ذلك ذكر أن عددا من المصالح يستعد لتوسيع نطاق أنشطته في مجالات استثمارية جديدة في الاقليم حالما يتم رفع الجزاءات .

٥ - وتتقصى ورقة العمل هذه ، بايجاز ، دراسة أعدها مكتب العمل الدولي (و) عن روديسيا الجنوبية من حيث اتصال ذلك بالمصالح الاقتصادية الاجنبية في روديسيا الجنوبية ، وتورد ملخصا لاداء بعض الشركات العاملة في الاقليم ، وتستعرض مجالات الاستثمار الجديدة التي يقوم كل من النظام غير الشرعي والشركات بالنظر فيها .

١ - دراسة لمكتب العمل الدولي عن روديسيا الجنوبية

٦ - يؤيد مكتب العمل الدولي في دراسة أخيرة له عن روديسيا الجنوبية ما أوردته تقارير عديدة للجنة الخاصة على مدى سنوات من أن " رأس المال الاجنبي والمؤسسات المتعددة الجنسية ما فتئت تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد [في روديسيا الجنوبية] على الرغم من فرض الجزاءات الالزامية " (ز) وبالمثل ، تنتهي الدراسة الى نتيجة مؤداها انه " على الرغم من عدم توافر تفاصيل عن البلدان التي ينتمي اليها حملة الاسهم ، فقد وجد ان معظمهم من جنوب افريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة (ح) .

٧ - ويذكر التقرير ان مصادر تكوين رؤوس الاموال في روديسيا الجنوبية معقدة ويصعب تحديدها بسبب تداخل رؤوس الاموال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية . ومع ان الاموال تتدفق الى داخل الاقتصاد الا أنه يجرى أيضا تصديرها في صورة أرباح وعائدات أسهم . وتؤثر هذه العلاقات على حجم وأهمية عنصر الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الرابع ، المرفق ، التذييل الثالث ، الجداول ١٢ - ١٤ .

(و) ظروف العمل والتمييز بين العمال في روديسيا الجنوبية (زمبابوى) (جنيف ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٧٨) .

(ز) المرجع نفسه ، صفحة ٣٠ .

(ح) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

٨ — وتؤيد الدراسة أيضا تقارير اللجنة الخاصة بأن هناك مجموعة صغيرة للغاية ولكنها متنفذة من الشركات المنتجة التي تتألف في معظمها من شركات متعددة الجنسية تعتبر فروعا لشركات تابعة لجنوب افريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تتحكم في قطاع التعدين في روديسيا الجنوبية ، وتسيطر على غرفة التعدين التي هي صاحب العمل الرئيسي الذى يحدد ظروف العمل في هذه الصناعة .

٩ — وتبين الدراسة أيضا انه بسبب حرب المقاومة الدائرة رحاها في الاقليم والقيود التي تفرضها حالة القطع الاجنبي فان كثيرا من الشركات تواجه نقصا في الايدى العاملة الماهرة ، كما يثقل كاهلها الاحتفاظ بالاصول الرأسمالية البالية والمتقادمة . كذلك فان الاموال اللازمة لاستبدال تلك الاصول محدودة وتخصص عن طريق نظام للحصص .

١٠ — وتورد الدراسة أيضا ان الاستثمار في المقومات الهيكلية للاقتصاد (وخاصة الطرق ، والطاقة والكهرباء ، وخدمات الرى والمياه)قد ثبت انه عامل هام في التأثير على الناتج والعائدات ، ولا سيما في القطاع الزراعي الذى يسيطر عليه البيض .

١١ — ورغم أن معظم مزارع البيض يملكها أفراد ، فان عددا من المزارع الكبيرة كمزرعة Nuanetsi Ranch ، و Triangle Sugar Estates, Ltd. ، و Hippo Valley Estates, Ltd. تملكها شركات كبيرة . وبذا تسيطر الشركات ونظام الحكم غير الشرعي على المزارع جاعلة في الامكان توجيه الاستثمارات الى شركات المزارع والى مناطق البيض في تجاهل تام للوحدات الزراعية الافريقية . ويوظف القطاع الزراعي غير الافريقي ، في ظل نظام الحكم غير الشرعي ، حوالي ٣٦٠ ٠٠٠ من العمال الافريقيين . وتعتبر أجور الافريقيين في الاقليم منخفضة ، ويحصل معظمهم على أجور تقل عن مستوى خط الفقر . ويشير التقرير أيضا الى ان استغلال العمال الافريقيين الذين لا تفي أجورهم بتكاليف اعالة أنفسهم وأسرهم ، قد ساعد على ارتفاع نسب الارباح و/أو تكوين رؤوس الاموال . وهذه الارباح تجتذب بدورها المزيد من الاستثمارات .

٢ — موجز أداء الشركات الرئيسية في روديسيا الجنوبية

١٢ — كما أوردنا أعلاه ، فان بعض الشركات العاملة في الاقليم قد عانت ، في السنوات الاخيرة ، من مصاعب مالية أو هبوط في الربح ، مما أسفر في بعض الحالات عن ابتلاعها من جانب الشركات الأرسخ قدما . وقد أخّر هذا الميل نحو تركيز أنشطة الاعمال في الشركات الاقوى بقطاعي الصناعة التحويلية والتعدين ، من بين قطاعات أخرى .

Digitized by UNOG Library

ألف - قطاع الصناعة التحويلية

شركة TA Holdings Ltd.

١٣ - استنادا الى ما أوردته صحيفة "بيزنس هيرالد" ، وهي نشرة تصدر عن صحيفة " روديسيا هيرالد " ، فقد بدأت TA Holdings ، وهي شركة استثمار ، في توسيع نطاق عملياتها لشراء الشركات التي تعاني من صعوبات مالية . وتقوم مجموعة شركات FREECOR ، وهي أول الشركات التي تمت الهيمنة عليها ، بصناعة مختلف المنتجات ، وكانت فيما سبق احدى المؤسسات الرئيسية في الاقليم من حيث اجمالي الاصول المادية . وقد بلغ اجمالي الاصول المادية لهذه الشركة ٦ر٢٥ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية في عام ١٩٧٤ (ط) .

١٤ - وقد حصلت شركة TA Holdings على ٥١ في المائة من أسهم شركة FREECOR مما يمكنها من السيطرة عليها ، ثم زادت حصتها في رأس المال من خمسة ملايين الى عشرة ملايين دولار من دولارات روديسيا الجنوبية . وتقول " بيزنس هيرالد " ان من رأى الشركة ان " المجموعة الضخمة والمتنوعة من الشركات التي تقوم على أساس سليم تكون لها من القوة المالية والادارية ما يفوق بكثير أى شركة محدودة ميادين النشاط وتصبح أقل تعرضا للهزّات منها . وتملك الشركتان معا في الوقت الحاضر رأس مال موحّد قدره ٨ر٧٠ مليون دولار من دولارات روديسيا الجنوبية ، وهو مبلغ يعتبر ضخما بمقاييس روديسيا الجنوبية . وتتوقع شركة TA Holdings ان تزيد مجموع عائدات FREECOR الى ٦ر١ مليون دولار روديسي بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨ مع ربح لا يقل عن ١٠ سنتات (بعملة روديسيا الجنوبية) لكل سهم .

١٥ - وقد تعذّر تحرى الشركات الاجنبية المساهمة في شركة TA Holdings ، عدا عن أن شركة FREECOR كانت أصلا فرعا لشركة Unilever, Ltd. التي تتبع المملكة المتحدة .

شركة روديسيا للحديد والصلب (RISCO)

١٦ - كما ذكر في التقرير السابق للجنة الخاصة (ى) ، تشمل الشركات الاجنبية المساهمة في شركة RISCO كلا من الشركة الانكلو - امريكية لجنوب افريقيا المحدودة ، والشركة البريطانية للاستثمار في جنوب افريقيا المحدودة ؛ وشركة Tanganyika Properties (Rhodesia), Ltd .

(ط) الدولار الروديسي الجنوبي يساوى ٦ر١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الامريكية .

(ى) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، الفقرات ١٩ - ٢٣ .

Digitized by UNOG Library

وشركة لانكاشاير للصلب المحدودة ؛ وشركة Messina (Transvaal) Development Company, Ltd. وشركة Roan Selection Trust, Ltd. (RST) ؛ وشركة ستيوارتس ولويدز المحدودة وجميع هذه الشركات هي فروع لشركات مسجلة في الأصل في المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة وجنوب افريقيا . وتقول البيزنس هيرالد انه على الرغم من مساهمة هذه الشركات في شركة RISCO ، فقد بدأت هذه الشركة تصادف مشاكل مالية ومشاكل انتاج في عام ١٩٧٧ ، تعود بصورة رئيسية ، حسب رأى رئيس مجلس ادارة الشركة ، الى حالة الاقتصاد العالمي والمشاكل السياسية في الاقليم .

١٧ — وتلاحظ البيزنس هيرالد انه بالرغم مما سبق التفاوض عليه من الاستثمارات الجديدة ، كانت المصاعب التي واجهتها الشركة في عام ١٩٧٧ حافزا للنظام غير الشرعي على أن يقدم للشركة منحة مقدارها ١١ مليون دولار روديسي عن السنة المالية ١٩٧٧ / ١٩٧٨ . وقد سبق للشركة أن تلقت قرضا حكوميا مقداره ٥ ملايين دولار روديسي في عام ١٩٧٦ ، يسدّد خلال الفترة ١٩٨١ — ١٩٨٣ وكذلك منحة مقدارها ٧٫٥ مليون دولار روديسي لحل مشاكل السيولة النقدية بها . وقد حصلت الشركة أيضا على قروض أخرى من مؤسسات مصرفية داخل الاقليم .

شركة Plate Glass Industries (Rhodesia), Ltd.

١٨ — تعتبر شركة Plate Glass Industries ، وهي فرع لشركة Plate Glass Company of South Africa احدى الشركات التجارية والصناعية الكبرى في روديسيا الجنوبية من حيث اجمالي الاصول المادية التي بلغت ، في عام ١٩٧٤ ، تسعة ملايين دولار روديسي . على انه طبقا لما أوردته صحيفة بيزنس هيرالد فان الصعوبات الاقتصادية العامة التي سادت الاقليم اثّرت على الشركة التي يشير تقريرها السنوى الى الفترة ما بين ١٩٧٦/١٩٧٧ على انها "اصعب سنة" ولا سيما فيما يتعلق بالحصائل ، رغم أن الشركة تتوقع أن يعكس هذا الهبوط في السنوات المقبلة . وفي عام ١٩٧٦/١٩٧٧ بلغت أرباح الشركة ٢٫٥ مليون دولار روديسي ، مما مثّل هبوطا بنسبة ١٨٫٣ في المائة عن أرباح عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ، وانخفاضا ناجما عنه في أرباح الأسهم بمقدار ١٨٫٥ في المائة .

١٩ — وتقول صحيفة بيزنس هيرالد ان الشركة تعزو ما تواجهه من صعوبات الى تزايد الهجرة الذى أفضى الى تدهور السوق وهبوط كبير في صناعة البناء . وفضلا عن ذلك استمرت تكاليف التشغيل العامة في الارتفاع .

٢٠ — واستنادا الى ما أوردته البيزنس هيرالد فان الشركة تعتقد مع ذلك ، بأن ما تتمتع به من سيولة نقدية قوية مالية سليمة سيمكنها من مواجهة مستقبل غير مؤكد ، وبأنها "في وضع جيد يتيح لها الاستفادة من أى تحسّن ينشأ عن حصول الاستقرار السياسي في نهاية الأمر وانتقال سلمي الى حكم الأغلبية" . وقد واصل نصيب السهم في صافي قيمة موجوداتها (أى نسبة السهم الى الأصول) ارتفاعه ؛ وفي عام ١٩٦٩ كان ٢٫٥٥ سنتا من سنتات روديسيا ، وفي عام ١٩٧٣ ، بلغ ٢٫٧٧ سنتا ؛ وفي عام ١٩٧٧ ارتفع الى ١٣٩٫٩ سنتا . وفضلا عن ذلك تعتبر نسبة الخصوم

Digitized by UNOG Library

طويلة الأجل الى صافي قيمة الاصول والاحتياطيات والتي بلغت ١٦ في المائة في عام ١٩٧٧ ، كافية للمحافظة على سعر السهم البالغ ١٤٠ سنتا ولتوقّع عائد قدره ٧ر٦ في المائة للسهم . وبهذا لا تزال الشركة تأمل في ان يمكنها تحقيق تسوية سياسية في الاقليم من العودة الى مستوى عال من الربحية .

شركة CAPS (Rhodesia)

٢١ — تقوم شركة CAPS (Rhodesia) بنشاط متنوّع المجالات يتراوح ما بين صنع مستحضرات التجميل والعقاقير والأثاث . وتورد صحيفة " بيزنس هيرالد " أن عام ١٩٧٦/١٩٧٧ كان عاما عصيبا للشركة بسبب عدم الشك السياسي وكساد السوق المحلية وهبوط الصادرات ومتطلبات حالة الأمن . وقد زادت أرباح شركة QV Pharmacies ، وهي أحد فروع شركة CAPS ، بالرغم من كساد سوق التجزئة ، الا ان شعبة البيطرة في شركة CAPS بالكاد أفلحت في الاحتفاظ بمركزها في السوق في حين عانى النشاط التجارى الزراعي للشركة من نكسات .

٢٢ — وتقول " البيزنس هيرالد " ان شعبة المنتجات الاستهلاكية في شركة CAPS اعلنت انها حققت ارباحا خلال السنة وكذلك تفلغلا أعمق في سوق جنوب افريقيا وانها احرزت نجاحا في انشاء عمليات أجنبية اخرى . على انه بالرغم من النجاح الذى حققته شعبة المنتجات الاستهلاكية بالشركة فقد كان هناك هبوط في الارباح الكلية لشركة CAPS . وزادت المبيعات بنسبة ٨ في المائة (الى ٩ر٤ مليون دولار روديسي) ، الا ان ارباح التبادل التجارى انخفضت من ٦٢٥٠٠٠ دولار روديسي الى ٤٦٥٠٠٠ دولار روديسي .

٢٣ — وعلى الرغم من ان البيزنس هيرالد تشير الى شركة CAPS باعتبارها نجما آخذا في الأفول فهي تقول " ليس ثمة ما يدعو الى الشك ، استنادا الى الاداء الماضي ، في أن الأرباح ستستأنف مرة أخرى اتجاهها الصعودى " . ويذكر تقرير الشركة انها في وضع جيد يسمح لها بالانطلاق قدما بمجرد ان تحلّ المشاكل السياسية للاقليم . وقد ظلّت أسهم شركة CAPS تحتل مكانة عالية من حيث ترتيبها بين الشركات على الرغم من هبوط سعر السهم من ٢٧٥ سنتا روديسيا الى حوالي ٢٠٠ سنت وذلك بسبب ما تتمتع به من سيولة نقدية عالية .

شركة Moshonaland Holdings

٢٤ — تتعامل شركة Moshonaland Holdings في المعدات الكهربائية وكذلك في المحركات وصناعة البناء . ووفقا لصحيفة " بيزنس هيرالد " عملت الشركة في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ على مستويات انتاجية منخفضة بشكل طفيف ، وكان أملها في حصول تحسّن في المستقبل الوشيك ضعيفا ، خاصة في أقسام الشركة المختصة بالتجارة في المعدات الكهربائية ، والمحركات ، وصنع الآجر ، والبناء . وقد اضطرت الشركة الى ترك صناعة المحركات التي يقل مدى طاقتها عن ٧٥٠ كيلوواط في بولاوايو واستئناف صناعتها في سالزبرى حيث يمكن إحكام الاشراف على العمل .

Digitized by UNOG Library

٢٥ - واذ فطنت الشركة الى انها تستخدم بصفة رئيسية نقودا مقترضة لعملياتها التجارية ، لاحظت أن " العلاقة بين الاقتراض ودوران رأس المال أثناء الظروف المعقولة كانت سليمة وأسفرت عن تحقيق أرباح جسيدة " . وكان معدل دوران رأس المال كبيرا بحيث وفّى بتكلفة الاقتراض ووفّر للشركة أرباحا طائلة . على أن الشركة تدّعي أن ظروف التجارة قد تغيّرت في ظلّ الأحوال الراهنة ، جالبة معها انخفاضا في الأرباح . ومع ذلك فقد أفادت التقارير بأن الأرباح في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ مرضية رغم أن مستوى الاقتراض وصف بأنه " عال بدرجة لا تبعث على الارتياح " . وتدعي الشركة بأنها اتخذت تدابير رقابية مناسبة للمحافظة على مواردها المالية وتعزيزها . وعلى الرغم من أن صافي أرباحها بلغ ٥٠٣٠٠٠ دولارا روديسيا ، حقّق معظمها قسم المحركات ، وحققها بدرجة أقل قسم بيع المعدات الكهربائية بالجملة والتجزئة ، فلم يعلن عن توزيع أرباح للأسهم عن تلك السنة بسبب ظروف الكساد . وجرى ، عوضا عن ذلك تحويل ٥٠٠٠٠٠ دولار روديسي الى الاحتياطي العام .

شركة التنمية الصناعية IDC وفروعها

٢٦ - شركة IDC هي شركة جامعة تمتلك أسهما في عدد من الشركات مثل شركة Berkshire International (Rhodesia) ، وشركة Central Film Laboratories (Pvt.), Ltd. وشركة DSO Asbestos (Pvt,), Ltd. ؛ وشركة Empress Nickel Mining Company, Ltd, وشركة Industrial Assets Corporation (Pvt,), Ltd. وشركة صناعات الالومنيوم المحدودة (Aluminum Industries, Ltd.) وشركة ديفيد وايتهيد وأولادة (روديسيا) المحدودة ؛ وشركة مناجم قصدير كاماتيفي المحدودة (Kamativi Tin Mines, Ltd.) (انظر أدناه) .

٢٧ - واستنادا الى صحيفة بيزنس هيرالد سجّلت مؤسسة IDC وفروعها أرباحا ووسعت نطاق عملياتها في السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، بينما واجه كثير من الشركات الأخرى في الاقليم ركودا اقتصاديا وتناقصا في الأرباح ، والواقع أنه في تلك السنة أعلنت شركة IDC عن تحقيق رقم قياسي في صافي الربح بلغ ١ر٢ مليون دولار روديسي جنوبي (وكان ١ر١ مليون دولار روديسي جنوبي في عام ١٩٧٦) ، وهو رقم يمثّل عائدا مقداره ٢ر٨ في المائة على رأس المال المستخدم في تلك السنة المالية .

٢٨ - وتدّعي شركة IDC أن هذه النتائج قد تم تحقيقها دون استثمارات من الخارج ، وأن الشركة قد أوفت باحتياجاتها من الاستثمارات عن طريق استخدام ٦٠٠٠٠٠ دولار روديسي من أرباحها و ٤٠٠٠٠٠ دولار روديسي من احتياطيها المخصّص للاستثمارات والبالغ ٤ر٥ مليون دولار روديسي . ويلاحظ تقرير شركة IDC أن " نسبة السيولة العالية حاليا تشير الى توافر المبالغ المحلية اللازمة لمزيد من الاستثمار ، بيد أنه يتعيّن أن تقابلها مخصّصات كافية من العملة الاجنبية لتوفير المزيد من الاستثمارات للتنمية " . وفي هذا الصدد ، تذكر الشركة أنها استخدمت جزءا من مالياتها لمساعدة فروعها المتعثرة ؛ وتوسيع عمليات تلك الفروع التي يعتبر أداؤها جيدا ؛ وبدء استثمارات في مجالات جديدة . ونتناول أدناه بعض فروع شركة IDC .

Digitized by UNOG Library

(أ) شركة Berkshire International (Rhodesia)

٢٩ - في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، قامت شركة صناعة المنسوجات هذه بشراء مصنع يحوّل خيوط الغزل المستوية الرخيصة الى الصنف المفضّن الغالي اللازم لانتاج الجوارب والملابس المحبوكة . وتقول صحيفة بيزنس هيرالد ، أن هذا المصنع سيمكّن الشركة ليس فقط من مواجهة تزايد حجم العمل بل وكذلك من تخفيض ما تنفقه من العملات الأجنبية .

(ب) شركة Central Film Laboratcries (Pvt.), Ltd.

٣٠ - تقوم هذه الشركة بصفة رئيسية بتلبية احتياجات أسواق الأفلام المحلية وفي جنوب افريقيا . ووفقا لصحيفة بيزنس هيرالد ، فانه بالرغم من فرض رسم اضافي على السلع المستوردة الى جنوب افريقيا ، فان الشركة لم تحافظ في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ على نفس مستوى الأرباح التي حققتها في العام السابق وحسب ، بل ووسّعت أيضا مرافق مختبراتها .

(ج) مؤسسة Industrial Assets Corporation (Pvt.), Ltd.

٣١ - تتولى شركة Industrial Assets Corporation ، وهي شركة استثمارية قابضة تتبع شركة التنمية الصناعية IDC ، العناية باستثمارات فروع شركة IDC العاملة في صناعة الألومنيوم والصناعات التحويلية . وتشمل هذه الفروع شركة صناعات الألومينيوم المحدودة (Aluminum Industries, Ltd.) ، وشركة ديفيد وايتهيد وأولاده (روديسيا) المحدودة ، ولم يبد ان شركة صناعات الألومنيوم كانت موفّقة في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ مما حدا بها الى أن تصدر ٩٤٥ ٠٠٠ سهما (قيمة السهم دولارا روديسيا) ، منها ٣٣٨ ٣٣٩ سهما امتلكتها IDC لرسملة احتياطياتها لأغراض اعادة الاستثمار . وبذا تكون IDC قد زادت أسهمها الى ٦٨٩ ٣٣٩ سهما من مجموع الأسهم غير مسددة القيمة ، وعددها ٩٥٠ ٥٠٠ ١ سهما . ولم تضمن IDC تقريرها لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ أداء شركة ديفيد وايتهيد وأولاده (روديسيا) المحدودة .

باء - قطاع التعدين

شركة Lonrho, Ltd.

٣٢ - تمتلك شركة Lonrho عددا من المناجم في روديسيا الجنوبية تستخرج منها عددا من الخامات بما في ذلك الذهب والنحاس . وتذكر صحيفة بيزنس هيرالد ان فترة الهبوط الطويلة في الأسعار العالمية للنحاس كانت من العوامل التي أضرّت بمستويات الانتاج في مناجم شركة Lonrho . ففي سنة ١٩٧٧ ، على سبيل المثال ، قرر منجم اينياتي للنحاس الواقع في منطقة هيدلاندز أن يقلّص معدل انتاجه الشهري من ٤٠٠ ٢٧ طن مترى الى ٢٠٠ ١٣ طن مترى مما أدّى الى خفض التدفّق النقدي للمنجم . وقد أثّرت هذه الخطوة أيضا على قوة العمل بالمنجم اذ خفّضت بنسبة ٥٠ في المائة مما أدّى الى فصل ٩٠٠ موظف .

Digitized by UNOG Library

٣٣ — ويعيد منجم شامروك ، الواقع شرقي بلدة كاروى ، هو الآخر النظر في مستوى انتاجه . ومعدل انتاج هذا المنجم أعلى اذا قورن بنظيره في منجم اينياتي ، غير أن النحاس الذى ينتجه أقل مرتبة من حيث الجودة ، كما ان عمليات الانتاج فيه ليست على نفس الدرجة من كثافة اليد العاملة التي يتميّز بها منجم اينياتي . ولا يتوقّع أن يؤدّى اتخاذ قرار بخفض الانتاج الى الوصول الى نسبة تخفيض العمالة عينها التي حدثت في منجم اينياتي .

شركة Messina (Transvaal) Development Company, Ltd.

٣٤ — تعتبر شركة Messina (Transvaal) التي تمتلك منجم مانفولا للنحاس ، وهو أكبر منجم في روديسيا الجنوبية ، واحدة من كبريات شركات تعدين النحاس في الاقليم . وتقول صحيفة بيزنس هيرالد أن الشركة لا تنوى اجراء أيّة تخفيضات في الانتاج ، رغم تسليمها بأن " من الجلي أن الأمور حرجة بسبب انخفاض سعر النحاس " .

شركة مناجم قصدير كاماتيفي ، المحدودة

٣٥ — نكبت عمليات هذه الشركة في المناطق النائية من الاقليم بتأخيرات غير متوقّعة وبرشح المياه في بعض مناجمها . ومع ذلك تقول البيزنس هيرالد ان شركة كاماتيفي تدّعي أنها تغلّبت على معظم مشاكلها وأنها تتوقّع أن تحقّق أرباحا في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ . وذكر أنها حقّقت في عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ربحا صافيا مقداره ٣٩٠ ٦٩٣ دولارا روديسيا (بلغ ربحها في العام الذى سبقه ٤٨١ ٥٢١ دولارا روديسيا) ؛ ولا تتوافر بيانات عن أرباح عام ١٩٧٦/١٩٧٧ . وتعتبر الشركة أحد فروع شركة IDC (أنظر الفقرات ٢٦ — ٣١ أعلاه) .

شركة DSO Asbestos, (Pvt.), Ltd.

٣٦ — تعتبر شركة DSO Asbestos التي هي أيضا فرع لشركة IDC . من الشركات التعدينية التي بلغت أرباحها لعام ١٩٧٦ مبلغ ٤٩٢ ٥٩٧ دولارا روديسيا (في مقابل ٢٨٢ ١٣٥ دولارا روديسيا للعام السابق له) . وقامت الشركة الأم بمنحها قرضا غير محدد المدة لأغراض الاستثمار في عام ١٩٧٧ وهو العام الذى إدّعت الشركة أنها حقّقت فيه أرباحا .

شركة Empress Nickel Mining Company, Ltd.

٣٧ — لم تورد شركة IDC في تقريرها لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ أية معلومات عن أداء شركة Empress Nickel التي تعتبر أحد فروعها . على أن IDC زادت في تلك السنة عدد الأسهم التي تمتلكها في هذه الشركة بما مقداره ٧٠٠٠٠ سهما .

Digitized by UNOG Library

٣ — مجالات الاستغلال الجديدة للمصالح الاقتصادية الأجنبية

٣٨ — بعد أن الغي في ١٦ اذار/مارس ١٩٧٧ تعديل بيرد (القسم ٥٠٣ من قانون المشتريات العسكرية للولايات المتحدة لعام ١٩٧١) ، الذى كان يسمح لشركات الولايات المتحدة باستيراد الكروم من روديسيا الجنوبية مخالفة للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على الاقليم ، ساد اعتقاد بأن بعض شركات الكروم في روديسيا الجنوبية ستتوقف عن العمل . وقد أنهت شركة Rio Tinto (Rhodesia), Ltd. في وقت لاحق عملياتها الخاصة بتعدين الكروم .

٣٩ — غير أن نظام الحكم غير الشرعي بدأ منذ منتصف عام ١٩٧٧ يهتم باجتذاب الاستثمارات الاقتصادية الاجنبية الى الاقليم . وفي آب/اغسطس أعلن السيد إيان ديلون ، وزير المناجم أن روديسيا الجنوبية تملك أضخم احتياطيات معروفة من معادن مجموعة الليثيوم وكذلك احتياطيات محتملة من معادن مجموعة البلاتين يمكن أن تفوق ما لدى جنوب افريقيا التي تعتبر أكبر منتج لهذا المعدن في العالم . وقال الوزير ان الاحتياطيات " تنتظر استغلالها " .

٤٠ — ويتوقع أن يواصل النظام غير الشرعي وشركاؤه في الأعمال التجارية جهودهم بعناد لاقناع المصالح الاقتصادية الغربية على استكشاف هذه الموارد . وكان النظام غير الشرعي يشدّد من خلال وسائله للعلاقات العامة على توافر الموارد المعدنية لديه والتي يعتقد ان هناك اقبالا شديدا عليها من جانب المجمع العسكرى الصناعي للدول الغربية . وسيكون من أولى مجالات الاستثمار للنظام غير الشرعي وحلفائه من الشركات انشاء مصنع لاستخلاص النفط من الفحم الحجرى .

٤١ — ووفقا لصحيفة بيزنس هيرالد فقد اعلنت شركة IDC انها تعتزم انشاء مصنع بتروكيماويات ، بتكلفة مقدارها ١٠٠ مليون دولار روديسيا يقوم بتحويل ٣٥٥ مليون طن مترى من الفحم الحجرى والصلصال الى زيوت وقودية ومجموعة متنوعة من المنتجات الكيميائية الثانوية باستخدام احدى العمليات الثلاث الرئيسية لتحويل الزيت وهي الانحلال الحرارى والهدرجة والتفويز ، أو بجميع العمليات الثلاثة . وقد أحرزت جنوب افريقيا بعض النجاح في اختبار هذه الطرائق . وتتوقّع الشركة أن تنتج كميات من الوقود السائل من الفحم تكفي لامداد روديسيا الجنوبية بكافة احتياجاتها البترولية لفترة السنوات الخمس والعشرين المقبلة بحساب معدّل استهلاكها الحالي .

٤٢ — وذكر انه قد تم العثور على نوع الفحم المطلوب في منطقة لوبيمبي /غواى التي تبعد حوالي ٧٥ كيلومترا جنوب شرقي وانكي حيث تشكّل جزءا من احتياطيات الفحم والصلصال المتنوعة درجات الجودة (حوالي ٧١٠ مليون طن مترى) .

٤٣ — وتتوقّع شركة IDC أن يكون المشروع مربحا،علما بأن الاقليم يمتلك كميات ضخمة من الفحم الرخيص . وفي رأى الشركة أن " المعيار الاقتصادى الرئيسي لتشغيل مصنع لاستخلاص الزيت من الفحم على نحو مربح في هذا البلد لا يتمثّل في كفاءة تحويل الفحم الى الزيت بقدر ما يتمثّل في الناتج من الوقود بالنسبة لكل وحدة من رأس المال المستثمر " . وتزمع الشركة أن تقوم باستغلال الموارد الضخمة من الفحم حالما تلقى روديسيا الجنوبية قدرا من الاعتراف في المجتمع الدولي فيمكنها بذلك ضمان توفّر العملة الأجنبية اللازمة لانشاء المصنع .

Digitized by UNOG Library

٤٤ — وتفضّل IDC ، بسبب مشاكل القطع الأجنبي التي ستصادفها في انشائها لمصنعها ، أن تستخدم الموارد المحلية في اقامة الجزء الأكبر من المصنع رغم انها ستظل في حاجة الى العملات الأجنبية لاستيراد ألواح الصلب والآلات والمعدات المتخصصة . غير أنه يبدو ، بسبب سيطرة IDC على عدد من الفروع في الاقليم ، أنها لن تجد صعوبة تذكر في الحصول على الأموال المحلية اللازمة للمشروع .

٤٥ — وتشدّد IDC على أن استيراد الزيت يستنزف احتياطيات البلد من العملة الأجنبية ، لذا فانها تعتقد بأن الانشاء الناجح للمصنع من شأنه أن يحلّ على نحو ملائم كثيرا من المشاكل الاقتصادية للشركات المحلية ، كارتفاع تكلفة الوقود واستنزاف العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الوقود . وتزمع IDC أن تعبئ فروعها وغيرها من الشركات لدعم المشروع ، وترى في تسوية المشكلة السياسية للاقليم منفذا لتأمين التمويل الأجنبي اللازم للمشروع .

٤٦ — ويبدو الآن من تقارير الشركات العاملة في رود يسيا الجنوبية ، أن المصالح الاقتصادية الأجنبية شديدة الرغبة في توسيع نطاق دورها في الاقليم حالما يتم نيل الاستقلال ، ويقوم عدد من هذه الشركات بوضع خطط للتوسّع تشمل مجالات جديدة للاستثمارات الأجنبية .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني *

ناميبيـــا

المحتويات

	الفقـــرات
١ ـ التوسع الاقتصادى بوصفه شكلا من أشكال الاستغلال الاستعمارى	١ ـ ٦
٢ ـ استغلال الموارد المعدنية	٧ ـ ٥٤
٣ ـ استغلال موارد مصائد الاسماك	٥٥ ـ ٦٠
خارطة : ناميبيا ـ البحث عن اليورانيوم	

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.104/L.1222 و Corr.1.

Digitized by UNOG Library

١ - التوسع الاقتصادى بوصفه شكلا من أشكال الاستغلال الاستعمارى

١ - تهدف السياسة الاقتصادية التي تنتهجها جنوب افريقيا في ناميبيا الى تنمية قطاع نقدى موجه للتصدير يقوم على استغلال المواد الخام ، وهي بصورة رئيسية أحجار الماس والمعادن الخسيسة غير المحضرة . تليها الاسماك ، وفراء اغنام القركول ، والاغنام والماشية . وتستغل جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاجنبية الماس والمعادن الخسيسة والاسماك ، في حين يسيطر السكان البيض المحليون على الاغنام والماشية . اما الافريقيون الذين يقصر نظام الفصل العنصرى القائم على القمع نسبة كبيرة منهم على الزراعة الكفافية ، فانهم يستبعدون من المشاركة في هذه المجالات الا بوصفهم مصدرا لليد العاملة . ومع انه لا تتوفر احصائيات دقيقة عن اليد العاملة ، فقد اشارت دراسة الى ان ٢٠٠٠٠٠ شخص من الـ ٢٢٥٠٠٠ شخص من السكان غير البيض الذين يعملون في الاقتصاد كانوا يعانون من البطالة في الفترة ١٩٧٠/١٩٧١ ، وكان ٨٧٠٠٠ شخص منهم يعملون في مجال الزراعة الكفافية ، وكان ٣٠٠٠٠ شخص فقط يعملون في الزراعة التجارية ، و ٧٠٠٠ شخص يعملون في صيد الاسماك ، و ١٥٠٠٠ شخص يعملون في التعدين ، الذى يمثل وحده ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

٢ - وقد اتسع القطاع التجارى ، كما يتضح من الناتج المحلي الاجمالي ، بسرعة منذ عام ١٩٦٠ بمساعدة الاستثمار الاجنبي . وتفيد احدى الدراسات ان الناتج المحلي الاجمالي ازداد من ١٤١٫٦ مليون راند (أ) في عام ١٩٦٠ الى ٣٧٩٫٤ مليون راند في عام ١٩٧٠ والى ٤٥٥٫٥ مليون راند في عام ١٩٧٢ ، اى بمعدل سنوى متوسط اثناء فترة الاثنى عشر عاما يبلغ ١٠ في المائة بالاسعار الحالية (٤ الى ٥ في المائة بالاسعار الثابتة) . وقدرت الدراسة انه اذا استمر معدل النمو هذا اثناء عام ١٩٧٤ فسيبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد لذلك العام ٦٨٧٫٥ راند ، بالمقارنة مع ٢٧٠ راند في عام ١٩٦٠ ، مما يمثل زيادة قدرها ٥٠ في المائة اثناء فترة الاربعة عشر عاما .

٣ - وقد كانت الصادرات من موارد الاقليم الطبيعية احد العوامل الرئيسية المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي . وفي عام ١٩٧٥ ، كان ما صدّره المستثمرون الاجانب والسكان البيض المقيمون في الاقليم من منتجات التعدين وصيد الاسماك والمنتجات الصناعية يمثل ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بأكمله .

٤ - وتمشيا مع سياسة جنوب افريقيا القائمة على الاستغلال ، حرم الافريقيون من اية منافع مجدية بالرغم من النمو السريع للقطاع التجارى . ومع ان ما يتراوح بين ثلث ونصف الناتج المحلي الاجمالي

(أ) يعادل الراند الواحد ١٫٥ من دولارات الولايات المتحدة أو ٠٫٨٥ من الجنيه الاسترليني تقريبا .

Digitized by UNOG Library

يحول سنويا على هيئة الارباح والعائدات المستحقة لمالكي الاسهم الاجانب في جنوب افريقيا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية وغيرها . فقد ظلت اجور الافريقيين منخفضة (اذ بلغت ما لا يزيد عن ٢٥ر١ راند في الشهر في القطاع الزراعي في الفترة ١٩٧١/١٩٧٢) ولا تمثل سوى نسبة مئوية صغيرة من المنتج الاجمالي . وفي شهر آب / اغسطس ١٩٧٧ افادت صحيفة " واشنطن بوست " ، نقلا عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة ، ان متوسط دخل غير البيض في ناميبيا يبلغ ٣٢٥ من دولارات الولايات المتحدة في السنة ، في حين يبلغ متوسط دخل البيض اكثر من ٥٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

٥ - وتظهر المعلومات المتوفرة ، كما سيعرض فيما يلي ، ان معظم ثروة ناميبيا تذهب لصالح جنوب افريقيا التي تستعمل الاقليم بوصفه : (أ) مصدرا للمعادن الخفيفة ، لا سيما الزنك والقصدير ، اللذين لا يتوفران في جنوب افريقيا نفسها ؛ (ب) سوقا محتكرة لصادراتها الخاصة ، لا سيما الاغذية والبضائع المصنعة ، باسعار تزيد بكثير عن الاسعار السائدة في السوق العالمية ؛ (ج) ومصدرا للايراد على هيئة ضرائب . وبالاضافة الى ذلك ، يوفر الاقليم لجنوب افريقيا حصيلة من القطع الاجنبي تتأتى من الصادرات التي تبلغ حوالي ٤٠٠ مليون راند سنويا ، مما يخفف من العجز الذي يعانيه ميزان المدفوعات الخاص بجنوب افريقيا . ويفيد احد المصادر ان صافي ربح جنوب افريقيا يبلغ ٢٢٠ مليون راند على الاقل سنويا من القطاع الاجنبي ، بعد طرح قيمة البضائع والخدمات التي تصدرها جنوب افريقيا الى ناميبيا والتي تقدر بمبلغ ٨٠ مليون راند في السنة وما يقدر بمبلغ ١٠٠ مليون راند يسحب سنويا من المصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا لدفع ثمن بقية واردات ناميبيا (وهي واردات انتاجية بصورة رئيسية) التي يتم الحصول عليها من اماكن اخرى . ومع ان هذه الاحتياطيات من القطع الاجنبي غالبا ما تودع بالذهب في مصارف اجنبية ، فان الفائدة المترتبة او الزيادة التي تطرأ على سعر الذهب لا تفيد لحساب ناميبيا بأية طريقة من الطرق .

٦ - وينظر هذا التقرير في استغلال جنوب افريقيا لموارد ناميبيا ، ويعين بعضا من المجموعات المالية الهامة المشتركة في هذا الاستغلال ، وهي من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

٢ - استغلال الموارد المعدنية

ألف - لمحة عامة

٧ - يتركز الاستثمار الاجنبي في الاقليم على احتياطي ناميبيا من المعادن . وفي عام ١٩٧٢ ، كانت ١٨ شركة من جنوب افريقيا وغيرها تعمل في انتاج المعادن ، وكان البعض منها يعمل في الأوطان (ب) المزعومة المخصصة للسكان الافريقيين . وقد افادت غرفة المناجم في افريقيا الجنوبية

(ب) ان استعمال الالقاب الرسمية او مصطلحات من قبيل " مجموعة اثنية " (على اساس التصنيفات التي تستعملها جنوب افريقيا) ، "ووطن" ، "وبانتوستان" ، "وحكومة وطن" ، الخ ، دون علامات اقتباس لا يعني بأى طريقة من الطرق اعتراف الامم المتحدة بالنظام القائم .

Digitized by UNOG Library

الغربية في عام ١٩٧٢ ، ان هناك بالاضافة الى ذلك ٣٥ من بيوت التعدين الكبرى تقوم بالتنقيب في الاقليم . واستمرت شركات اخرى في تقصي الامكانيات المتاحة للاستثمار . وفي شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، لاحظ السيد ديس ماتيوز ، رئيس غرفة المناجم في افريقيا الجنوبية الغربيـــة ، ان التطورات السياسية التي حصلت في ناميبيا في فترة ما قبل الاستقلال قد شجعت موجة من الاستثمار من جانب الشركات الدولية الكبيرة ، بالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها ذلك ، بسبب الفرص المتاحة لتحقيق ارباح كبيرة .

٨ — وقد زادت المصالح الاجنبية التي تقوم باستغلال قطاع التعدين قيمة ناتجها من ٩ر٤٧ مليون راند في عام ١٩٦٠ الى ١ر١١٥ مليون راند في عام ١٩٧٠ ، والى ٢٣٠ مليون راند في عام ١٩٧٣. وفي عام ١٩٧٣ بلغت ايرادات الماس ١٤٧ مليون راند وايرادات المعادن الخسيسة ٨٣ مليون راند ، في حين بلغت ايرادات النحاس ٢ر٣٤ مليون راند والرصاص ١٧ مليون راند .

٩ — ولم يرافق هذه الزيادة في ارباح مصالح التعدين ، كما لوحظ في الفقرة ٤ اعلاه ، تحســـن مكافئ في اجور غير البيض . وتفيد دراسة اعدت في عام ١٩٧٤ ، ان مرتبات الموظفين العاملين لدى شركات التعدين لا تمثل الا نسبة ١٥ الى ٢٥ في المائة من مجموع ايرادات هذه الشركات ، بالمقارنة مع ٣٠ الى ٤٠ في المائة في جنوب افريقيا ، مما يكفل لتلك الشركات فائضا تشغيليا اجماليا اكبر ، ومردودا اكبر للرأسمال المستثمر . ووردت في الدراسة كذلك ملاحظة مفادها ان اهمية هذا الاتجاه تزداد في ضوء انخفاض المعدلات الضريبية في ناميبيا (ج) . وخلصت الدراسة الى نتيجة مفادهـــا ان السكان غير البيض لا يحصلون سوى على نصيب ضئيل جدا من قيمة الانتاج الاجمالية على هيئـــة الدخل المتمثل في الاجور والمرتبات .

١٠ — وكما يظهر الجدول ١ ادناه ، لم تطرأ أية زيادة كبيرة اثناء عام ١٩٧٦ على ناتج اى مـــن المعادن الخسيسة فيما عدا النحاس . واثناء تلك السنة ، وهي آخر سنة تتوفر معلومات مفصـــلة بشأنها ، تأثر هذا القطاع بانخفاض الاسعار في السوق العالمية مما أدى الى اغلاق عدد من العمليات بصورة مؤقتة . بيد أنه من المتفق عليه بصورة عامة ان الانتاج سيزداد وستفتح مناجم جديدة ما ان تتحسن الاسعار وتتم معالجة الحالة السياسية السائدة في الاقليم . وقد خلصت دراسة استقصائية للاستثمارات قامت بها مجموعات التعدين في الاقليم ، ونشرتها صحيفة " فاينشال ميل " (جوهانسبرغ) في عـــام ١٩٧٧ ، الى نتيجة مفادها ان التعدين سيظل يشكل العمود الفقري للاقتصاد في المستقبل المنظور ، وان المناجم الحالية خليقة بأن تتمكن من توليد ما يكفي البلاد من القطع الاجنبي لتعيل نفسها حتى دون تصدير اية سلع أخرى .

(ج) في الفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ ، بلغ معدل ضريبة الدخل لكافة الشركات ، باســـتثناء الشركات العاملة في استخراج الذهب او الماس او انتاج النفط ، ٤٩ في المائة من الايراد الخاضع للضريبة في جنوب افريقيا ، و ٩ر٤٢ في المائة في ناميبيا ؛ وقد كان هذان المعدلان ادنى من ذلك في السنوات الماضية .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١

ناميبيا : انتاج المعادن ، ١٩٧٢ — ١٩٧٦

(بالاطنان المتريـــة)

المعـــدن	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الكادميوم	١٤٢	١٠٤	١١٤	١٠٠	١١٨
النحاس (انتاج المناجم)	٢١ ٥٠٠	٢٨ ٣٠٠	٢٦ ١٠٠	٢٥ ٣٠٠	٣٩ ٣٠٠
النحاس (المصهور)	٢٦ ١٠٠	٣٥ ٤٠٠	٤٥ ٨٠٠	٣٥ ٧٠٠	٣٦ ١٠٠
الرصاص (انتاج المناجم)	٥٩ ٠٠٠	٦١ ٧٠٠	٤٧ ٦٠٠	٥١ ٩٠٠	٤٢ ٢٠٠
الرصاص (المنقى)	٦٤ ٧٠٠	٦٦ ٧٠٠	٦٤ ٢٠٠	٤٤ ٣٠٠	٣٩ ٦٠٠
القصدير (انتاج المناجم)	٩٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠
الزنك (انتاج المناجم)	٤١ ٩٠٠	٣٣ ٩٠٠	٤٤ ٩٠٠	٤٥ ٦٠٠	٤٥ ٥٠٠

المصدر : شركة Metallgesellschaft المساهمة ، احصاءات المعادن ١٩٦٦—١٩٧٧ ، الطبعـــة الرابعة والستون (Frankfurt Am Main) .

-115-

باء - مصالح جنوب افريقيا

١١ - كان المصدر الرئيسي لاهتمام جنوب افريقيا بالمعادن في ناميبيا يكمن ، الى عهد قريب ، في احتياطيات الماس الواقعة على طول الساحل الجنوبي الغربي حول اورانجيمود والتي تشكل اكبر مصدر للمجوهرات في العالم . وتحتكر استغلال الرواسب شركة Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd. (CDM) وهي شركة تابعة لشركة De Beers Consolidated Mines, Ltd., of South Africa التي تمتلكها بصورة كلية . ومنذ أواخر الخمسينات أصبحت المؤسسات شبه الحكومية لجنوب أفريقيا والمصالح المالية للأفريكان تعمل بصورة متزايدة في قطاع المعادن الخفيفة ، وفي قطاع اليورانيوم مؤخرا . وتشمل هذه الشركات شركة Johannesburg Consolidated Investment Company, Ltd. (JCI) ، وشركة General Mining and Finance Corporation ، وشركة Kiln Products, Ltd. ، وشركة Iron and Steel Corporation of South Africa (ISCOR) ، التي تمتلكها الحكومة ، وشركة Industrial Development Corporation of South Africa, Ltd. (IDC) . ويفيد أحد المصادر ان مصالح جنوب افريقيا ما فتئت تحاول ، حيثما أمكن ، ان تحظى بالسيطرة المباشرة على الموارد الناميبية ، خشية ان ترضخ شركات بلدان ما وراء البحار للضغوط الدولية وتتوقف عن الاستثمار .

١٢ - وفيما يلي موجز للمعلومات المتوفرة عن الشركات الرئيسية الخاصة وشبه الحكومية في جنوب افريقيا ، التي تعمل على استغلال احتياطيات الاقليم من المعادن الخسيسة والماس .

شركة De Beers Consolidated Mines, Ltd.

١٣ - تعتبر شركة De Beers اكبر منتج للماس في العالم وترتبط ارتباطا وثيقا بشركة Anglo Ameriaan Corporation of South Africa, Ltd. التي تملك ٣٠ في المائة من اسهمها ، ويملك بقية الاسهم مساهمون مختلفون من جنوب افريقيا وما وراء البحار . وتقوم شركة De Beers بعمليات تنقيب ناشطة عن الماس في جنوب افريقيا وكذلك في بوتسوانا وليسوتو وناميبيا ، وتقوم بتسويق انتاجها عن طريق منظمة البيع المركزية ، وهي فرع آخر لها ، التي تدير انتاج الماس في العالم الغربي بكامله تقريبا . وقد ارتفعت اسعار الماس في السوق ، بسبب سياسات دعم الاسعار التي تنتهجها منظمة البيع المركزية ، ارتفاعا كبيرا في المدى الطويل ، بالرغم من انتكاسات عرضية .

١٤ - وفي عام ١٩٧٥ ، حصلت شركة De Beers على السيطرة الكاملة على شركة CDM وهي شركة تابعة لها في ناميبيا ، عن طريق الغاء الاسهم (١٫٧٥) التي لم تكن مملوكة ضمن مجموعة De Beers وقد اصبحت شركة CDM ، عقب اندماجها بشركة De Beers ، شركة خاصة ولم تعد حساباتها تنشر بصورة منفصلة . ومع ان ما تنتجه شركة CDM من الماس في ناميبيا يمثل ١٠ في المائة فقط من الناتج الاجمالي لشركة De Beers حسب الوزن ، فان من المعروف ان شركة CDM تساهم ، بسبب ارتفاع قيمة أحجار الماس الناميبية (بالمقارنة مع الماسات الصناعية) ، بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ في المائة في الارباح السنوية الاجمالية لشركة De Beers ، بالرغم من انها تدفع ٦٠ في المائة من ارباحها من التعدين للاتوات ، والضرائب والرسوم الخاصة المفروضة على الماس . وفي عام ١٩٧٤ ،

Digitized by UNOG Library

وهي السنة الاخيرة التي تتوفر معلومات بشأنها ، افادت شركة CDM ان صافي ربحها قد بلغ ٦ر٨٠ مليون راند بعد ان دفعت ضرائب قدرها ٨ر٣٢ مليون راند الى حكومة جنوب افريقيا ، أى ٤٠ في المائة من صافي حصيلة ايرادات شركة De Beers البالغة ٣ر٢٠١ مليون راند . وفي عام ١٩٧٦ ، عندما بلغت حصيلة ايرادات شركة De Beers ٦ر٢٢٠ مليون راند ، قدّر أن الايرادات المتحصلة من شركة CDM بلغت حوالي ١٤٠ مليون راند ، مما يمثل ٦٣ في المائة من مجموع ايرادات شركة De Beers .

١٥ - وبالرغم من استمرار شركة De Beers وحكومة جنوب افريقيا على السواء في جني الارباح من الماس الناميبي ، فقد أفادت التقارير في عام ١٩٧٧ أن الجواهر بدأت تفقد الأهمية بالنسبة الى المعادن الخفيفة واليورانيوم ، وأن أهمية شركة CDM ، فيما يتعلق بناتج شركة De Beers ، آخذة في التضاؤل بصورة تدريجية . بيد أن هناك دلالات تشير الى أنه يجرى وضع الخطط للتعجيل بانتاج الماس في ناميبيا توقعا لاستقلال الاقليم . وقد أفادت التقارير ، على سبيل المثال ، أنه بالرغم من أن الرواسب التي تمتلكها شركة CDM (والتي تقع على مدرجات بحرية في الداخل وفي المنطقة المحاذية للساحل على السواء) يمكن استغلالها لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة فان معظم الاحجار الكريمة ذات القيمة الاكبر يمكن استخراجها خلال فترة أقصر بكثير . وأعلنت شركة De Beers ، أثناء عام ١٩٧٦ "أن التغييرات التي أجريت في مناطق التعدين وفقا لخطة التعدين المتوسطة الاجل " ، قد أدت الى تحول ملحوظ تمثل في انتاج احجار كريمة أكبر وأكثر قيمة ، مع أن مجموع الناتج في ذلك العام بلغ ٦٩ر١ مليون قيراط بالمقارنة مع ٧٥ر١ مليون قيراط في عام ١٩٧٥ .

١٦ - وفي عام ١٩٧٧ ، أعلن السيد هارى أوبنهايمر ، رئيس شركة De Beers ، (وأيضا رئيس شركة Anglo American Corporation) ، اعتزام شركته مواصلة عملياتها في ناميبيا . وأشار الى أن شركة De Beers تعتزم ، بغية تأمين قدر أكبر من القبول لعمليات الشركة ، أن تنشئ فرعا في الاقليم ، يتم تمويله جزئيا من أرباح الماس ، من أجل الاضطلاع بمشاريع جديدة مع ايلاء الأولوية لمشاريع التعدين . واذا ازدهر هذا الفرع ، فستبذل محاولات لاثارة اهتمام المقيمين المحليين بأن يصبحوا من مالكي الاسهم ؛ بيد أن مستقبل المشروع سيعتمد بدرجة كبيرة على النظام السياسي الذى سيعمل في ظله . وفي آب/أغسطس ١٩٧٧ ، أعلن السيد اوبنهايمر أن شركة CDM ستكون ركنا هاما من أركان الاقتصاد الناميبي بعد الاستقلال ؛ وأضاف أن شركة CDM ستقوم ، توقعا منها لذلك الحدث ، بنقل مكتبها الرئيسي من كمبرلي الى ويندهوك .

١٧ - وقد تركز الانتباه على اعتزام شركة CDM مواصلة استغلالها لموارد الاقليم المعدنية حين أعلن في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ أنها ستضطلع بدراسة استقصائية شاملة للمعادن لفترة خمس سنوات ، بتكلفة تقدر بمبلغ خمسة ملايين راند ، لتكميل الاعمال التي نفذتها دائرة المسح الجيولوجي التابعة لحكومة جنوب افريقيا . وستتركز الدراسة الاستقصائية التي ستقوم بها شركة CDM

Digitized by UNOG Library

والتي كان من المقرر أن تبدأ في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، على المناطق الواقعة شرقي ويندهوك وشمالي لوديريتز ، وجنوبي كيتمانشوب وشمالي تسوميب ، والتي يبلغ مجموع مساحتها السطحية ١١٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع . وتأمل شركة CDM ، حسبما جاء في الاعلان ، أن تحفز الدراسة الاستقصائية استكشاف المعادن وأن تؤدي في نهاية المطاف الى اكتشاف مناجم جديدة تعود بالفائدة على " المجتمع بأكمله " .

شركة Johannesburg Consolidated Investment Company, Ltd. (JCI)

١٨ — تتخصص شركة JCI في استغلال الذهب والبلاتين والماس ، وذلك بصورة رئيسية في جنوب افريقيا . ولديها حصة كبيرة في شركة De Beers ، كما تمتلك وتدير منجما للنيكل في روديسيا الجنوبية . وقد أعلنت الشركة ، بالنسبة للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، عن أصول تبلغ قيمتها الاجمالية ٤٣٣ر٦ مليون راند وعن أرباح اجمالية صافية قدرها ٣٠ر٩ مليون راند .

١٩ — وتقوم شركة JCI ، بالاضافة الى تشغيل منجم النحاس في أوتيهازى ، وهو استثمارها الرئيسي في ناميبيا ، بالتنقيب عن اليورانيوم وتفيد التقارير أنها تتمتع بحق التنقيب في مساحة تبلغ ١ر٣ مليون هكتار ، وذلك بصورة رئيسية باسم شركة ناميبية تابعة لها اسمها شركة B and O Mineral Exploration Company (Pty), Ltd. وتقوم شركة B and O بالتنقيب عن النحاس بصورة رئيسية .

٢٠ — أما رأس المال المصرح به لمنجم النحاس في اوتيهازى ، الذى اعد للاستثمار بتكلفة قدرها ٤٠ مليون دولار ، فيقدر بمبلغ ١٢ مليون راند ، وأما رأس ماله المصدر فيقدر بحوالي ٨ر٥ مليون راند . وكان من المتوقع أصلا ان ينتج المنجم حوالي ٤٨٠ ٣٠ طن مترى من مركزات النحاس في السنة ، مما يجعله اكبر منتج للنحاس في الاقليم . وتملك شركة JCI ٦٧ في المائة من أسهم هذا المنجم ، وتمتلك شركة Federale Volksbeleggings (Edms.) (BPK.) (FVB) وهي أيضا احدى شركات جنوب افريقيا ، بقية الاسهم التي حصلت عليها بمبلغ ١ر٣ ملايين راند .

٢١ — وقد بدأ منجم اوتيهازى عملياته التجريبية في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، ثم بدأ تشغيله رسميا في حزيران / يونيه ١٩٧٦ . غير أن بعض الصعوبات التقنية جعلت مجموع الكميات المستخرجة اثناء السنة الاولى من التشغيل تبلغ فقط ثلثي المعدل المستهدف وقدره حوالي ١٠٠ ٠٠٠ طن مترى في الشهر . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، اعلنت شركة JCI أن منجم اوتيهازى قد تكبد خسارة قدرها ٧ر٩ مليون راند اثناء السنة الاولى من تشغيله المنتهية في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، وذلك بسبب استمرار مشاكل الانتاج التي تفاقمت بسبب انخفاض أسعار النحاس في السوق العالمية ؛ وذكرت ان المنجم سيغلق في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ وسيوضع قيد العناية والصيانة الى ان تتحسن الظروف . وقد أفاد المسؤولون بشركة JCI انه اذا طرأت زيادة على اسعار النحاس قدرها ٩٠٠ جنيه استرليني للطن الواحد فسيتمكن المنجم من تغطية

Digitized by UNOG Library

المصروفات ؛ بيد أن سعر الطن ظل ٦٨٠ جنيها استرلينيا في نهاية عام ١٩٧٧ . وسيترتب على اغلاق المنجم تسريح ١٠٢٦ من الافريقيين ، و ٦٨ من الملونين و ١١٠ من البيض .

شركة General Mining and Finance Corporation of South Africa

٢٢ - تعتبر شركة General Mining من اكبر بيوت المال والتعدين في جنوب افريقيا وتملك أسهما في ٣٢ شركة تعمل في ميداني الذهب واليورانيوم . وتسيطر على هذه الشركة (بنسبة ٩ر٤٥ في المائة) مصالح مالية افريكانية تتمثل في شركة Federal Mynbou (BPK.) وهي نفسها شركة مرتبطة بشركة FVB . وفي عام ١٩٧٥ ، اعلنت شركة General Mining أن قيمة الأصول الصافية الجارية تبلغ ١٦٤ر٢ مليون راند وقيمة الارباح الصافية المجمعة تبلغ ٣٢ر٥ مليون راند .

٢٣ - ويعتبر منجم النحاس في كلاين أوب (شركة Klein Aub Copper Company, Ltd.) في جنوب افريقيا) أقدم استثمار لشركة General Mining في ناميبيا ، وهو مشروع صغير نسبيا ، وكان ينتج في عام ١٩٧٧ حوالي ١٤٤ ٩ طنا متريا من النحاس في السنة . بيد أن التقارير تفيد أن شركة General Mining تمتلك امتيازات أخرى في مساحات واسعة تتراوح تقديراتها المختلفة بين ٢٢٠١٥ و ١١٠١٠ من الكيلومترات المربعة ، كما أنها تقوم بالتنقيب بنشاط عن النحاس في عدة مواقع اخرى ، تقع أساسا قرب ويتفيلي . ومما يفوق ذلك أهمية ان شركة General Mining أخذت تعكف بشدة على استغلال اليورانيوم . وتدعي الشركة ، فضلا عن انها تملك ٦ر٨ في المائة من أسهم منجم روسينغ لليورانيوم ، انها اكتشفت مكمنا كبيرا لليورانيوم خاصا بها في جبال لانغر هينريش قرب سواكوبمند . بيد أن الشركة تعتزم ، بسبب صعوبة ايجاد رأس المال اثناء فترة التقلقل الحالية ، ان تؤجل العمل في المشروع الى ان يتقرر مستقبل الاقليم السياسي . وقد ذكر ان مشروع اليورانيوم الناميبي يشير الى اتجاه اوسع ، ضمن مجموعة General Mining ، الى التركيز على موارد الطاقة ، وتفيد التقارير ، على سبيل المثال ، ان الشركة قد زادت ناتجها من اليورانيوم في جنوب افريقيا بنسبة ٢٦ في المائة في عام ١٩٧٦ ، مما يمثل اقل بقليل من نسبة ٤ في المائة من الناتج الاجمالي في العالم الغربي .

مجموعة Kiln Products, Ltd.

٢٤ - ان مجموعة Kiln Products هي اتحاد لشركات من جنوب افريقيا ، بما فيها شركة Anglo American Corporation ، انشئ في عام ١٩٦٩ للحصول على اوكسيد ناتج الزنك من منجم بيرغ اوكاس وتحويله الى اوكسيد الزنك ، وكانت تملك المنجم حينئذ شركة South West Africa, Ltd. (SWACO) (سواكو) في المملكة المتحدة . وتبيع مجموعة Kiln Products كامل ناتجها من اوكسيد الزنك الى شركة Zinc Corporation of South Africa, Ltd. دون غيرها ، وهي مؤسسة شبه حكومية ، لديها بدورها عقد لتوريد كامل احتياجات شركة الحديد والصلب من الزنك .

Digitized by UNOG Library

٢٥ - وفي عام ١٩٧٦ ، قامت مجموعة Kiln Products بتوسيع نطاق استثماراتها في ناميبيا بالحصول على ٢ ٠٥٢ ٨٢٧ سهما من رأسمال شركة سواكو المصدر (٢ ١٢٧ ٢٧٨ سهما) وأفادت التقارير انها مستعدة للحصول بصورة الزامية على أية اسهم متبقية في الوقت المناسب . وبالاضافة الى منجم بيرغ اوكاس ، تسيطر الان مجموعة Kiln Products على منجم القصدير والولفرام التابع لشركة سواكو في براندبرغ الغربية ، وعلى ٢٥ في المائة من الاسهم التي من المفترض ان تملكها شركة سواكو في شركة Tsumeb Exploration Company Ltd. ، و ٢ر٤ في المائة من أسهم شركة Tsumeb Corporation Ltd. (٩٥ ٠٠٠ سهم) . وتمتلك سواكو أيضا امتلاكا مطلقا اراضي تبلغ مساحتها ٢٨٥ كيلومترا مربعا في مقاطعة غروتفونتين ، وكذلك مناطق تعدين وحقوق تنقيب اخرى في كافة أرجاء الاقليم .

٢٦ - وفي عام ١٩٧٥ ، انتجت سواكو ما مجموعه ٣٦ ٥٧٨ طنا متريا من مركزات الزنك والرصاص ، يفترض ان معظمه قد صدر الى جنوب افريقيا ، و ٨٦٣ ٥ طنا متريا من مركزات فانادات الرصاص التي تعتبر سواكو المصدر الوحيد لها في الاقليم . وقد أعلنت سواكو عن ارباح صافية مقدارها ٧٥٨ ١٥١ جنيها استرلينيا ، دفعت منها أرباحا على الاسهم تبلغ ٢٤٢ ٣٨٠ جنيها استرلينيا الى مالكي الاسهم .

المنظمات شبه الحكومية في جنوب أفريقيا

٢٧ - ان المنظمتين شبه الحكوميتين التابعتين لجنوب افريقيا والعاملتين في استغلال المعادن الخسيسة هما شركة ISCOR وشركة IDC .

٢٨ - وتملك شركة ISCOR وتقوم بتشغيل منجم روش بينا للزنك الواقع قرب لود يريتز ومنجم يويس للقصدير الواقع في دامارالاند . ويعتبر منجم روش بينا المنتج الرئيسي للزنك في الاقليم ، وقد انتج في عام ١٩٧٢ من مركزات الزنك ما مقداره ٢٣ ٥٧٢ طنا متريا شحنت جميعها الى جنوب أفريقيا ، مما حقق لجنوب افريقيا ، حسب ما تردد ، وفورات من القطع الاجنبي تبلغ ٧ ملايين راند . وقد وفى هذا الانتاج ، بالاضافة الى ناتج منجم بيرغ اوكاس (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه) ، بكافة احتياجات جنوب افريقيا من الزنك . وقد ذكر ان منجم يويس يورد حوالي ٦٣ في المائة من احتياجات شركة ISCOR السنوية من الزنك . وفي الفترة ١٩٧٠/١٩٧١ ، صدّرت الشركة ٢٧٨ ١ طنا متريا من مركزات القصدير الى جنوب افريقيا .

٢٩ - وتملك شركة IDC ٢٥ في المائة من اسهم منجم أواميتس للنحاس الذى تسيطر عليه مصالح كندية ، و ٢ر١٣ في المائة من أسهم شركة Rossing Uranium Ltd. . ويرد فيما يلي موجز للمعلومات المتوفرة عن مشروع اواميتس ، وهو اكبر مشروع لاستغلال المعادن الخفيفة تم الاضطلاع به في الاقليم في السنوات الاخيرة .

Digitized by UNOG Library

جيم - المصالح الكندية

٣٠ - لقد اصبحت شركة Falconbridge Nickel Mines من كندا ، في السنوات الاخيرة ، من اكبر مستغلي موارد ناميبيا الطبيعية . وهي تملك وتقوم بتشغيل منجم اوميتس للنحاس كما تفيد التقارير بأنها تقوم بالتنقيب عن اليورانيوم .

٣١ - وقد تم تسجيل شركة Falconbridge في كندا في عام ١٩٢٨ . ولهذه الشركة ، فضلا عن استثماراتها الواسعة النطاق في كندا ، استثمارات في الجمهورية الدومينيكية ، وجنوب افريقيا وناميبيا وتشترك في انشطة استكشافية في استراليا وجنوب افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها . وفي عام ١٩٧٥ ، اعلنت الشركة عن اصول جارية تبلغ ٢٦٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وعن استثمارات في شركات مرتبطة بها وشركات اخرى يبلغ مجموعها ٣٨ر٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ وقد بلغ صافي ايراداتها ٣ر٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٣٢ - ترد المعلومات المتوفرة عن منجم اوميتس للنحاس في التقرير السابق للجنة الخاصة (د) . وقد بدأ هذا المنجم الانتاج في عام ١٩٧١ بتكلفة قدرها ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وهو ثاني اكبر مصدر للنحاس في الاقليم . وفي عام ١٩٧٦ ، بلغ الانتاج ٧٠٠٠٠ طن مترى من النحاس الذى يمكن استخراجه ، وأفادت تقارير غير رسمية ان الايراد السنوى بلغ حوالي ١٠ ملايين راند . وورد في أحد التقارير ان من المقدر أن تنفذ احتياطيات المنجم من النحاس ، البالغة ٤ر٧ مليون طن مترى ، خلال فترة تتراوح بين ثماني وتسع سنوات .

٣٣ - ويدفع منجم اوميتس ، لأنه أحد أكثر مناجم المعادن الخسيسة في الجنوب الافريقي اعتمادا على الآلات ، اجورا تمثل نسبة مئوية منخفضة نسبيا من ايراده حتى بالمعايير المحلية ، مما يجعل مساهمته في رفاه السكان الافريقيين تافهة .

٣٤ - وتملك شركة كندية ثانية ، هي شركة Rio Algom, Ltd. ، وهي شركة تابعة لشركة Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd. التي تملكها المملكة المتحدة ، نسبة ١٠ في المائة من الاسهم العادية لمنجم روسينغ لليورانيوم (انظر الفقرة ٥ أدناه) . وهي تعمل بصورة رئيسية في مجال استكشاف واستخراج اليورانيوم وانتاج الفولاذ غير القابل للصدأ .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، المرفق الثاني ، الفقرة ٣٧ .

Digitized by UNOG Library

دال ـ مصالح الولايات المتحدة

٣٥ ـ تعتبر شركة AMAX وشركة Newmont Mining Corporation الشركتين الرئيسيتين من الولايات المتحدة العاملتين في مجال التعدين في ناميبيا ، وتملك كل منهما ٢٩ر٦ في المائة من اسهم شركة Tsumeb Corporation وتوظف شركة AMAX ، التي تم تسجيلها في عام ١٨٨٧ باسم شركة American Metal Climax Company, Ltd. استثمارات واسعة النطاق في كافة أرجاء الولايات المتحدة ، وكندا ، وافريقيا ، بما فيها جنوب افريقيا ، واستراليا . وفي عام ١٩٧٥ ، بلغ صافي ايرادها ٤ر١٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولشركة Newmont ايضا استثمارات على نطاق عالمي في الذهب واليورانيوم والنحاس والزنك . وقد اعلنت في عام ١٩٧٥ عن ايراد صاف اجمالي قدره ٩ر٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة بعد دفع ضرائب في الولايات المتحدة وغيرها بلغت ٢ر٢٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

٣٦ ـ أما شركة Tsumeb فتملك وتشغل أربعة مناجم في الاقليم (احدها بالاشتراك مع شركة سواكو) ويمثل انتاجها اكثر من ٨٠ في المائة من انتاج ناميبيا من المعادن الخسيسة واكثر من ٢٠ في المائة من مجموع صادراتها السنوية . وهي اكبر مستخدم لليد العاملة الافريقية (٣ ٩٠٠ رجل) وثاني اكبر دافع للضرائب بعد شركة CDM . وتنتج شركة Tsumeb الكادميوم ، والنحاس ، والرصاص ، والفضة ، والزنك ، وتقوم بتشغيل المسبك الوحيد في ناميبيا ، الذى يقوم أيضا بتحضير مركزات من مصادر خارجية . ويقدر حاليا ان المنجم سيظل صالحا للاستغلال لفترة ١٥ سنة .

٣٧ ـ وقد طرأت تقلبات كثيرة ، عبر السنوات القليلة الماضية ، على البيانات المالية الصادرة عن شركة Tsumeb ، وذلك بسبب تأثرها بانخفاض أسعار المعادن . وفي عام ١٩٧٤ ، بلغ الايراد ٧٣ مليون راند وبلغ صافي الدخل ٥ر١٤ مليون راند ، لكن الارقام المقابلة في عام ١٩٧٥ كانت ، بسبب انخفاض أسعار المعادن ، ٥٥ مليون راند وخسارة صافية قدرها ١٥٨ ٠٠٠ راند . وفي عام ١٩٧٦ ، انخفض الايراد مرة أخرى الى ٤٥ مليون راند ، لكن طرأ تحسن على صافي الدخل الذى ارتفع الى ٤٠ ٠٠٠ راند . ويفيد تقرير الشركة لعام ١٩٧٦ أن الايراد قد انخفض بسبب وقف العمليات بصورة مؤقتة في منجمي كومبات وأسيس أوست اللذين لم يحققا ربحا حسب اسعار السوق . ومع أن شركة Tsumeb لم تعلن عن ارقام المبيعات المفصلة لعام ١٩٧٦ ، فقد انخفض مجموع مبيعات الرصاص والنحاس والزنك بنسبة ٣٥ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة . وقد بلغت مبيعات الرصاص المنقى ٢٩٢ ٣٤ طنا متريا (٥٢ ٦١٨ طنا متريا في عام ١٩٧٥) ؛ وبلغت مبيعات النحاس المنفط ٨٦٨ ١٩ طنا متريا (٣١ ٠٢٦ طنا متريا في عام ١٩٧٥) وبلغت مبيعات الزنك (المركز) ٨١٤ ١ طنا متريا (١ ٥٤٢ طنا متريا في عام ١٩٧٥) .

٣٨ ـ وخلال عام ١٩٧٦ ، واصلت شركة Tsumeb ، بالرغم من الانخفاض الذى طرا على ايراداتها ، تنمية احتياطات المعادن الخسيسة ذات الدرجة العالية الموجودة في أسيس ويست ، وهي امتداد لمنجم كومبات من المقرر أن يبدأ تشغيله في عام ١٩٧٨ . ومن المزمع ايضا اعادة فتح منجمي أسيس أوست وكومبات في عام ١٩٧٨ . ومن المقدر أنه توجد في منجم أسيس ويست احتياطات

Digitized by UNOG Library

من الركاز تبلغ ٤ر١ مليون طن متري منها نسبة ٧ر٧٨ في المائة من النحاس و ٤ر٣٣ في المائة من الرصاص . وقد أعلنت شركة Tsumeb أيضا أنها قد خصصت مبلغ ٥ر٦ مليون راند لانفاقها عام ١٩٧٧ وأنها تواصل الاستكشاف في مناطق أخرى من الاقليم وذلك بصورة رئيسية في جبال أوتافي . وقد اضطلعت شركة Tsumeb أيضا ، أثناء عام ١٩٧٦ ، بمشروع مشترك مع شركة Anglo American Prospecting Services (Pty.) Ltd. الجنوب أفريقية لاستكشاف منطقة أوتيوسوندو .

٣٩ - وتحاول شركة Tsumeb ، منذ عام ١٩٧٦ ، أن تغير صورتها كمستغل لليد العاملة الافريقية وذلك بتعديل ممارساتها التوظيفية وزيادة أجور عمالها الافريقيين . ويفيد التقرير السنوى لعام ١٩٧٦ أن شركة Tsumeb قد منحت استثناءات معينة من لوائح التعدين ، سمح لها بمقتضاها بايلاء الافريقيين الذين يعملون في باطن الأرض مزيدا من المسؤولية وبتدريب حرفيين افريقيين . وقد زادت شركة Tsumeb أيضا الأجر الأدنى الذى يتقاضاه الافريقيون لدى بدء العمل بنسبة ٤٩ في المائة ، وتبرعت بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ راند لانشاء مرفق رياضي أفضل للأفريقيين ، وكذلك بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ راند لانشاء ثلاث غرف للدراسة في تسوميب ستشكل جزءا من أول مدرسة ثانوية للأفريقيين في الجزء الشمالي من الاقليم . وهذه النفقات ، التي يبلغ مجموعها ٥٠ ٠٠٠ راند ، هي المصروفات الرأسمالية الوحيدة التي أعلن عنها لصالح الافريقيين وبلغت أقل من ١ في المائة من مجموع الانفاق الرأسمالي لشركة Tsumeb في تلك السنة (٦ر٥ مليون راند) .

٤٠ - ومن شركات الولايات المتحدة الاخرى التي لها مصالح في ناميبيا شركة Nord Resources Corporation ، وشركة Bethlehem Steel Corporation وشركة Zapata Corporation . وفي عام ١٩٧٢ ، اتفقت شركة Nord Resources وشركة Bethlehem Steel (التي تعمل في الاقليم عن طريق شركة محلية تابعة لها تعرف باسم شركة EBCO Mining Company) ، على الاضطلاع بمشروع مشترك (٦٠ و ٤٠ في المائة على التوالي) لاعداد واستخراج احتياطيات التنغستن الكامنة في ملكية كرانتزبيرغ . وفي عام ١٩٧٦ ، كان يجرى استخراج التنغستن بمعدل قدره ٣٠٥ أطنان مترية في اليوم .

٤١ - وقد تم تسجيل شركة Nord Resources في عام ١٩٧١ ، وهي تعمل بصورة رئيسية في مجال استغلال المعادن في أماكن أخرى في افريقيا وكذلك في أمريكا الشمالية وامريكا الجنوبية . وقد بلغت ايرادات الشركة من مختلف ممتلكاتها ، بما في ذلك ممتلكاتها في ناميبيا ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، مبلغ ٢ر٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة وبلغ صافي دخلها ٣١ ٢٥٥ من دولارات الولايات المتحدة ، مما خفض العجز الذى كانت تعانيه الى ٨ ٦٧ ٨١١ من دولارات الولايات المتحدة .

٤٢ - وتشمل عمليات شركة Bethlehem في ناميبيا امتيازا لاستغلال ركاز الحديد والنحاس في منجم كاوكوفيلد الذى تخلت عنه بوصفه غير مربح من الناحية الاقتصادية وامتيازا للتنقيب عن فلوريد

Digitized by UNOG Library

الكالسيوم الملّورى في غروتفونتين حصلت عليه في عام ١٩٧١ . وستقوم شركة Bethlehem Steel بتعدين الرواسب القابلة للاستغلال في الامتياز الثاني ، الذى تفيد التقارير أنه مشروع مشترك مع شركة Tsumeb .

٤٣ - وتعمل شركة Zapata Corporation في ناميبيا عن طريق شركة كندية تابعة لها تعرف باسم Granby Mining Corporation ، حصلت في عام ١٩٧٣ على عملية جوفية لتعدين النحاس في اونغانيا . وفي عام ١٩٧٦ ، ذكر أن منجم اونغانيا قد انتج ، بعد أن كان قيد العناية والصيانة ، ٢٠٠٠ طن مترى من النحاس .

٤٤ - وقد تم انشاء شركة Zapata Corporation في عام ١٩٧٤ ، بوصفها شركة حفر غير بحرية وقد تفرعت منذ ذلك الحين الى مختلف المجالات ، بما في ذلك الفحم واستخراج النحاس وصيد الاسماك . ويوجد مقر الشركة في هيوستون (تكساس) كما توجد مكاتبها الفرعية وقواعدها أو مصانعها في ١٦ بلدا . وفي عام ١٩٧٧ ، أعلنت الشركة عن ايرادات قدرها ٤٣٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، مما يمثل زيادة قدرها ١١ في المائة على ايراداتها لعام ١٩٧٦ ، وعن دخل صاف قدره ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة وعن أصول اجمالية تزيد على بليون من دولارات الولايات المتحدة . ولم يرد في التقرير السنوى لعام ١٩٧٧ أى ذكر لاستثمارات الشركة في ناميبيا .

هاء - المصالح المتعددة الجنسية في مجال اليورانيوم

٤٥ - يجتذب اليورانيوم ، وهو أكثر المعادن المطلوبة في ناميبيا ، أكبر عدد من المستثمرين الجدد . وتفيد التقارير أن معظم شركات التعدين التابعة لجنوب أفريقيا ، وكذلك شركات التعدين من كندا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة تقوم بالتنقيب عن اليورانيوم في منطقة يقدر أن مساحتها تبلغ ١١٥٠٠ كيلومتر مربع تقريبا (انظر الخريطة) في صحراء ناميب التي تقع خلف خليج والفيس وسواكوبموند ، فضلا عن شركة RTZ التابعة للمملكة المتحدة ، التي بدأت باعداد رواسب منجم روسينغ للاستغلال في عام ١٩٦٦ ، وكانت قد استثمرت في الاقليم بحلول عام ١٩٧٧ ما يبلغ مجموعه ٢٥٠ مليون جنيه استرليني . ويعتقد علماء الجيولوجيا بأنه توجد رواسب محتملة من اليورانيوم ضمن الوطن المقترح للداماراً . ومع أن جنوب افريقيا قد حظرت نشر أية معلومات عن حجم رواسب اليورانيوم في الاقليم ، فقد ذكر أن الاحتياطيات الموجودة في منجم روسينغ لوحده تزيد عن ١٠٠٠٠٠ طن مترى . واذا ثبت وجود احتياطيات جديدة كبيرة ، فستلي ناميبيا الولايات المتحدة وكندا بوصفها ثالث أكبر مصدر لليورانيوم في العالم الغربي .

٤٦ - وقد تسارعت عملية استكشاف واستغلال رواسب اليورانيوم في الاقليم نتيجة لعوامل مختلفة ، من بينها ازدياد سعر اليورانيوم الى خمسة أمثاله عبر السنوات القليلة الماضية ، والاتجاه العالمي

Digitized by UNOG Library

NAMIBIA – SEARCH FOR URANIUM

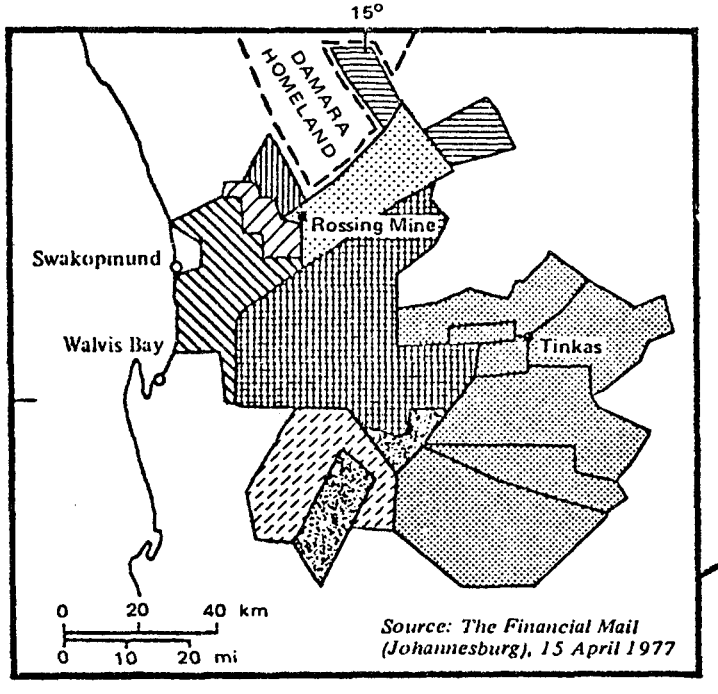

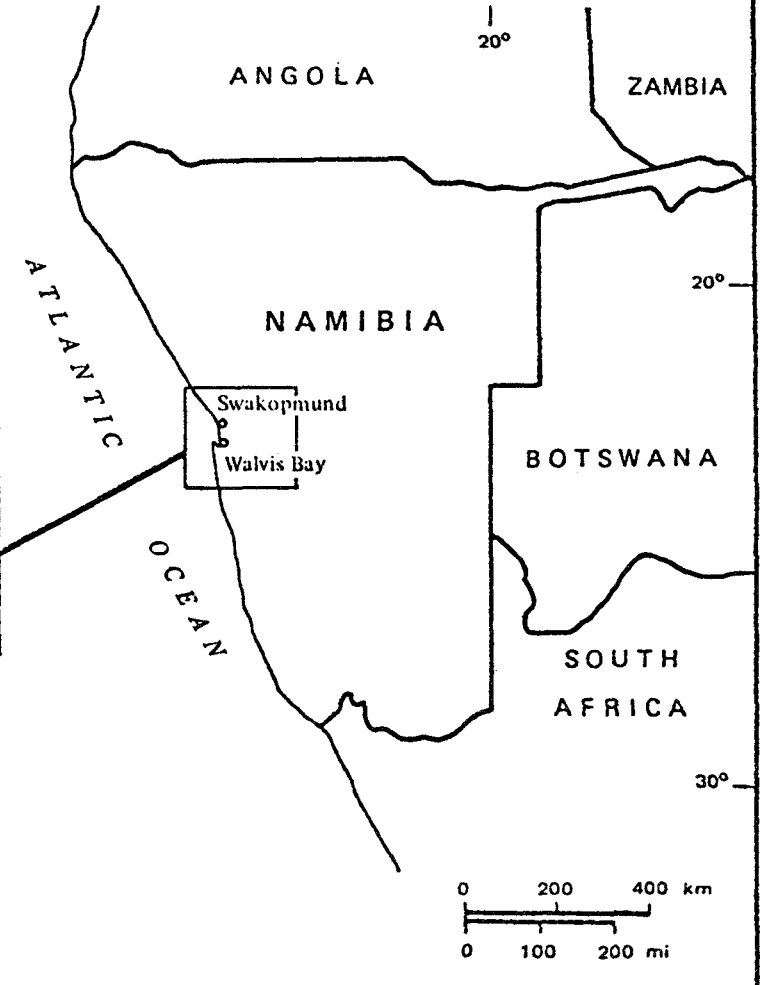

- General Mining and Finance Corporation, Ltd.
- Anglo-American Corporation of South Africa, Ltd.
- Johannesburg Consolidated Investment Company Ltd.
- Société nationale des pétroles d'Aquitaine
- Falconbridge Nickel Mines, Ltd.
- Gold Fields of South Africa, Ltd.
- Union Corporation, Ltd.
- Rio Tinto-Zinc Corporation Ltd.
- Westwind Ventures

The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations

MAP NO 2962
JANUARY 1978
UNITED NATIONS

Digitized by UNOG Library

صوب الطاقة والأسلحة النووية ؛ والأمل الذى يعقده المجتمع التجارى الدولي على ارتباط مستقبل ناميبيا السياسي بالعالم الغربي . ويعتقد بوجه عام أن الجهود الغربية الرامية الى اقامة حكومة " معتدلة " ، كحل للحالة السياسية القائمة في ناميبيا ، دافعها أساسا ثروة الاقليم المعدنية ، لاسيما احتياطياته من اليورانيوم . وبالاضافة الى ذلك ، يعتقد أن جنوب افريقيا تشجع الاستثمار الاجنبي في ناميبيا بعرض ترتيبات ضريبية مواتية وتمويل كبير عن طريق شركة IDC وكذلك اعتمادات رأس المال المشطوبة لمدة ثلاث سنوات . وتحاط تفاصيل هذه الترتيبات بستار كثيف من الكتمان .

٤٧ - وتعتبر رواسب اليورانيوم الناميبية ، فضلا عن أهميتها الاقتصادية ، ذات أهمية خاصة لجنوب أفريقيا . وقد ذهب البعض الى أن جنوب أفريقيا لا تأمل فحسب في الاستفادة من وضعها بوصفها مصدرا رئيسيا من مصادر اليورانيوم لتوثيق علاقة البلدان ذات القدرة النووية بالاقتصاد القائم على الفصل العنصرى وفي تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الطاقة (مما يضعف تأثير أى حظر محتمل على تصدير النفط اليها) ، بل تعتزم أيضا ان تستعمل هذه الاحتياطيات لصنع اليورانيوم المزود الذى يمكن استعماله في الاسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، أعلنت منظمة " سوابو " أنه من المتوقع أن يتم الحصول من منجم روسنغ على نسبة ٥ في المائة من اليورانيوم الذى سيتم تزويده في مصنع التزويد النموذجي الواقع في بيلابيندا في جنوب أفريقيا ، والذى من المقرر أن يبدأ تشغيله في عام ١٩٨٦ .

٤٨ - ولا تراعي الخطط الحالية لاستغلال اليورانيوم ، كما هي الحال بالنسبة للمعادن الخسيسة والماس ، المصالح المقبلة للاقليم وشعبه . فقد جاء ، على سبيل المثال ، في مقال نشر في عدد حزيران/ يونيه - تموز/يوليه ١٩٧٧ من صحيفة " ساثرن أفريكا " (نيويورك) ما يلي : (أ) ان المياه اللازمة لمشروع روسينغ يتم توريدها الى المنجم من بحيرة جوفية بكميات تجعل المعنيين بحفظ البيئة يخشون نضوب موارد ناميبيا القيمة من المياه خلال سنوات قليلة ؛ (ب) تشكل الفضلات المشعة خطرا كبيرا على السكان ، (ج) ان القنوات التي يجرى بناؤها لنقل المياه من سد نهر كونين الى المناطق المنتجة لليورانيوم ستزيل عمليا مرتع الحيوانات المخصص للصيد الواقع في ايتوشا بان ، وهو واحد من أفضل ثلاثة مراتع في أفريقيا .

انشطة التنقيب والتعدين

٤٩ - من بين العدد الكبير من شركات جنوب أفريقيا التي تقوم بالتنقيب عن اليورانيوم في ناميبيا ، شركة Anglo American Corporation ، وشركة General Mining ، وشركة Gold Fields of South Africa, Ltd. ، وشركة JCI ، وشركة Union Corporation, Ltd. ؛ وشركة Westwind Ventures ومن الشركات الاجنبية الاخرى المعنية شركة Société nationale des pétroles d'Aquitaine وشركة Minatome S.A. ، وهي شركة تابعة للشركة الفرنسية للنفط ؛ وشركة Falconbridge Nickel Mines . وقد سبق ان اعلنت احدى شركات جنوب افريقيا ، وهي شركة General Mining ، أن لديها احتياطيات من الركاز ممكن استخراجها ومثبت وجودها في رواسب

Digitized by UNOG Library

لانفير هاينريش قرب سوكوبموند . وتفيد التقارير أن درجة هذه الاحتياطيات ترقى الى رطلين من كل طن من اليورانيوم ، اى انها اعلى بكثير من متوسط درجة الاحتياطيات في منجم روسينغ وقدرها ٠ر٨ رطل من كل طن .

شركة Rössing Uranium, Ltd.

٥٠ — ان شركة Rossing Uranium هي الشركة الوحيدة التي تنتج اليورانيوم بالفعل في ناميبيا . ويشمل مالكو اسهمها شركة RTZ ، وشركة General Mining ؛ وشركة IDC ، وشركة Rio Algom وهي شركة كندية تابعة لشركة RTZ ؛ وشركة Total Compagnie minière et nucléaire (CMN) من فرنسا . ويفيد أحد المصادر أن شركة Minatome S.A. هي من المساهمين أيضا . وفي عام ١٩٧٥ ، قامت شركة RTZ ، بغية اكمال تمويل منجم روسينغ ، بتخفيض مساهمتها الأصلية في الشركة من ٦ر٣٥ في المائة الى ٢ر٤٥ في المائة ، مما جعل حقوقها في التصويت تقتصر على نسبة ٧ر٢٥ في المائة فقط . ونتيجة لذلك ، يمكن لأصوات شركات جنوب افريقيا وبالتالي لمصالح حكومة جنوب افريقيا أن تتغلب على أصوات الشركة .

٥١ — وقد أظهرت المعلومات المتوفرة ، كما لوحظ أعلاه ، أن الاحتياطيات الموجودة في منجم روسينغ تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ طن مترى من خام اليورانيوم المنخفض الدرجة (٠ر٠٣ في المائة) مما يجعل المنجم قابلا للاستغلال لفترة تتراوح بين ٢٥ و ٨٠ سنة . وكان من المخطط أصلا أن تبدأ العمليات الكاملة في عام ١٩٧٦ بحيث يبلغ الانتاج ، بحلول الثمانينات ، ١٢١ ٩٢٠ طنا متريا من الخام ، يستخلص منها ٥ ٠٨٠ طنا متريا من اوكسيد اليورانيوم في السنة ، تقدر قيمتها بحوالي ١٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا . وقد نقحت تقديرات الانتاج فيما بعد بحيث زيدت الى ما يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ طن مترى في السنة مما يجعل منجم روسينغ اكبر منتج لأوكسيد اليورانيوم في العالم بحلول عام ١٩٨٠ . بيد أن الانتاج لم يبلغ في عام ١٩٧٧ ، بسبب صعوبات تقنية ، سوى ٧٥ في المائة من الرقم الكلي المستهدف . وافادت التقارير أن عمليات التعدين في المواقع المكشوفة سيستمر كما كان مقررا ، ولكن البدء بعمليات التعدين الجوفية ، التي ستنتج خاما أعلى درجة ، قد أجل لفترة تبلغ حوالي ١٨ شهرا . وتردد أن هذا التأخير يؤثر بصفة خاصة على المملكة المتحدة التي كان من المقرر أن تشترى الوكالة التابعة لها ، British Nuclear Fuels ، في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٢ ، ٦٢٠ ٧ طنا متريا من أوكسيد اليورانيوم تقدر قيمتها بمبلغ ٤٠ مليون راند . ويعتقد أيضا أن هذا التأخير ، الذى ذكر أنه اضطر المملكة المتحدة الى استخدام مخزونها الخاص واستيراد اوكسيد اليورانيوم من النيجر للوفاء بالتزاماتها ، يؤثر ايضا على فرنسا واليابان ، وهما البلدان الاخران اللذان عرف أنهما متعاقدان على الشراء . وكانت اليابان قد تعاقدت على شراء ٤٦٣ ٨ طنا متريا خلال السنوات القليلة المقبلة . بيد أن

Digitized by UNOG Library

اليابان ذكرت في الجمعية العامة(هـ) ، في عام ١٩٧٧ ، ان الشركة اليابانية المعنية قد قررت أن تتحفظ على العقد لتكفل عدم استيراد اليورانيوم في ظل الظروف السائدة . وتردد أن هذا التأخير يمكن أيضا ان يفرض ارتفاعا في السعر الحر السائد في السوق الذى ارتفع بحلول نهاية عام ١٩٧٧ الى ٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للرطل الواحد .

٥٢ - لم يترتب على اخفاق شركة Rossing في التوصل الى الانتاج الكامل حسب الموعد المقرر وعلى ضرورة اجراء تصحيح تقني سوى آثار مالية مؤقتة بالنسبة لمالكي الاسهم . ومع انه قدر أصلا أن انخفاض تكاليف الانتاج المنخفضة ، الذى يعزى جزئيا الى استغلال اليد العاملة الافريقية ، سيمكن مجموعة RTZ من استعادة استثمارها الاصلي في غضون سنتين أو ثلاث سنوات بعد بدء الانتاج الكامل ، فان المنجم لم يكن قد حقق ، بحلول شهر أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، تدفقا نقديا ايجابيا ، واعتبر أن من غير المحتمل ان يساهم مساهمة كبيرة في ايرادات مجموعة RTZ في المستقبل القريب . وقد ذهب أحد التقارير الى أن الارباح التي ستتحقق من الانتاج الكامل لمدة سنتين متواصلتين ستمكن منجم روسينغ من التخلص من عبء الفائدة ، لاسيما ان المنجم قد اعتبر اصلا صالحا للاستغلال عندما كان سعر اليورانيوم يتراوح بين ٥ و ٨ من دولارات الولايات المتحدة للرطل الواحد ، وهو السعر الذى ظل سائدا حتى نشوب أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ .

٥٣ - وفي عام ١٩٧٥ ، بلغ ايراد المبيعات لمجموعة RTZ ١ ١٨٤ مليون جنيه استرليني في حين بلغت أرباحها الاجمالية ، بعد دفع الضرائب ، ٨٥ مليون جنيه استرليني . وذكر أن اليورانيوم شكل نسبة ٥ في المائة من أصول المنتجات وأن شركة Rio Algom ، وهي شركة كندية تابعة لها ، كانت الشركة الوحيدة المنتجة ضمن المجموعة . وبالنظر الى المنجم الذى فتحته حديثا مجموعة RTZ في استراليا ، والى حصتها في منجم روسينغ ، يمكن لهذه المجموعة أن تصبح ، خلال سنوات قلائل ، أكبر مصدر منفرد لليورانيوم في العالم الغربي ، اذ أنها ستنتج ٣٠ مليون رطل سنويا بحلول الثمانينات .

٥٤ - وتشير التقارير الى انه من المتوقع ان لا يستخدم المنجم سوى ٩٠٠ من الافريقيين ، و ٣٥٠ من الملونين ، و ٣٥٠ من البيض . وستقدم للبيض مرافق سكنية في حي سكني جديد في سواكوبموند ؛ وسيتم اسكان العمال السود في مشروع سكني في بلدية اراندس ، يقع على مسافة ٩ كيلومترات من المنجم ؛ وستقدم للملونين مساكن في بلدية تسماريسكا . ومعظم العمال الافريقيين هم من عمال الاوفامبو الرحل .

(هـ) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة ٤٢ ، الفقرة ٣٦ .

Digitized by UNOG Library

٣ ـ استغلال موارد مصائد الأسماك

٥٥ ـ يعتبر صيد الأسماك القطاع الرئيسي الآخر في اقتصاد ناميبيا الذى تسيطر عليه المصالح المالية الجنوب أفريقية . وفيما عدا مصنع واحد يسيطر عليه الناميبيون البيض ، فان جميع مصانع تعليب الاسماك وتحضيرها الواقعة في منطقة خليج والفيس ، حيث تتركز هذه الصناعة ، هي فروع لشركات جنوب افريقيا أو شركات تابعة لها ، ومن أهمها شركة Marine Products, Ltd. ، التي تسيطر على ثلاثة مصانع . ويتم تحويل جميع الارباح الى جنوب أفريقيا ، باستثناء أجور ٧٠٠ من عمال الأوفامبو الرحل العاملين في وظائف ذات أجور منخفضة في مصانع تحضير الأسماك أو على متن زوارق صيد الأسماك . وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٧٢ حتى نهاية عام ١٩٧٦ ، عندما استهلكت الموارد البحرية بسبب سوء استغلالها المستمر من جانب هذه الشركات ، بلغ متوسط الحصيلة السنوية للصناعة من ١٠٠ الى ١٢٠ مليون راند في السنة . ولا يوجد صيد للأسماك على نطاق صغير سواء من جانب البيض أو من جانب الافريقيين ، كما أن السمك الطازج لا يتوفر للبيع في ويندهوك .

٥٦ ـ وفي شهر آب/ أغسطس ١٩٧٧ ، اتخذت حكومة جنوب أفريقيا ، لأسباب سياسية واستراتيجية وكذلك لاسباب اقتصادية ، خطوات للسيطرة على منطقة خليج والفيس قبل استقلال ناميبيا . فقد أصدرت تشريعا يقضي بفصل خليج والفيس عن الاقليم ودمجه بمقاطعة الكاب في جنوب افريقيا . وكانت هذه الخطوة موضع استنكار المجتمع الدولي ، لاسيما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذى ذكر أنه لا يمكن لاستقلال ناميبيا ان يكون كاملا دون استعادة خليج والفيس من سيطرة جنوب أفريقيا (A/AC.131/67) .

٥٧ ـ ان تجاهل جنوب أفريقيا لمصالح الشعب الناميبي ، الذى أظهرته بصورة منتظمة طوال احتلالها غير الشرعي للاقليم ، يتضح بجلاء في استغلال موارد مصائد الأسماك . وكما هو الحال في جنوب افريقيا نفسها ، حيث تقل كثيرا كمية الأحياء البحرية الموجودة في المياه العميقة ، تخضع هذه الصناعة لوزارة الشؤون الاقتصادية لجنوب أفريقيا في بريتوريا ، التي يتمثل أحد أهدافها في ضمان تلبية احتياجات جنوب افريقيا قبل السماح بتصدير الاسماك الناميبية . وهكذا ظلت الوزارة ، حتى نهاية الستينات ، عندما عانت صناعة صيد الاسماك الناميبية أزمتها الاولى ، تزيد بصورة منتظمة حصص الأسماك المطلوبة حتى ادى الافراط في صيد الاسماك الى انخفاض كمية الاسماك المصادة ، كما أن تخفيض الحصص بعد ذلك ، اثناء السنوات القليلة التالية لم يكن كافيا لاتاحة تجدد الانواع التي تعرضت للصيد المفرط ، لا سيما سمك البلشار . ولذا لم يبلغ محصول صيد اسماك البلشار في السبعينات الحصة المسموح بها قط (انظر الجدول ٢ أدناه) .

٥٨ ـ وفي عام ١٩٧٧ ، افادت التقارير أن توازن الأحياء البحرية قد اختل ، بسبب تجدد صيد الأسماك المفرط ، وان الصناعة بكاملها معرضة لخطر الانهيار الوشيك . وقد خفضت حصة سمك البلشار في محاولة جذرية ومتأخرة لمعالجة الحالة ، الى ٢٠٣ ٢٠٠ طن مترى ، بالمقارنة مع ٤٧٧ ٥٢٠ طنا

Digitized by UNOG Library

متريا في السنوات الثلاث السابقة ، وتوقفت سبعة من مصانع تعليب الاسماك التسعة في خليج والفيس عن الانتاج بوصف ذلك تدبيرا لصيانة الاسماك . وكان لهذا التخفيض أثر شديد على ايـــرادات المصانع التي كان من المتوقع ان ينخفض مجموع دخلها بنسبة ٥٠ في المائة عما بلغه في السنـــة السابقة (٨٨ر٨ مليون راند) . والأهم من ذلك أن نسبة مئوية كبيرة من القوى العاملة من عمـــال الأوفامبو قد سرحت ، ويفترض أن العمال المسرحين عادوا الى اوفامبولاند حيث لا تتوفر سوى فرص قليلة للعمالة .

٥٩ — وقد أثر انخفاض حصيلة الاسماك المصادة على ناتج أسماك البلشار المعلبة ، التي تصدر نسبة ٤٥ في المائة منها الى جنوب أفريقيا ، وكذلك على ناتج زيت السمك ومسحوق السمك . وفـي عام ١٩٧٧ ، اضطرت جنوب افريقيا ، نتيجة لانخفاض الناتج الناميبي ، الى استيراد ما لا يقـل عن ١٤ ٠٠٠ طن مترى من مسحوق السمك من مصادر غير ناميبية بأسعار أعلى بكثير .

٦٠ — وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، مدت حكومة جنوب أفريقيا حدود مياهـهـــا الاقليمية الى ٢٠٠ ميل ، مما أثر على خليج والفيس وكذلك على جزر بينغوين البالغ عددهـــا ١٣ جزيرة ، والتي لم تتم تنميتها بعد . وتعتبر هذه المنطقة اغنى جزء من مواقع صيد الاسماك البحرية في ناميبيا .

الجدول ٢

ناميبيا — حصيلة الاسماك المصادة في المياه العميقـــة ١٩٧٢ — ١٩٧٧

(بالأطنان المتريـــة)

السنـــة	البلشـــار	الانشـــوفة	سمك التن	السمك ذو العين الحمراء / سمك الاسقمري	المجمـــوع
١٩٧٢	٣٦٣ ٧٠٦	١٤٤ ٥٥٨	١٦ ٠١٦	٥٦٤	٥٢٤ ٨٤٤
١٩٧٣	٣٩٥ ٩٨٩	٣٠١ ٧٤٦	٦ ٨٩٥	٢ ٣٤٥	٧٠٦ ٩٧٥
١٩٧٤	٥٥٦ ٨١٢	٢٥٤ ٦٠٧	٢٥ ١١٥	٩٤٢	٨٣٧ ٤٧٦
١٩٧٥	٥٤٥ ٤٢٥	١٩٤ ٣٦٧	٨ ٩٠٩	١٠ ٥٢٤	٧٥٩ ٢٢٥
١٩٧٦	٤٤٧ ٣٠٠	٩٤ ١٢٢	١٩ ٥٧٢	١١ ٥٣٥	٥٧٢ ٥٢٩
١٩٧٧	١٩٤ ٢٧٥	١٢٤ ٥٢٦	٨٢ ٥١٣	١ ٠٠٨	٤٠٢ ٣٢٢

المصدر : صحيفة " ناميب تايمز " ، خليج والفيس ، ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث *

برمودا

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١
١ - لمحة عامة	٢ - ٦
٢ - التنمية العقارية	٧ - ١٥
٣ - السياحة	١٦ - ٢٣
٤ - التطورات المالية	٢٤ - ٣٥

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1223 .

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١ - يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) معلومات أساسية عن الأوضاع الاقتصادية في برمودا ، مع الاشارة بوجه خاص الى المصالح الاقتصادية الأجنبية . وكذلك تتضمن ورقة العمل الأخيرة المعدة لتقديمها الى الدورة الحالية للجنة الخاصة ، معلومات حديثة عن الأوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (انظر الفصل الحادى والعشرين من هذا التقرير) (ب) وتشير هذه الورقة بوجه خاص الى ذلك الجزء من الكتاب الأخضر عن منح الاستقلال لبرمودا والذى يتناول المسائل الاقتصادية ، وتتضمن وصفا لآثار بعض الاضطرابات المحلية التي وقعت في عام ١٩٧٧ على القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تنشط فيها المصالح الاقتصادية الأجنبية . وترد أدناه معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية في برمودا .

١ - لمحة عامة

٢ - بلغ عدد السكان المدنيين المقيمين في الاقليم ، في اخر تعداد للسكان أجرى في عام ١٩٧٠ ، ٣٠ ٨٩٧ من غير البيض ، و ٢١ ٤٣٣ من البيض وغيرهم . ومن بين السكان البالغ عددهم ٥٢ ٢٣٠ نسمة ، كان عدد المولودين في برمودا ٣٧ ٨٣٤ نسمة ، وعدد المولودين خارجها ١٤ ٤٩٦ نسمة (بما فيهم ١٠ ٤٣٨ مهاجرا لا يتمتعون بالجنسية البرمودية) . وفي نهاية عام ١٩٧٦ ، قدر رسميا عدد السكان المدنيين المقيمين بـ ٥٦ ٤٣٢ نسمة أى بزيادة مقدارها ٤٧٢ نسمة عن السنة السابقة .

٣ - وقانون الهجرة والحماية البرمودى لعام ١٩٥٦ يعرّف الجنسية البرمودية ويبيّن كيفية اكتسابها أو فقدانها . ولكي يكون المرء برموديا ، فانه ينبغي أن يكون أحد الرعايا البريطانيين أو أحد مواطني بلد من بلدان الكومنولث ، بما في ذلك الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخاضعة لادارة المملكة المتحدة . ويخضع منح حق المواطنة هذا لأحكام قانون المملكة المتحدة للجنسية لعام ١٩٤٨ ، بصيغته المعدلة . وبموجب هذه الاحكام ، تكتسب مواطنة المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها اما بالمولد أو النسب أو التسجيل أو التجنس . وفي أوائل عام ١٩٧٤ (ج) ، وضعت حكومة الاقليم نظاما عدديا لطلبات الجنسية ، يقتصر بموجبه عدد الاشخاص الذين يحصلون على

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثالث .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الرابع ، المرفق ، التذييل الخامس ، الفقرات ٣ - ٥ .

Digitized by UNOG Library

الجنسية البرمودية على ٣٨ شخصا في السنة . وأى شخص يمكث في الخارج أكثر من خمس سنوات يفقد الجنسية البرمودية .

٤ - وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٧٧ ، أجريت في المجلس النيابي مناقشة بشأن تقديرات ميزانية الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ لوزارة العمل والهجرة ، التي أعيد تنظيمها فيما بعد وأصبح اسمها وزارة الشؤون الداخلية . وخلال المناقشة ، ذكرت الآنسة باربارا ب . بول ، وهي عضو في حزب العمال التقدمي المعارض والمسؤولة عن المسائل المتصلة بالعمل والهجرة ، ان سرعة تزايد السكان البيض ، وفقا لتعداد عام ١٩٧٠ ، تبلغ ضعف سرعة تزايد غير البيض . وقالت أن الاقلية البيضاء ممثلة بأكثر مما ينبغي في فئات الأعمال غير اليدوية ذات الأجر الأعلى وممثلة بأقل مما ينبغي في المهن اليدوية . وعلى العكس من ذلك ، فان الاغلبية غير البيضاء ممثلة بأكثر مما ينبغي في الأعمال اليدوية وممثلة بأقل مما ينبغي في الأعمال غير اليدوية التي ازدادت بنسبة ٨١ في المائة ، في الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ في حين أن الاعمال اليدوية لم ترتفع الا بنسبة ٩ في المائة .

٥ - ولذلك طالبت الآنسة بول بوقف منح الجنسية البرمودية ريثما يتم توضيح قضايا معينة . وأوصت الآنسة بول ، تحقيقا لهذه الغاية ، باجراء مسح للقوى العاملة ، وجمع بيانات اقتصادية ، بما في ذلك جمع مادة تستخدم في استحداث نظام للحسابات القومية ؛ وتقييم اتجاهات العمالة ؛ واستحداث نظام تعليمي يستهدف توجيه البرموديين المولودين محليا الى الأعمال التي تؤدى الى وظائف الادارة العليا . وأكدت على أنه ينبغي للحكومة الا تمنح الجنسية البرمودية الا بعد اتخاذ مثل هذه الخطوات .

٦ - وأدلى ثلاثة زعماء حكوميين (السيد س . ف . وولريدج ، نائب رئيس الوزراء ووزير السياحة؛ والسيد ف . و . تريمينغهام ، وزير السياحة سابقا ؛ والسيد جون و . د . سوان ، وزير الشؤون الداخلية) ببيانات تضمنت النقاط الرئيسية التالية :

(أ) لقد تناقص سكان الاقليم من البيض تناقصا كبيرا في السنوات الاخيرة وازداد عدد البرموديين غير البيض الشاغلين لوظائف ذات مسؤولية في الخدمة المدنية . وفي القطاع الخاص ، يتحرك البرموديين في الاتجاه نفسه رغم أنهم يلاقون بعض المقاومة . ومازال التمييز في التوظيف قائما ، ولكنه يؤمل في أن يقوم جميع المعنيين بالعمل سويا للقضاء على هذا التمييز .

(ب) لم يكن في برمودا سكان أصليون وقت اكتشافها . وسيظل الاقليم معتمدا على بعض الخبراء الأجانب في مجال الأعمال التجارية وغيره من المجالات . ورغم انه يعتبر من غير المرجح أن يتمكن البرموديين في المستقبل القريب من شغل جميع الوظائف الادارية العليا في المجتمع ، الا أنه يجرى اتخاذ خطوات لضمان توفير فرص العمل الملائمة للأشخاص المؤهلين . وليس صحيحا أن " برمدة " قوة العمل المحلية لا تحقق نجاحا .

Digitized by UNOG Library

(ج) تتمثل احدى دلالات "البرمدة" في انخفاض عدد الاشخاص الذين يمنحون الجنسية البرمودية كل سنة . ففي الفترة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ ، بلغ عدد الأشخاص الذين منحت لهم الجنسية البرمودية ٤٣٤ شخصا ، ولكن هذا العدد قد انخفض بشكل كبير على أثر تنفيذ النظام العددي (انظر الفقرة ٣ أعلاه) ، فكان كما يلي : ٨٤ في عام ١٩٧٤ ؛ و ٤٣ في عام ١٩٧٥ ؛ و ٢٤ في عام ١٩٧٦ .

٢ - التنمية العقارية

ألف - لمحة عامة

٧ - شهدت الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ توسعا سريعا في أنشطة البناء ، كان الدافع عليه في المقام الأول الطلب على الفنادق والمساكن الفاخرة ، الذى صاحبه ارتفاع حاد في الأسعار . وفي ١٩٧٢ ، تباطأ التوسع فأصبح يسير بخطى تدريجية ، الى أن آل هذا الازدهار في أواخر ١٩٧٣ الى توقف تام مرجعه ، بقدر كبير ، الى هبوط الحركة في صناعة السياحة والقيود التي فرضتها حكومة الاقليم على بيع العقارات المحلية لغير البرموديين . واستمر الركود في أنشطة البناء خلال عام ١٩٧٤ . الا أن الحكومة كانت تتوقع حدوث زيادة شاملة في نشاط البناء خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

٨ - وقام السيد ج . د . جيبونز ، وزير المالية حينئذ (الذى أصبح رئيسا للوزراء في ٢٦ آب/أغسطس من السنة نفسها ومازال مسؤولا عن المالية) ، بالقاء خطاب عن الميزانية في المجلس النيابي في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، قال فيه أن ماحدث خلال عام ١٩٧٦ من زيادات هامة ، وان تكن ضئيلة ، في واردات مواد البناء يشير ، فيما يبدو ، الى تصاعد نشاط البناء تصاعدا طفيفا . وأضاف قائلا ان حدوث تدفق مطرد في طلبات البناء المتلقاة خلال تلك السنة يؤدى الى تأييد هذا الاعتقاد . ويدرس القطاع الخاص حاليا القيام بعدة مشاريع للتشييد صغيرة وان كانت ذات أثر بالغ ، كما أن هناك عدة مشاريع اخرى قيد الاعداد . اما المشاريع الاخرى التي في مرحلة التخطيط فتتضمن انشاء مرأب للاوتوبيسات ، وتوسيع مبنى مكتب البريد ، وانشاء كلية التدريب على أعمال الفنادق ، وانشاء سجن جديد ، وتحسين المرافق في مستشفى سان بريندان وكذلك احتمال انشاء مجمّع رياضي . وأكد السيد جيبونز على أن العمل في المشاريع سيكون على مراحل من أجل توفير تدفق مطرد من العمل لصناعة التشييد دون تعريض مواردها من القوة العاملة لتقلبات واسعة في الطلب عليها .

٩ - وذكر السيد سوان ، وزير الشؤون الداخلية ، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، أنه قد يتعين على الحكومة أن تعيد النظر في المشاريع الانتاجية التي أعلنها الحاكم مؤخرا حتى يمكن للقوى العاملة المحدودة للاقليم أن تستخدم أولا في اعادة بناء مؤسسات الاعمال الخاصة التي لحق بها الضرر في الاضطرابات الاخيرة .

Digitized by UNOG Library

١٠ — وفي تموز/يوليه ١٩٧٧ ، نشرت الحكومة نتائج تعداد المساكن الذى أجرى في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦ . وقد بينت نتائج التعداد أن عددا كبيرا من الشقق التي بها غرفة نوم واحدة كانت شاغرة . وبناء على ذلك قام المجلس النيابي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ والمجلس التشريعي في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ باقرار مشروع قانون يمدد العمل بقانون مراقبة زيادات الايجارات (للعقار السكنية) لعام ١٩٧١ ، ستة أشهر بينما كان يجرى اعداد قانون جديد . وفي الشهر السابق لذلك ، أذن المجلس النيابي لمؤسسة الاسكان البرمودية باصدار سندات مالية قيمتها مليونا دولار برمودى (د) لتمويل مشاريع الاسكان الجديدة .

باء — سياسة امتلاك الأراضي والعقارات

١١ — في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ (هـ) ، انتهجت الحكومة سياسة تهدف الى احداث زيادة كبيرة في الحد الأدنى لقيمة الايجار السنوى للعقارات والمساكن المتوفرة لغير البرموديين ، مما سيؤدى الى الاحتفاظ بالمساكن والأراضي المنخفضة التكاليف والمتوسطة التكاليف للبرموديين دون سواهم .

١٢ — وفي المناقشة التي أجريت مؤخرا في المجلس النيابي بشأن تقديرات الميزانية للفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ والمتعلقة بوزارة العمل والهجرة (انظر الفقرة ٤ أعلاه) ، قال السيد سوان ، الوزير في ذلك الحين ، في معرض افتتاحه للمناقشة ، ان ادارة الهجرة تسيطر على عملية حيازة غير البرموديين للاراضي . فشراء غير البرموديين للأراضي يقتصر ، في جملة أمور ، على الأراضي التي تدعم مسكنا يبلغ الحد الادنى لقيمة ايجاره السنوى ٠٠٠ ٥ دولار برمودى وعلى الوحدات السكنية المشتركة الملكية (كوندومينيوم) التي يبلغ الحد الأدنى لقيمة ايجارها السنوى ٠٠٠ ٣ دولار برمودى وفي عام ١٩٧٦ ، اشترى الأجانب ١٤ عقارا من البرموديين (٢٢ في السنة السابقة) ؛ بينما بلغ مجموع العقارات المبيعة فيما بين غير البرموديين ١١ عقارا (٢٠ في السنة السابقة) . وكان غير البرموديين قد اشتروا من البرموديين ١٢ عقارا من الأراضي فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ . وتنتقل الآن ملكية " جزء كبير " من العقارات من غير البرموديين الى البرموديين .

١٣ — وأثناء المناقشة التي دارت بشأن خطاب الحاكم في الهيئة التشريعية في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، قال السيد وولريدج أن ملكية ٣٨ مسكنا قد عادت الى البرموديين في عام ١٩٧٦ نتيجة لسياسة امتلاك الأراضي والعقارات التي تتبعها الحكومة .

(د) الدولار البرمودى يعادل دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الرابع ، المرفق الثالث ، الفقرات ٦ — ٩ .

Digitized by UNOG Library

١٤ ــ وصرحت زعيمة المعارضة السيدة لويس براون ــ ايفانز ، في رد لها معد سلفا على خطاب الحاكم بأنه " اذا قامت حكومة من حزب العمال التقدمي فانها ستعمد فورا الى فرض حظر على شراء غير البرمودبيين للأراضي ، بينما ستجرى في الوقت نفسه دراسة عميقة عن أماكن السكن الحالية المتاحة للبرمودبيين ، وستعد تقديرات عن احتياجاتنا في المستقبل على ضوء التوقعات المتصلة بزيادة سكاننا " .

١٥ ــ وقال رئيس الوزراء السيد جيبونز ، في تعليق عام على رد السيدة براون ــ ايفانز ، أن " كون هذا الرد بلا معنى يذكر أمر لا يهم " .

٣ ــ السياحة

١٦ ــ أعلن السيد جيبونز ، في خطابه عن الميزانية (أنظر الفقرة ٨ أعلاه) ، أن سنة ١٩٧٦ ، كانت سنة قياسية بالنسبة للسياحة . فعدد الزوار القادمين الى برمودا بطريق الجو ، وهم المصدر المصدر الرئيسي لايرادات صناعة السياحة ، قد زاد عن مجموع مثيله في عام ١٩٧٥ بنسبة ٩ر٣ في المائة فوصل الى ما ينوف على ٤٥٠٠٠٠ زائر ، بينما زاد بالنسبة المئوية نفسها عدد الزوار الذين يصلون في رحلات بحرية فوصل الى قرابة ١٠٩٠٠٠ زائر . والأهم من ذلك هو أن المجموع الكلي لزوار عام ١٩٧٦ قد تجاوز أكبر عدد تحقق قبل ذلك ــ في عام ١٩٧٤ ــ بنسبة ١ر٥ في المائة . وخلال هذه الفترة ، زاد متوسط مدة اقامة الزوار زيادة ضئيلة من ٢ر٥ الى ٣ر٥ ليلة ، بينما ارتفع متوسط معدل شغل الفنادق من ٤ر٧٠ الى ٣ر٧٥ في المائة . ويحرز هذا المجموع القياسي في المقام الأول الى التحسن في اقتصاد الولايات المتحدة (وهي مصدر أغلبية السائحين) .

١٧ ــ وقال السيد جيبونز أن الاحتمالات المتوقعة لعام ١٩٧٧ احتمالات طيبة ، كما أن عمليات الحجز الموسمي المبكرة عمليات مشجعة . وأضاف قائلا أن ادارة السياحة قد نجحت في الحصول على جدول زمني محسن تحسينا كبيرا للرحلات البحرية بالسفن المتجهة الى ومن جزيرة سان جورج ، وأن المؤشرات العامة ممتازة فيما يتعلق بنشاط الرحلات البحرية . بيد أن القلق يساور هذه الصناعة ازاء التهديد الذى يتعرض له نشاط عقد المؤتمرات نتيجة للتشريع الضريبي الذى أقره مؤخرا كونغرس الولايات المتحدة والذى يضع حدودا للمبالغ القابلة للخصم من ضريبة الدخل نظير المصروفات المتكبدة في مؤتمرات الاعمال .

١٨ ــ وذكر السيد تريمنغهام في ٧ آذار/مارس ١٩٧٧ ، حيث كان وزيرا للسياحة حينئذ ، في معرض تقديمه لما يخص وزارته من تقديرات الميزانية الى المجلس النيابي ، أنه رغم أن السائحين القادمين قد ازدادوا بنسبة ٩ر٣ في المائة في سنة ١٩٧٦ ، " فان هذه السنة من المحتمل أن تظل لبعض الوقت السنة الرئيسية الأخيرة التي نشهد خلالها النمو ما لم نغير سياستنا " .

Digitized by UNOG Library

١٩ - وذكر الوزير أن القرار المتعلق بوقف تشييد الفنادق الكبيرة ، والذى سينتهي مفعوله في عام ١٩٧٨ ، هو الآن قيد النظر . وأشار الى أن الفنادق الرئيسية الخمسة والعشرين الكائنة في برمودا تمثل استثمارا أساسيا قيمته ١١٧ مليون دولار برمودى ؛ بيد أنه تنبأ بأن أية عملية بناء لفنادق كبيرة في المستقبل ستقتصر على الاستعاضة عن بناء قائم ببناء من حجم مماثل . وقال ان تخفيف قيود البناء على الفنادق الصغيرة المملوكة لمصادر محلية قد أضاف ١٣١ سريرا الى أماكن اقامة السائحين ، وسيتوفر عما قريب ١٨٥ سريرا آخر . وأوضح الوزير أنه يحبذ تشييد مرافق فندقية اضافية عن طريق توسيع الفنادق الصغيرة . وأشار الوزير أيضا الى الملكية الاجنبية لبعض الفنادق الكبرى في برمودا ، فلاحظ أنه لا يسمح لغير البرموديين امتلاك فنادق تتسع لأقل من ٥٠ شخصا . وأوضح أخيرا أن الملكية الحكومية لفندقين في بلدين من بلدان الكومنولث في منطقة الكاريبي كانت بمثابة " كارثة " .

٢٠ - وعلق السيد والترس . روبرتس ، من حزب العمال التقدمي وعضو المجلس النيابي والمسؤول عن السياحة ، على بيان السيد تريمينغهام ، فدعا ، في جملة أمور ، الى فرض قيود على عدد ونوعية المغتربين المجلوبين للعمل في الفنادق المحلية . وقال ان القيود الحالية المفروضة على توسيع العقارات المملوكة للبرموديين هي ، في رأيه ، قيود جائرة واقترح أن يجرى رفع حد الاستيعاب في مثل هذه العقارات من ٥٠ سريرا الى ١٠٠ سرير ، وأن تشجع الحكومة الملكية المحلية لهذه العقارات تشجيعا قويا . وأشار السيد روبرتس الى عملية عرضت فيها مؤسسة محلية سعرا يبلغ مليون دولار برمودى لشراء نادى ميرميد بيتش ، وهو سعر يقل بحوالي ٦٠٠٠٠٠ دولار برمودى عن المبلغ الذى عرضه المزايد الاجنبي الذى فاز بالمزايدة . وقال انه يرى أنه يتعين على الحكومة أن تقدم مساعدة الى المزايدين المحليين في مثل هذه الحالات .

٢١ - وأثناء المناقشة التي دارت بشأن خطاب الحاكم الذى ألقاه في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر اتهم السيد روبرتس الحكومة بالتسويف في مسألة توسيع وانشاء عقارات يملكها البرموديون . وقال أنه يفهم أن قرابة مائة طلب للانشاء قد قدمت من أشخاص محليين منذ وقف البناء الذى فرض في عام ١٩٦٧ ، وأن من المقرر اتباع سياسة فندقية جديدة من المتوقع أن يبدأ تطبيقها في عام ١٩٧٨ ، وكان على الحاكم أن يقدم معلومات بشأنها . وانتقد الحكومة أيضا للتأخر في تشييد كلية التدريب على أعمال الفنادق (انظر أيضا الفقرة ٨ أعلاه) ، وللتأخر كذلك في تحسين بعض المرافق الأساسية مثل الحدائق والشواطئ العامة .

٢٢ - وردا على ذلك قال السيد وولريدج ، أنه ستعرض عما قريب سياسة جديدة بشأن توسيع الفنادق . وأضاف قائلا ان وزارة السياحة قد تلقت طلبات للتوسيع تتضمن توفير ٣ ١٨٣ سريرا ، وان كان يرى أنه " ليس في مقدور هذا المجتمع أن يستوعب هذا العدد الاضافي " . وأشار الى أنه لا يرى من الحكمة زيادة عدد الاسّرة (التي زادت قليلا عن ٩٠٠٠٠ سرير في عام ١٩٧٥ ، منها ٢ ٤٨٩ سريرا مملوكا للبرموديين) ، بأكثر من ٣ في المائة سنويا لفترة الثلاث سنوات القادمة.

Digitized by UNOG Library

٢٣ - وأعلن في ٨ كانون الأول/ديسمبر أنه ستقدم بعد حزيران/يونيه ١٩٧٨ سياسة فندقية منقحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ مقرونة بتقرير عن الوضع الاقتصادي العام لبرمودا وتطورها مستقبلا ، وهو تقرير سيقدمه خبير استشاري عهدت اليه الحكومة بذلك .

٤ - التطورات المالية

ألف - لمحة عامة

٢٤ - قال السيد جيبونز ، في خطابه عن الميزانية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، أنه قد حدثت زيادة كبيرة في السيولة خلال عام ١٩٧٦ . ففي فترة الاثنى عشر شهرا المنتهية في أيلول/سبتمبر من تلك السنة ، زادت ودائع برمودا بالدولار في البنوك وشركات الايداع المرخص لها ، من ٢٠٠ مليون دولار برمودي الى ما يربو على ٢٤٠ مليون دولار برمودي ، أي أنها زادت بحوالي ٢٠ في المائة .

٢٥ - وذكر السيد جيبونز أنه خلال السنة التقويمية ١٩٧٦ حدثت زيادة في عدد عمليات تأسيس الشركات الدولية وتكوّن ما يقرب من ٥٠٠ شركة جديدة معفاة . بيد أنه قد تم خلال تلك السنة حل بعض الشركات الدولية مما جعل عدد الشركات العاملة المقيدة بالسجل في نهاية السنة أكثر قليلا من ٣٦٥٠ شركة . وقد تحقق معظم النمو في شركات التأمين وشركات الخبرة الاستشارية والاستثمار الشخصي . وقامت المصارف المحلية أيضا بمعاملات دولية هامة في ميداني الاستثمار والاستئمان . كذلك فان الخبير الاستشاري الذي عهد اليه باجراء دراسة استقصائية اقتصادية مستقلة (أنظر أيضا الفقرة ٢٣ أعلاه) ، سيستعرض أيضا آثار التوسع المحتمل للأعمال التجارية الدولية في القطاع المالي (و) .

٢٦ - وفي عام ١٩٧٢ قدمت الحكومة تعهدا بأنها لن تزيد لمدة خمس سنوات الرسوم السنوية التي تستوفيها من الشركات الدولية . وتبعا لذلك اقترحت الحكومة أن تزداد الرسوم ، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، من ٦٥٠ دولارا برموديا الى ٨٠٠ دولار برمودي للشركات المعفاة العادية ، ومن ١٠٠٠ دولار برمودي الى ١٥٠٠ دولار برمودي لشركات التأمين والشركات المالية . وتوجد بسجل برمودا في الوقت الحاضر ٣١٦٢ شركة معفاة عادية و ٥٥٥ شركة تأمين وشركة مالية .

٢٧ - ووفقا لما ذكره السيد ويليام س . ماسترز ، رئيس الغرفة التجارية البرمودية ، فان الشركات العاملة في الاقليم قد أعلنت أنها حققت في عام ١٩٧٧ أرباحا أعلى مما حققته في السنوات

(و) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفقرتان ٤٩ و ٥٣ .

Digitized by UNOG Library

الثلاث السابقة . ووجه الانتباه بوجه خاص الى الزيادة الكبيرة في قوة مركز أكبر مصرفين في الاقليم (مصرف برمودا المحدود ، ومصرف ن.ت. بترفيلد آند صن المحدود) .

٢٨ - وقال السيد ماسترز أن مصرف برمودا قد ذكر في تقريره السنوى لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، أن أصوله تبلغ ٧١٢ مليون دولار برمودى ، أى ما يمثل زيادة قدرها حوالي ٢٠ في المائة عن السنة السابقة ، مع زيادة صافي الدخل الى ٤ر٤ مليون دولار برمودى ، أى بنسبة ٣٨ في المائة . وقال ان النمو في المعاملات الدولية قد ذكر على أنه عامل أسهم مباشرة في الازدهار العام للمصرف وفي ازدهار برمودا كذلك. بيد أن المصرف قد أوضح أن استمرار النمو يتوقف على قدرة برمودا على توفير الاستقرار والخدمات بنفس مستوى الاستقرار والخدمات المتوفرين في مراكز مالية أخرى ، وخاصة لندن ونيويورك .

٢٩ - وبالمثل فان مصرف ن.ت. بترفيلد آند صن قد ذكر أن صافي الايراد لسنة ١٩٧٦/١٩٧٧ بلغ تقريبا ٢ر٢ مليون دولار برمودى ، وهو رقم قياسي عال يمثل زيادة نسبتها ٣٢ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة . وارتفعت أصول المصرف ، خلال هذه الفترة ، من ٤٠٩ ملايين دولار برمودى الى ٤ر٤٥٣ مليون دولار برمودى . وفيما يتعلق بما أدلى به بعض زعماء المعارضة من بيانات في المجلس النيابي (أنظر أدناه) ، أعلن المصرف ما يلي :

" ان ارتفاع نوعية هذه المعاملات يزيد من ضرورة الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في برمودا . أما بعض البيانات غير الدقيقة والمستندة الى معلومات مشوهة والتي أدلى بها ، بلا مبالاة ، سياسيون لهم مطامحهم فليست لها أية قيمة بناءة بل يمكن استخدامها بطريقة مؤذية " .

باء - تشريع جديد

٣٠ - اقترح السيد جيونز ، في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، القيام بقراءة ثانية لمشروع قانون عنوانه " قانون الشركات المعفاة والخارجية والشركات البسيطة المعفاة (زيادة الرسوم) لعام ١٩٧٧ " ، وهو من شأنه أن يضع مقترحات الحكومة المشار اليها في الفقرة ٢٦ أعلاه موضع التطبيق . وقال ، وهو يقترح ذلك ، أن الفائدة الاجمالية التي تعود على برمودا من الشركات الدولية هي " حقا فائدة كبيرة جدا وفي تزايد " . وقد أظهرت دراسة استقصائية حديثة أن المؤسسات العاملة في المناطق البحرية والتي تتخذ من الاقليم مركزا لها تسهم في الاقتصاد المحلي بحوالي ٥ مليون دولار برمودى في السنة . ومن المتوقع أن تسهم الرسوم الجديدة في الايراد الحكومي في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ بمبلغ يقدر بـ ٣ر٨ مليون دولار برمودى ، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠٠٠٠ دولار برمودى تقريبا . وليس من المتوقع أن يعاد النظر في هذه الرسوم مرة أخرى خلال الفترة الحالية

Digitized by UNOG Library

لولاية المجلس النيابي ، أى خلال فترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات . بيد أنه اذا اقتضى الفشل من جانب مثل هذه المؤسسات اقامة وكالة تنظيمية ، وهو ما سيتعين أن يكون على نفقة الحكومة ، فانه ستدرس امكانية اعادة النظر في الرسوم .

٣١ — وقال السيد جيبونز أيضا أن الشركات المعفاة توفر قرابة ١٠٠٠ وظيفة محلية كما أنها توفر تنوعا في الوظائف ، الأمر الذى ينطوى على فائدة كبيرة لشباب برمودا . واختتم كلمته بقوله : " انني أرى أننا لا نستطيع أن نؤكد بدرجة كافية على أن هذه الشركات ذات أهمية حيوية لجميع البرموديين مهما كررنا ذلك التأكيد " وأنه" ينبغي أن تكون موضع ترحيب " .

٣٢ — وأثناء المناقشة التي دارت بشأن التشريع المقترح ، أشار السيد ل . فريدريك واد ، زعيم المعارضة بالنيابة ، الى الألف وظيفة التي ذكرت أعلاه فقال أن من المرجح أن البرموديين لا يشغلون الا الوظائف التي هي في أسفل السلم الوظيفي . وطلب ، في جملة أمور ، قائمة مبوبة بالوظائف المتاحة ووصفا للمناهج التدريبية التي تقدم للبرموديين لتمكينهم من شغل الوظائف العليا . وادعى أن معظم الشركات الداخلية المسجلة في برمودا ترتبط بأكبر شركتي محاماة في الاقليم وأن لهاتين الشركتين صلات بأكبر مصرفين . وقال ان هذه المؤسسات المحلية الأربع " تتحكم بالأعمال التجارية بطريقة من شأنها أن تجعل أسماك القرش الجائعة تبدو في وداعة الأطفال " .

٣٣ — وكان ضمن ما لاحظه السيد سيدني ر. ستالارد ، وهو عضو في حزب برمودا المتحد الحاكم ، أن المؤسسات الأربع تؤدى مقدارا هائلا من الأعمال بفضل وجود شركات معفاة . ويشكل البرموديين الأغلبية العظمى من القوة العاملة لهذه الشركات كما أن النقود التي تجلبها الى الاقليم تنساب الى بقية المجتمع . وعلق على هذا البيان السيد جيلبرت أ . داريل ، وهو عضو في حزب العمال التقدمي ، فأبدى تعجبه من اقتناع السيد ستالارد بأنه ينبغي لهذه المؤسسات أن تسيطر على معظم الأعمال في الاقليم . ونبّه الى أن المشرعين في الولايات المتحدة الامريكية وكندا يساورهم القلق ازاء عمليات الشركات في الملاجئ الضريبية .

٣٤ — وذكر السيد جيبونز أيضا أن شركتي المحاماة الكبيرتين لا تسيطران على جميع الأعمال ، اذ أن عددا متزايدا من الشركات المعفاة يتم تكوينه عن طريق شركات محاماة أصغر حجما منهما . ومن الصعب على الحكومة ، في ظل نظام قائم على المشروعات التجارية الخاصة ، أن تنظم أنشطة هذه الشركات . وتتجه الشركات الى شركات المحاماة ذات الخبرة اللازمة والتي تقدم أفضل خدمة . وذكر أيضا في هذا الصدد أن ٢٣ طالبا يتلقون حاليا دورة تدريبية لتأهيلهم لشغل وظائف ذات مسؤوليات أكبر في شركات التأمين الدولية .

٣٥ — ورد السيد واد على ذلك بقوله ان حزب العمال التقدمي لا يعارض الاجراء المقترح أعلاه ، اذا كانت الحكومة مقتنعة بأنها لن تحمل المؤسسات التجارية على الرحيل .

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابع*

جـزر تركـس وكايكـوس

المحتويـــات

	الفقـــرات
مقدمـــة	١
١ ـ دور الاستثمار الأجنبي في اقتصاد الاقليم	٢ ـ ٤
٢ ـ التنمية العقارية والسياحة	٥ ـ ٩
٣ ـ صناعة النفط	١٠

---

* سبق صدوره تحت الرمـز A/AC.109/L.1220.

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ ــ يتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (أ) المعلومات الاساسية المتعلقة بالاحوال الاقتصادية في جزر تركس وكايكوس ، مع الاشارة بصفة خاصة الى المصالح الاجنبية الاقتصادية . وكذلك تتضمن ورقة العمل التي اعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الاوضاع الاقتصادية العامة في هذا الاقليم (انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا التقرير) (ب) **وفيما يلي معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية في هذه الجزر .**

١ ــ دور الاستثمار الاجنبي في اقتصاد الاقليم

٢ ــ لعب المستثمرون الاجانب ، ومعظمهم من كندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية ، دورا مهيمنا في الحياة الاقتصادية لجزر تركس وكايكوس . وقد ركز المستثمرون الاجانب منذ الستينات على القطاعات الرئيسية الثلاثة : التنمية العقارية ، والسياحة ، وصيد الاسماك على نطاق تجارى . ويتركز معظم صناعة صيد الاسماك في ايدى ثلاث شركات يمتلكها جزئيا اجانب (بترفيا فيشريز ليمتد ، Butterfield Fisheries Ltd. وشركة اتلانتيك غولد Atlantic Gold وشركة روث فيشريز Roth Fisheries) . وفي السنوات القليلة الماضية ، كانت منتجات هذه الشركات (وهي من جراد البحر والمحار بصفة رئيسية) تمثل القسط الرئيسي من صادرات الاقليم ، ومعظمها يصدر الى الولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية وهايتي . ويعد تجهيز الاسماك اهم نشاط صناعي تحويلي في الاقليم .

٣ ــ وباصدار قانون الشركات لعام ١٩٧٠ ، بدأت الحكومة جهودا للاسراع بمعدل النمو الاقتصادى عن طريق توفير الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز للمستثمرين الخاصين . ويقضي هذا القانون بألا تفرض في الاقليم لمدة ٢٠ سنة اى ضرائب شركات او ضرائب شخصية او اقتطاعية . وبنهاية عام ١٩٧٣ وهو آخر عام تتوفر عنه بيانات ، كان قد انشئ في الاقليم ما يربو على ٢٠ مؤسسة مالية يمتلكها اجانب وذلك للافادة من الحوافز الضريبية . وتتضمن الانشطة الرئيسية لهذه المؤسسات الاعمال المصرفية والتأمين والاستثمار وادارة الصناديق الاستئمانية .

٤ ــ وكانت الخطوة الرئيسية التالية التي اتخذتها الحكومة هي سن قانون تشجيع التنمية لعام ١٩٧٢ بغية تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي على السواء . غير انه نظرا لعدم استقرار الاحوال الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو لم تتم حتى الآن اية استثمارات جديدة ذات شأن . بيد أن

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، المرفق الرابع .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثالث .

Digitized by UNOG Library

الحكومة الحالية تواصل بنشاط اجراء المناقشات مع الشركات الاجنبية من اجل الاستثمار في المشاريع المحددة في اطار الخطة الانمائية للاقليم . ومن بين هذه الشركات انترناشيونال سولت كومباني International Salt Company ومقرها في بنسلفانيا ، فيما يختص باحياء صناعة الملح على نطاق واسع ، وشركة ماركونا اند ستريز Marcona Industries ، ومقرها في فورت لوردديل (فلوريدا) ، لتطهير ميناء كوكبيرن ، ثم تنمية صناعة استخراج الاراغونيت من قاع البحر .

٢ — التنمية العقارية والسياحة

٥ — ان غالبية الاراضي في الاقليم اراض مملوكة للتاج ، اما الجزء الباقي فيخضع للملكية الخاصة المطلقة . والسياسة المتبعة فيما يتعلق باراضي التاج هي الاحتفاظ بحق الملكية المطلقة فيها للتاج الى ان تتم تنمية الارض وفقا للاحكام والشروط المتفق عليها . اما شراء الاراضي الخاصة فلا يخضع لأية قيود . وقد افادت التقارير بأنه بعد اذار/مارس ١٩٧٧ ، ارتفع سعر قطع الاراضي المملوكة للتاج المخصصة لاغراض بناء المساكن من ٤٤٠ (ج) الى ١٠٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للفدان الواحد ، والى ١٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفدان الواحد في حالة توفر التيار الكهربائي .

٦ — والتقدم مستمر في المشروعين الانمائيين الرئيسيين الواقعين في بروفيدنيسياليس وكايكوس الشمالية . وكما ذكر من قبل (د) ، فقد انتهت شركة سيفن كيز ليمتد Seven Keys, Ltd. من انشاء فندق يتألف من ٢٥٠ غرفة ، وبناء طرق يبلغ طولها ١٧ كيلومترا . والحفر مستمر في حوض رسو السفن او اصلاحها الواقع في كايكوس الشمالية ؛ ومن المقرر الانتهاء منه في نهاية عام ١٩٧٦ .

٧ — ولم يتم تنفيذ اتفاق عام ١٩٧٤ المبرم بين الحكومة والسيد جاك غولد (هـ) وشركته (صن شاين ديفيلوبمنت ، تركس ، ليمتد) لتشييد فندق والمرافق المتصلة به في سولت كاى ؛ وعلى ذلك فقد انتهى مفعول حق التشييد الممنوح للشركة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ .

٨ — وتتفاوض الحكومة في الوقت الحاضر مع عدد من الشركات الاجنبية بشأن توسيع نطاق مرفق السياحة وتنمية الاراضي . ومن بين اكبر المشاريع الانمائية ما يقترحه أكسيس نايكون الثاني في

(ج) دولار الولايات المتحدة هو العملة القانونية للاقليم .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرة ٣٣ .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرتان ٣٤ و ٣٥ .

Digitized by UNOG Library

بروفيدنسياليس ، والذى سيشتمل على مرفأ عميق وكازينو وفنادق داخل منطقة ميناء حر . وقد افادت التقارير انه قد عرض على الحكومة ٢٠ في المائة من الاسهم في هذا المشروع ، وانها تنتظر مزيـــــدا من التفاصيل من الشركة .

٩ ــ وثمة مشروع آخر قيد النظر وهو انشاء مجمع استجمام يتألف من ٢٠٠ غرفة على مساحة قدرهـــا ٢٥ هكتارا من الاراضي ، ستقوم بانشائه شركة تسمى وايت ساندس White Sands . وتفيد التقارير بأن شركة هوليداى انـــز Holiday Inns تبدى اهتماما بانشاء مجمع يضم ٢٠٠ غرفة وكازينو في كايكوس الشمالية ، وان شركات تعمير من تكساس قد قدمت خططا لانشاء مجمع استجمام آخر .

٣ ــ صناعة النفـــط

١٠ ــ انتهى في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ مفعول الامتياز في قطعة ارض واقعة في كايكوس الغربية والذى منحته المملكة المتحدة وحكومة الاقليم (و) لشركة اسو انتر ــ امريكا في عام ١٩٧٢ . وكانـــت شركة اسو انتر ــ امريكا تدرس مسألة انشاء مصفاة للنفط في كايكوس الغربية ، ودفعت ٦٠٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لحكومة الاقليم مقابل تكاليف التخطيط وحق الامتياز .

(و) المرجع نفسه ، المجلد الاول والتصويب ، الفصل السابع ، المرفق ، التذييـــــل الخامس ، الفقرتان ٨ و ٩ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس*

جـــزر كايمـــــــان

المحتويـــات

	الفقـــــرات
مقدمـــة	١
١ ـ التطورات المالية	٢ ـ ٥
٢ ـ التنمية العقارية	٦ ـ ٨
٣ ـ تربية السلاحف	٩ ـ ١٠
٤ ـ صناعة النفط	١١ ـ ١٤

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1211 .

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ ــ يتضمن تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى جزر كايمان ، الصادر في عام ١٩٧٧ (أ) المعلومات الاساسية عن الاوضاع الاقتصادية في جزر كايمان ، مع الاشارة بصفة خاصة الى المصالح الاجنبية الاقتصادية . كذلك تتضمن ورقة العمل التي أعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة معلومات حديثة عن الاوضاع الاقتصادية العامة في الاقليم (انظر الفصل **الخامس والعشرين من هذا التقرير**)(ب) . وفيما يلي معلومات تكميلية عن أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية في هذه الجزر .

١ ــ التطورات المالية

٢ ــ تشكل المؤسسات المالية الدولية الموجودة في جزر كايمان احدى دعائم اقتصاد الاقليم ، وتخضع لسيطرة شركات اجنبية ، ولا سيما الشركات التي تملكها مصالح من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية . ومن العوامل التي تسهم في نمو صناعة مالية في الاقليم ما يتمتع به من استقرار وسهولة الوصول اليه وقوانينه الصارمة المتعلقة بسرية الاعمال المصرفية ، وما يقدمه من خدمات يمكن المعول عليها .

٣ ــ وقد اتسمت الانشطة المالية اتساعا سريعا في الاقليم خلال الفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٣ التي ازداد فيها عدد الشركات الدولية المسجلة من ١٨٠٠ شركة الى ما ينوف على ٥٠٠٠ شركة . ورغم حدوث انخفاض في معدل النمو خلال عام ١٩٧٤ وشطب عدد من الشركات من السجل ، فان ٧٥٢١ شركة و ٢١٨ مصرفا وشركة ائتمانية قد سجلت في الاقليم في نهاية عام ١٩٧٦ . وخلال الفترة كانون الثاني /يناير ــ حزيران /يونيه ١٩٧٧ ، سجلت ٨٥٩ شركة جديدة وصدرت تراخيص بانشاء ٢٠ مصرفا جديدا .

٤ ــ وتسهم الصناعة المالية بحوالي ٢٠ في المائة من الايرادات المتكررة للحكومة كما تسهم اسهاما كبيرا غير مباشر في الاقتصاد عن طريق مدفوعات الاجور ، والايجار ، وغيرها من وجوه الانفاق المحلي . وخلال الدورة المكرسة للميزانية ، التي عقدتها الجمعية التشريعية في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، اعلن السيد فاسال ج . جونسون وزير المالية ادخال زيادات متواضعة في رسوم الترخيص بالنسبة للشركات المسجلة في الاقليم ، وذكر انه " في حين لا توجد أية نية لتحميل عبء المسؤولية الضريبية الى هذا المجال ، فان جزر كايمان توفر اساسا مغريا بكل معنى الكلمة للعمليات المالية الدولية ، وتتوقع في مقابل ذلك اسهاما معقولا . "

(أ) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣** (A/32/23/Rev.1) **، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق .**

(ب) **المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣** (A/33/23/Rev.1) **، المجلد الثالث .**

Digitized by UNOG Library

٥ - وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، عرض على الجمعية التشريعية مشروع قانون لتعديل قانون الرقابة على الشركات المحلية . وسيكون من الضروري بمقتضى القانون المقترح ابلاغ مجلس الحماية لجزر كايمان ما يطرأ على حملة اسهم الشركات من تغييرات . وفي الحالات التي يؤدي فيها التغيير الى زيادة الحيازات الاجنبية من اسهم شركة ما الى اكثر من ٤٠ في المائة من المجموع ، يشترط لتوزيع الاسهم او نقلها الحصول على اذن المجلس .

٢ - التنمية العقارية

٦ - شهدت الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٤ توسعا سريعا في صناعة البناء ، تحقق في المقام الاول بفضل الطلب على اماكن اقامة السائحين ومباني المكاتب والمصارف والمساكن للمغتربين ولاهالي جزر كايمان على السواء . وخلال هذه الفترة زادت اسعار الاراضي زيادة كبيرة . بيد ان نتائج الانتكاس الاقتصادي في البلد ان الصناعية بدأت في عام ١٩٧٥ تحدث اثرها وقد أدت ، مقرونة بدرجة من التشبع في قطاع البناء ، الى حدوث انخفاض في هذا النشاط .

٧ - ومع ذلك فقد شهدت السنة المستعرضة كثيرا من أنشطة البناء . ففي ١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، افتتح في كايمان براك فندق براك ريف ، وهو فندق جديد يضم ٣٣ غرفة ؛ وفي وقت لاحق من الشهر نفسه ، بدئ في استخدام ١٦ غرفة فاخرة اضافية في مجمع بيتش كلاب كولوني . وفي ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، بدئ في تشييد فندق غراند هوتيل ، الذي يضم ١٥٢ غرفة ، على الشاطئ المعروف باسم مايل بيتش ، ومن المتوقع ان يصبح هذا الفندق حلقة في سلسلة فنادق رامادا انز . ويجرى تشييد اثنتي عشرة شقة سكنية جديدة في منطقة اسبانيش باى ريف ، بتكلفة قدرها حوالي ٢٥٠٠٠٠ دولار من دولارات جزر كايمان (ج) ، ومن المتوقع انجازها في عام ١٩٧٨ . كذلك فان لجنة التخطيط المركزي قد اعطت موافقتها من حيث المبدأ لمتابعة العمل في مجمع فندقي مشترك الملكية (كوندومنيوم) في منطقة وست باى . ويتطلب هذا المشروع استثمارا قدره ٥ ملايين دولار من دولارات جزر كايمان .

٨ - وفي ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، اعتمدت الجمعية التشريعية خطة التنمية للاقليم (د) ، وتم وضع سياسات محددة لبلوغ الهدف المعلن للخطة ، والذي يتمثل في " صيانة وتحسين الطابع البيئي

(ج) دولار جزر كايمان يعادل تقريبا ١٫٢ من دولارات الولايات المتحدة .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفرع الف ، الفقرات ١٧- ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٧٥-٧٨ و ٩٤-٩٦ .

Digitized by UNOG Library

لجزر كايمان ورفاهية ورخاء شعبها " . وتتضمن الخطة توصيات فيما يتعلق باستخدام الاراضي وتقسيمها الى مناطق في جزيرة كايمان الكبرى ، وتقترح مبادئ توجيهية يستهدى بها مجلس الرقابة على التنمية فيما يتعلق بجزيرتي كايمان الصغرى وكايمان براك . ولا توجد اية قيود على ملكية الاجانب للاراضي في الاقليم .

٣ - تربية السلاحف

٩ - ان شركة ماريكالتشر ، المحدودة ، وهي - كما جاء في تقرير سابق (هـ) - صاحبة مزرعة السلاحف الخضراء ، قد وقعت في صعوبات مالية على اثر انهيار مجموعة انترباتك هاوس في عام ١٩٧٤ . وقامت شركة مزرعة سلاحف كايمان المحدودة ، بشراء اصول شركة ماريكالتشر في عام ١٩٧٦ بمبلغ ٢ر٢ مليون دولار من دولارات جزر كايمان . وشركة مزرعة سلاحف كايمان هي اتحاد يضم شركة ميتاغ - دوسيلدورف Mittag Firm of Dusseldorf Co. Ltd. بجمهورية المانيا الاتحادية (حصتها ٧٠ في المائة) ، وشركة الكومنولث للتمويل الانمائي ، المحدودة Commonwealth Development Finance Company, Ltd. بالمملكة المتحدة (حصتها ٢٥ في المائة) وحكومة جزر كايمان (حصتها ٥ في المائة) . وقد حصلت حكومة جزر كايمان على حصة في اسهم الشركة بدلا من الضرائب والرسوم المقررة على نقل الملكية .

١٠ - وتذكر التقارير ان عدد سلاحف المزرعة يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ سلحفاة ، يقدم منها للذبح وعمليات التحضير كل شهر ١٠٠٠ سلحفاة عمر كل منها اربعة اعوام . وكان من المقرر اجراء توسع رئيسي في عام ١٩٧٧ يتضمن انشاء حوض جديد لتربية السلاحف وانشاء مزيد من الصهاريج . وأحد الاهداف الرئيسية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في التعويض عن السلاحف الذى يؤثر عليه في الوقت الحاضر ارتفاع معدل حالات عدم تفريخ البيض . وليست هناك اية تفاصيل متاحة بشأن الدخل المتحصل من بيع شرائح لحم السلاحف ومنتجات حسائها بانواعه او تروسها والسلع الجلدية المنتجة منها . ويبلغ عدد المستخدمين في عمليات تربية السلاحف حوالي ٨٠ شخصا .

٤ - صناعة النفط

١١ - اول ما ابدى الاهتمام بجزيرة كايمان الصغرى كموقع لانشاء مرافق لتخزين النفط كان ، كما جاء في تقرير سابق (و) في عام ١٩٧٤ ، عندما قام ممثلو شركة بوينغ ايروسبيس Boeing Aerospace Company وهي من شركات للولايات المتحدة ، باجراء محادثات بشأن هذه المسألة مع ممثلي جزر

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الرابع ، المرفق الخامس ، الفقرة ١١ .

(و) المرجع نفسه ، الفقرة ١٢ .

Digitized by UNOG Library

كايمان . ولم تسفر هذه المحادثات عن شيء ، ولكن مجموعة مؤلفة من افراد وعدة شركات للنفط قامت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بتقديم اقتراح جديد الى الحكومة . وستتبع الاقتراح انشاء مرافق لتخزين ١٠ ملايين برميل من النفط في جزيرة كايمان الصغرى .

١٢ — وفي ١٦ اذار/مارس ١٩٧٧ ، تم توقيع اتفاق امتياز مطلق مدته عام واحد بين حكومة جزر كايمان وشركة كايمان للطاقة ، المحدودة ، وهذا الاتفاق يمنح الشركة حق القيام بنقل النفط من سفينة الى سفينة في المياه الواقعة خارج جزيرة كايمان الصغرى . وقد ألزم الاتفاق الطرفين بالعمل للتوصل الى اتفاق طويل المدى بشأن امتياز لتفريغ النفط من الناقلات الى مرفق أرضي للتخزين . وقدم المشورة لحكومة جزير كايمان في هذا الشأن خبيران استشاريان من المملكة المتحدة ، احدهما يتناول الترتيبات التقنية ، والاخر يتناول الاثار الايكولوجية والرقابات اللازمة لضمان ان تكون العمليات نظيفة وسليمة ولا تنطوي على اية اخطار بالنسبة للحياة البحرية او الشواطئ او صناعة السياحة .

١٣ — وشركة كايمان للطاقة ، التي يملكها السيد هارولد فان دير ليند وسناتور من الولايات المتحدة ، هي شركة تابعة لشركة مفاهيم وتقنيات النقل Transportation Concepts and Techniques ومقرها في نيويورك ، والشركة الاخيرة هي ، حسبما تفيد التقارير ، شركة قابضة فيما يتعلق بالعمليات البحرية العالمية المتصلة بنقل البضائع الصب ، من حبوب ونفط وسلع اساسية اخرى ، من سفينة الى اخرى . اما المصرف الاستثماري للمشروع بأكمله فهو شركة ميريل ، لينش ، بيرس ، فينر وسميث ، المحدودة ، وهي شركة أوراق مالية مقرها في نيويورك . وتعتزم شركة كايمان للطاقة استثمار ما مجموعه ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في المشروع .

١٤ — وقد بدأت المرحلة الاولى للمشروع ، المتعلقة بنقل النفط من سفينة الى سفينة ، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وتضمنت استثمارا قدره ٢٫٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عقدت محادثات بشأن المرحلة الثانية التي ستتضمن نقل النفط من السفن الى الشاطئ مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لتخزين كمية تكفي لعشرة ايام ، اى ١٠ ملايين برميل . وتتلقى الحكومة اتاوات محسوبة عن كل برميل ، بلغت ٣٣٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الامريكية في الشهر ، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وكذلك تتلقى دخلا من نشاط نقل النفط ، تذكر التقارير انه يبلغ حوالي ١٥٠٠٠ دولار سنويا .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس*

الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ — نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٩ الى ١١٢٢ المعقودة في الفترة ما بين ١٤ و ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٨ .

٢ — واخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة الفقرة ١١ من القرار ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، والذى يطلب الى الدول الاستعمارية القيام فورا وبدون أى قيد أو شرط بازالة قواعدها ومنشآتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة ، والامتناع عن اقامة قواعد ومنشآت جديدة .

٣ — وكان أمام اللجنة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقات عمل اعدتها الامانة العامة ، تتضمن معلومات عن الانشطة والترتيبات العسكرية القائمة في الاقاليم التالية : رودسيا الجنوبية ، وناميبيا ، وبليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وغوام (انظر المرفقات من الاول الى الرابع لهذا الفصل) .

٤ — وجرت المناقشة العامة حول هذا البند في الجلستين ١١١٩ و ١١٢٠ المعقودتين في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس . واشتركت في المناقشة الدول الاعضاء التالية : شيلي والكونغو وبلغاريا في الجلسة ١١١٩ (A/AC.109/PV.1119) ؛ وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية العربية السورية وكوبا وأثيوبيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند والصين في الجلسة ١١٢٠ (A/AC.109/PV.1120) .

٥ — واسترعى الرئيس ، في الجلسة ١١٢١ المعقودة في ٢٢ آب/أغسطس الانتباه الى مشروع توافق في الآراء بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1270) تم اعداده على أساس المشاورات ذات الصلة .

٦ — وفي الجلسة ١١٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ، أعلم الرئيس اللجنة الخاصة أنه ينبغي حذف الكلمة الواردة في الفقرة ٩ من مشروع توافق الآراء (A/AC.109/L.1270) ، بين معقّفين ، بين كلمة " المستمر " وكلمتي " التعاون النووى " (A/AC.109/PV.1122) .

٧ — وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع توافق الآراء (A/AC.109/L.1270) أثر تبادل في وجهات النظر ، اشترك فيه ممثلو اثيوبيا ، وساحل العاج ، واستراليا والسويد (A/AC.109/PV.1122) .

٨ — وفي الجلسة ذاتها أيضا ادلى ممثلو السويد وبلغاريا والكونغو بمزيد من البيانات (A/AC.109/PV.1122) .

---

* سبق صدوره تحت الرمز A/33/23 (Part IV) .

Digitized by UNOG Library

٩ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ، أرسلت نسخ من توافق الآراء الى جميع الدول .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٠ - اليكم فيما يلي نص توافق الآراء (A/AC.109/569) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ، والذى ترد الاشارة اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد نظرت في البند المدرج تحت العنوان التالي " الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، واذ تشير الى مقررها المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ بشأن هذا البند (١) تأسف لعدم قيام الدول الاستعمارية الكبرى المعنية باتخاذ أية خطوات لتنفيذ الطلب الذى وجهته اليها الجمعية العامة مرارا عديدة ، والذى ورد آخرها في الفقرة ١١ من قرارها ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ " للقيام فورا ودون أى قيد أو شرط بسحب قواعدها ومنشآتها العسكرية من الاقاليم المستعمرة والامتناع عن اقامة قواعد ومنشآت جديدة " ، وكذلك في الفقرة ٣ (٥) من قرارها ١٦٢١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، الذى يتضمن برنامج عمل للتنفيذ الكامل للاعلان .

(٢) واللجنة الخاصة ، اذ تؤكد من جديد ما لشعوب الاقاليم المستعمرة وغير المستقلة من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذى ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، تعرب مرة أخرى عن اقتناعها بأن الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم المعنية تشكل في عدد من الحالات عقبة كأداء في وجه التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم .

(٣) وتسود في الجنوب الافريقي حالة تتسم بخطورة خاصة بسبب الجهود التي يبذلها النظامان العنصريان في بريتوريا وسالزبورى من أجل اطالة أمد احتلالهما غير الشرعي لناميبيا وزمبابوى . وتتسم الحالة بدرجة خاصة من الخطورة في زمبابوى ، حيث لجأ نظام الاقلية غير الشرعي الى اتخاذ تدابير يائسة في محاولات لقمع الاماني المشروعة للشعب والحفاظ ، بذلك ، على سيطرته على الاقليم عن طريق القوة . وواصل نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي ، في تصعيده للحرب ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره الوطني ، اللذين يناضلان من أجل الحرية والاستقلال ، ارتكاب اعمال عدوانية متكررة ضد دول بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق المجاورة ، وأحدث هذه الاعمال عهد هو الغزو المسلح الذى استهدفت

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الخامس ، الفقرة ١١ .

Digitized by UNOG Library

له موزامبيق • وقد قام نظام حكم سالزبورى ، من أجل تقوية جهازه العسكرى بكل الوسائل المتاحة ، بتجنيد مرتزقة أجانب للخدمة في الوحدات المقاتلة وللعمل كتقنيين •

(٤) وفي ناميبيا ، واصلت حكومة جنوب افريقيا توسيع نطاق شبكة قواعدها العسكرية وزادت عدد قواعدها العسكرية في الاقليم زيادة هائلة ، وذلك بهدف سحق المقاومة الشعبية واطالة امد احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم • وفي هذا الصدد ، تدين اللجنة الخاصة استمرار أى تعاون من جانب بعض الدول الغربية ودول أخرى مع جنوب افريقيا في تزويد هذه الحكومة بالمساعدة التقنية والاسلحة والمعدات الحربية وكذلك بالتكنولوجيا ، بما في ذلك المعدات النووية التي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية •

(٥) وتدين اللجنة الخاصة جميع الانشطة والترتيبات العسكرية في الاقاليم المستعمرة التي تهدف الى حرمان الشعوب المعنية من تقرير المصير والاستقلال • وتدين ، بوجه خاص قيام النظامين العنصريين غير الشرعيين في روديسيا الجنوبية وناميبيا باستخدام قوات مسلحة ضخمة في جهودهما لقمع نضال الشعبين المقهورين في هذين الاقليمين من أجل الحرية ، كما تدين التعاون العسكرى والسياسي بين جنوب افريقيا والنظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وكذلك تعزيز جنوب افريقيا لوجودها العسكرى في ناميبيا كوسيلة لدعم احتلالها غير المشروع لهذا الاقليم •

(٦) وتطالب اللجنة الخاصة ، وفقا لذلك ، بالوقف الفورى لحروب القمع التي تشنها النظم الاستعمارية والعنصرية ضد شعوب الاقاليم المستعمرة في الجنوب الافريقي وضد حركات تحريرها الوطني وكذلك بازالة جميع القواعد العسكرية في تلك الاقاليم بصفة عاجلة • واذ تؤكد اللجنة من جديد شرعية نضال الشعوب المستعمرة من أجل نيل حريتها واستقلالها ، فانها تناشد جميع الدول زيادة مساعدتها المعنوية والمادية للشعوب المستعمرة المقهورة في الجنوب الافريقي ولحركات تحريرها الوطنية •

(٧) وتدين اللجنة الخاصة استمرار أى تعاون أو دعم عسكريين من جانب بعض الدول الغربية وغيرها من الدول مع نظم الاقلية الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي ، وتدعو كافة الدول الى وقف كل ذلك التعاون والدعم ، لاسيما بيع الاسلحة وغيرها من المعدات ، الى النظم الاستعمارية ، الذى يزيد من قدرتها على شن الحروب الاستعمارية القمعية والعدوان ضد الدول الافريقية المجاورة • وتطلب اللجنة ، بوجه خاص ، من جميع الحكومات التقيد التام باحكام قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ الذى قرر فيه المجلس ، عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فرض جزاءات معينة ضد جنوب افريقيا •

(٨) وتدين اللجنة الخاصة استمرار قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية بتجنيد مرتزقة أجانب في الحرب التي يشنها ضد شعب زمبابوى وحركة تحريره

Digitized by UNOG Library

الوطني وفي أعماله العدوانية ضد الدول الأفريقية المستقلة المجاورة . وتطالب مرة أخرى جميع الدول المعنية باتخاذ تدابير فعالة لمنع قيام نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي بتجنيد مواطنيها كمرتزقة لديه .

(٩) وتدين اللجنة الخاصة أيضا استمرار التعاون النووى من جانب بعض الدول الغربية وغيرها من الدول مع جنوب افريقيا . وتطلب من جميع الدول المعنية ان تنهي كل تعاون من هذا القبيل وأن تقوم، على الأخص، بوقف تزويد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا التي تزيد من قدرتها النووية. وتضع اللجنة، نصب عينيها بوجه خاص، في هذا الشأن القرار المتصل بالموضوع الذى اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسةعشرة المنعقدة في الخرطوم في الفترة الواقعة بين ١٨ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٨ (A/33/235 و Corr.1، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.86 (XV)) .

(١٠) وتشير اللجنة الخاصة الى قرار الجمعية العامة د إ - ٩/ ٢ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ الذى " ترجو فيه مجلس الامن ان يتخذ خطوات مناسبة وفعالة وعاجلة لمنع جنوب افريقيا من الحصول على الأسلحة النووية أو استحداثها ومن تفجير الأجهزة النووية ولضمان ازالة منشآت التجارب النووية في صحراء كلهارى، التي تشكل كلها تهديدا للسلم والامن الدوليين " .

(١١) وتأسف اللجنة الخاصة لقيام الدول الاستعمارية وحلفائها بانشاء قواعد عسكرية وغيرها من المنشآت في الاقاليم المستعمرة الواقعة تحت ادارتها مما يعرقل تنفيذ الاعلان ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(١٢) وتكرر اللجنة الخاصة كذلك ادانتها لجميع الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي تضر بمصالح الشعوب المستعمرة المعنية وحقوقها ولاسيما حقها في تقرير المصير والاستقلال . وتطلب اللجنة مرة أخرى من الدول الاستعمارية المعنية وضع حد لمثل هذه الانشطة وازالة هذه القواعد العسكرية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بهذا الموضوع . وفي هذا الصدد تلفت اللجنة النظر بصفة خاصة الى الفقرة ١١ من القرار ٣٢/ ٤٢ .

(١٣) وتأسف اللجنة الخاصة ، بصورة خاصة ، للاستيلاء على الاراضي في الاقاليم المستعمرة لاقامة المنشآت العسكرية . برغم الادعاء بأن توفير الخدمات لمثل هذه المنشآت يتيح فرصا للعمالة الا ان استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المحلية على نطاق واسع لهذا الغرض يؤدى مع ذلك الى تحويل موارد كان يمكن ان تكون اكثر جدوى لو استخدمت لتشجيع التنمية الاقتصادية للاقاليم المعنية ، وهو بذلك يتعارض مع مصالح السكان المعنيين .

(١٤) وترجو اللجنة الخاصة الامين العام ان يقوم، عن طريق ادارة شؤون الاعلام التابعة للامانة العامة، بحملة دعائية مكثفة بغية تعريف الرأى العام العالمي بالحقائق المتعلقة بالانشطة والترتيبات العسكرية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول*

روديسيا الجنوبية

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٢
١ - تقوية القوات المسلحة	٣ - ١٢
٢ - اعادة تنظيم القيادة السياسية والعسكرية	١٣-١٦
٣ - العمليات	١٧-١٨
٤ - الرقابة العسكرية	١٩-٢٠
٥ - النفقات العسكرية	٢١

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1235 .

Digitized by UNOG Library

مقدمة

١ — في الكفاح في سبيل تحقيق حكم الأغلبية ونيل الاستقلال غدا اقليم روديسيا الجنوبية شيئا فشيئا مسرحا لحرب تتزايد ضراوة بين قوات المغاوير الوطنية وبين قوات نظام الحكم غير الشرعي . وقد لجأ نظام الحكم غير الشرعي ، في مواجهة هذا التطور ، الى اتخاذ تدابير قاسية لقمع التطلعات المشروعة للشعب ولإطالة أمد سيطرة البيض على الاقليم متحديا بذلك المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

٢ — وتستعرض هذه الورقة التدابير التي اتخذها نظام الحكم غير الشرعي للاحتفاظ بسيطرته على الاقليم بالوسائل العسكرية . وتشدد الورقة ، بصفة خاصة ، على مسألة تقوية القوات المسلحة ، واعادة تنظيم القيادة ، وتنظيم العمليات ، وزيادة الانفاق العسكري .

١ — تقوية القوات المسلحة

ألف — التجنيد في الاقليم

٣ — لم يكن السود يخضعون للخدمة العسكرية ، في ظل نظام الحكم غير الشرعي ، حتى عهد قريب (انظر الفقرة ٧ أدناه) بيد أن جميع الذكور من البيض والآسيويين والملونين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٥٠ سنة مطالبون بأداء الخدمة ؛ ويترتب على الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ سنة التفرّغ للخدمة العسكرية لمدة ١٨ شهرا . أما بالنسبة لاولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٨ سنة فانهم مطالبون بقضاء ١٢٠ يوما في الخدمة العسكرية كل سنة . كما يطالب الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٨ و ٥٠ سنة بقضاء ٧٠ يوما في الخدمة العسكرية كل سنة .

٤ — وكان على نظام الحكم غير الشرعي وهو يواجه الكفاح المتزايد من أجل التحرر الوطني ان يجد السبل الكفيلة بتعزيز قواته المسلحة . ففي أيار/مايو ١٩٧٦ زيدت مدة الخدمة العسكرية الوطنية من ١٢ الى ١٨ شهرا بالنسبة الى جميع المجندين للخدمة العسكرية الوطنية من البيض والآسيويين والملونين . وفي ذلك الوقت أعلن نظام الحكم غير الشرعي أيضا انه سيتم استدعاء بعض الاشخاص للخدمة المستمرة في الوحدات العاملة في الجيش والقوات الجوية والشرطة والقوات الاقليمية .

٥ — وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٧٧ اتخذ نظام الحكم غير الشرعي تدابير اخرى بغرض زيادة القوات المسلحة النظامية . من ذلك أن بعض الاشخاص الذين كانوا قد جندوا أصلا لمدة ١٢ شهرا قد خدموا بالفعل أو ما زالوا يخدمون فترة اضافية قدرها ٦ أشهر . وبدلا من تمديد مدة خدمتهم العسكرية الالزامية مرة أخرى الى سنتين ، عمد نظام الحكم غير الشرعي الى تطبيق مشروع منح مكافآت ، وذلك بصورة رئيسية ، لتشجيع المجندين الشبان المكلفين بمهام " قتالية ميدانية " على

Digitized by UNOG Library

تمديد مدة خدمتهم الى ما بعد ١٨ شهرا ويقضي هذا المشروع بأن يحصل الذين يستمرون في الخدمة على ٢٠٠ دولار روديسي (أ) عن كل شهر اضافي يقضونه في الخدمة ، لمدة اقصاها سنة واحدة ، اما الذين اتموا بالفعل مدة خدمتهم الوطنية الالزامية ويرغبون في العودة الى الخدمة العسكرية على اساس التفرغ الكامل فيجوز لهم ان يفعلوا ذلك لفترة تتراوح بين ٤ و ١٠ أشهر بنفس المرتب .

٦ — وتم في الوقت نفسه ، ادخال تغييرين آخرين ؛ اولهما أن جميع الطلاب من البيض والاسيويين والملونين الذين يلتحقون حاليا ، او يعتزمون الالتحاق بالجامعة مطالبون بقضاء فترة من التجنيد الالزامي مدتها سنتان ؛ وبعد ذلك يعفون من أى استدعاء آخر الى أن يتمرا دراساتهم وثانيهما انه ينبغي في المستقبل استدعاء جميع الافراد الذين سبق منحهم اعفاءات مستديمة من الخدمة العسكرية الوطنية للخدمة ، على اساس عدم التفرغ ، اما في احتياطي الشرطة أو في قوة الشرطة المدنية الخاصة . وهذه التدابير الجديدة تستهدف جميعها تعبئة السكان غير الافريقيين لمواجهة احتياجات الحرب من الأفراد .

٧ — كذلك قرر نظام الحكم غير الشرعي التماس مصادر اضافية للقوة البشرية من بين السكان الافريقيين الذين كانوا يستثنون حتى الان من أداء أى خدمة عسكرية وطنية . ففي عام ١٩٧٦ بدأ نظام الحكم غير الشرعي ، كخطوة أولى لتجنيد الافريقيين ليقاتلوا في صفوف الجيش ، يشجع الافريقيين على التطوع لاداء الخدمة في فرقة حملة البنادق الافريقيين الروديسيين ، التي تمثل الصفوة المختارة (ب) وقد اشارت التقارير الصحفية الى ان كثيرا من الافريقيين قد تطوعوا للانضمام الى فرقة حملة البنادق الافريقيين الروديسيين هذه بسبب ارتفاع معدل البطالة بين الافريقيين ، الناجم عن السياسات التي ينتهجها نظام الحكم غير الشرعي . وفي عام ١٩٧٧ اصبح جميع الاطباء الافريقيين عرضة لاستدعائهم للخدمة في المستشفيات والعيادات العسكرية .

٨ — ومع ذلك ، فقد اخفقت هذه التدابير في امداد نظام الحكم غير الشرعي بالقدر الكافي من الموارد البشرية لمواجهة حرب العصابات المتزايدة الانتشار . ولذا قرر نظام الحكم غير الشرعي في شباط/فبراير ١٩٧٨ تجنيد الشبان السود في الجيش .

(أ) حتى حزيران/يونيه ١٩٧٨ كان الدولار الروديسي يعادل تقريبا ١٫٤٠ من دولارات الولايات المتحدة .

(ب) ان الاشارة في أى جزء من هذه الورقة الى التشريعات والى اقسام من الهيكل الحكومي والى القاب مختلف اعضاء نظام حكم الاقلية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، أو استخدام مصطلحات "الجمهورية" و "الدستور" و "الوزير" وغير ذلك دون وضعها بين علامات اقتباس لا يعني بأى حال من الاحوال اعتراف الامم المتحدة بنظام الحكم غير الشرعي أو بأى من موظفيه الرسميين .

Digitized by UNOG Library

باء - تجنيد المرتزقة

٩ - واصل نظام الحكم غير الشرعي تجنيد المرتزقة البيض في القوات المسلحة (ج)، ويتبين من مقال نشر في "الغارديان" (لندن) في شباط/فبراير ١٩٧٨ أن من المعتقد أنه يوجد ثمة ١٠٠ إلى ١٥٠ من أفراد الفرقة الاجنبية الفرنسية السابقين يقاتلون في صفوف الجيش الروديسي الجنوبي. وتشير هذه التقارير الى ان المرتزقة يتقاضون المرتبات المعتادة التي تدفع لافراد الجيش الروديسي الجنوبي علاوة على مكافأة اضافية تقيد في حسابات المصارف الاجنبية. وهناك عدد يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ جندي آخر من أفراد الفرقة الفرنسية الاجنبية السابقين، من المتوقع ان ينضموا الى جيش نظام الحكم غير الشرعي.

١٠ - وافاد المقال ان عملية تجنيد معظم أفراد الفرقة الاجنبية السابقين، تتم في ليون، وان الاعلانات تنشر في الصحف الفرنسية مع ذكر رقم صندوق البريد دون أية اشارة واضحة الى نوع العمل المعلن عنه. وبسبب مشاكل اللغة يجرى تنظيم أفراد الفرقة الاجنبية السابقين على هيئة وحدات مستقلة تابعة لقوات للمشاة الخفيفة الروديسية التي تقوم بالعمليات بوصفها قوة كوماندو متخصصة على خطوط المواجهة.

١١ - وقد أجرت منظمة في بلجيكا تدعى لجنة العمل من أجل الجنوب الافريقي عددا من التحريات عن تجنيد المرتزقة سرا للخدمة في الجنوب الافريقي، بما في ذلك روديسيا الجنوبية. وتكشف هذه التحقيقات النقاب، كما يدّعى، عن وجود شبكة بارعة التنظيم تضم مرتزقة سابقين في الكونغو وعملاء روديسيين جنوبيين، وتمارس نشاطها في بلجيكا حيث تعرض على الشبان فرصة للكسب السريع في روديسيا الجنوبية.

١٢ - ولا يحدد تقرير لجنة العمل من أجل الجنوب الافريقي عدد المرتزقة الذين يقال انه تم تجنيدهم من بلجيكا، الا انه يوحي بأن الشبكة المستخدمة حاليا في بلجيكا قد تكون عاملة في بلدان أوروبية أخرى.

٢ - اعادة تنظيم القيادة السياسية والعسكرية

١٣ - في آذار/مارس ١٩٧٧، قرر نظام الحكم غير الشرعي اعادة تنظيم قيادة قواته المسلحة.

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1)، المجلد الاول، الفصل الخامس، المرفق الاول، الفقرات ٨ الى ١٢.

Digitized by UNOG Library

وكان مجلس الحرب ، الذى يتألف من السيد أيان سميث وكبار وزرائه ورؤساء الأمن ، قد انشئ في عام ١٩٧٦ للاشراف على ما يسمى مؤسسة الدفاع التابعة لنظام الحكم غير الشرعي (د) . وفي آذار/مارس ١٩٧٧ ، انشئت وزارة العمليات المشتركة برئاسة السيد روجر هوكنز (الذى اصبح يعرف باسم " بطل" الحرب) ، لتنسيق جميع الجهود العسكرية والمدنية . وازاء هذا التطور ، ظلت اختصاصات وزارة الدفاع ، التي يشغل منصب الوزير فيها السيد مارك بارتريدج ، دون تحديد .

١٤ — وانيطت بالفريق بيتر وولز ، الذى كان أصلا قائدا للجيش ، الادارة الفعلية للحرب . وأسندت اليه قيادة جميع عناصر قوات الأمن وكذلك الوكالات المدنية التي تشترك اشتراكا مباشرا في عمليات الاضطهاد . وخوّل الفريق وولز ، لاغراض تنسيق المجهود الحربي ، سلطة مباشرة بعض الاختصاصات التابعة لوزارة الداخلية وكذلك فيما يتعلق بشق الطرق في مناطق العمليات .

١٥ — يستفاد من التقارير انه ، على اثر تشكيل ما سمي بالادارة الانتقالية المؤقتة ، أعاد السيد ايان سميث تنظيم مجلس الحرب ، فاستبعد جميع الافراد غير العسكريين منه . وتشير التقارير الصحفية الى ان هذا الاجراء اتخذ لحرمان الاعضاء الافريقيين في نظام الحكم غير الشرعي من ان يكون لهم اى صلات في ادارة الحرب . بيد ان بعض التقارير تبين ان الاعضاء الافريقيين قد أصروا ، رغم ذلك ، على ان يكون لهم صوت مسموع في ادارة الحرب وفي تصريف المسائل العسكرية الاخرى .

١٦ — وفي ٢ أيار/ مايو ١٩٧٨ ، حلّ المجلس التنفيذى الذى تم انشاؤه بمقتضى أحكام التسوية الداخلية المؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٧٨ ، (انظر الفصل السابع من هذا التقرير) (هـ) جميع المفاوضين على " وضع حد للقتال" ونوه المجلس التنفيذى ، لدى قيامه بالاعلان عن العفو عن المفاوضين ، بان للذين يرغبون في الانضمام الى القوات الحكومية مطلق الحرية في ان يفعلوا ذلك ، اما اولئك الذين لا يرغبون في الانضمام الى تلك القوات فسيعاد تأهيلهم على نفقة الحكومة .

٣ — العمليات

١٧ — واصل نظام الحكم غير الشرعي في عام ١٩٧٧ ادارة الحرب بوحشية . ففي كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ نشرت الصحف في كثير من البلدان رواية احد شهود العيان عن الطريقة التي يدير بها نظام الحكم غير الشرعي شؤون الحرب . واشارت هذه الرواية الى وحدة من فرسان الكشافة الرماديين ، المؤلفة من ٢٥ رجلا والتابعة لجيش رودیسيا الجنوبية ، قيل ان افرادها نهبوا الاكواخ الافريقية وأضرموا النار فيها كما أوسعوا الساسة الافريقيين المحليين ضربا وعذبوا زوجاتهم وأطفالهم . ونشرت صور فوتوغرافية تبين السجناء السود وهم يعذّبون تحت تهديد الاسلحة النارية ، وبينت احدى الصور الفوتوغرافية افريقيّا وقد ربط حبل حول عنقه ويجره حصان . وتفيد الانباء أن

(د) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤ .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

نظام الحكم غير الشرعي قد اعترف بصحة ٧٥ في المائة مما جاء في هذه الرواية ، وانه تعهد باجراء تحقيق فيها .

١٨ — وتبين التقارير التي نشرت في صحف روديسيا الجنوبية في تموز/يوليه ١٩٧٧ ان بعض الوحدات المتخصصة التابعة لجيش روديسيا الجنوبية كانت تتنافس لبلوغ أعلى معدل " للقتل" . وأفادت التقارير أن افراد فصيلة ليما وفصيلة دلتا وفصيلة الكشافة الرماديين كانوا " كتلة واحدة ترتسم الابتسامات على شفاههم " وهم يقصّون لبعضهم بعضا عدد " المفاورين" الذين قتلوا بأيديهم . وتفيد التقارير الصحفية أن هذه الوحدات كانت ، بسبب تلك المنافسة ، تعمد الى قتل المدنيين الافريقيين الابرياء غيلة ثم تدّعي ان ضحاياها من المفاورين .

٤ — الرقابة العسكرية

١٩ — منذ أن نشرت الصحف عددا من الاعمال الوحشية السالف ذكرها ، عمد نظام الحكم غير الشرعي الى التماس السبل لحجب الانباء التي يعتبرها من الاسرار العسكرية . وهكذا فرض نظام الحكم غير الشرعي ، في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، أنظمة جديدة للرقابة تحظر على الصحفيين الاجانب والمحليين كتابة تقارير صحفية عن أي شيء خلاف الانباء التي ترد في التقارير الرسمية عن سير الحرب .

٢٠ — وقد صدرت أوامر الرقابة الجديدة بمقتضى سلطات الطوارئ المنصوص عليها في مرسوم (حفظ) القانون والنظام لسنة ١٩٦٠ . ورغم ممارسة هذه السلطات من آن لآخر منذ عام ١٩٦٤ ، فان الصحفيين يذكرون أن الاوامر الصادرة في كانون الثاني / يناير كانت أشدها صرامة حتى الان . ففي الماضي كان يطلب الى الصحفيين الحصول على اذن من رجال الرقابة العسكرية على التقارير التي يحررونها . بيد ان النظم الجديدة تقضي بأن يكون المصدر القانوني الوحيد لكتابة التقارير الصحفية عن الاحداث العسكرية هو البيانات الصحفية التي يصدرها نظام الحكم غير الشرعي ، او الادلة التي تقدم في المحاكم أو المناقشات التي تجرى في البرلمان ، أو غيرها من البيانات التي يأذن بها نظام الحكم غير الشرعي . والصحفيون الذين ينتهكون النظم معرضون للسجن لمدة سنة أو لغرامة قدرها ١٥٠٠ دولار روديسي .

٥ — النفقات العسكرية

٢١ — ازدادت النفقات العسكرية في روديسيا الجنوبية باطراد منذ عام ١٩٦٤ . وترد في الجدول أدناه الاعتمادات المخصصة للخدمات العسكرية حتى عام ١٩٧٨ . وفي ميزانية ١٩٧٧/١٩٧٨ قام نظام الحكم غير الشرعي بزيادة ميزانية دفاعه بنحو ٧٥ في المائة وميزانية شرطته بحوالي ٣٠ في

Digitized by UNOG Library

المائة عن مستويات ١٩٧٦/١٩٧٧ . ومن المعتقد ان نظام الحكم غير الشرعي ينفق حاليا مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يوميا على عملياته العسكرية .

جدول ١

رود يسيا الجنوبية : الاعتمادات السنوية للقوات المسلحة والشرطة ،

١٩٦٤—١٩٧٨

(بالاف الدولارات الرود يسية الجنوبية)

السنة	الجيش	القوات الجوية	الشرطة	المجموع
٦٥/١٩٦٤	٦٠٣٨	٥٨٣٤	١٠٣٤٨	٢٢٢٢٠
٦٦/١٩٦٥	٦٢١٢	٥٨١٠	١٠٩٠٢	٢٢٩٢٤
٦٧/١٩٦٦	٧٧٤٢	٥٢٢٨	١٢٢١٦	٢٥١٨٦
٦٨/١٩٦٧	٨٥٩٠	٥٩٩٤	١٢٧٨٨	٢٦٩٧٢
٦٩/١٩٦٨	١٥٤٠٠ (أ)		١٤٠٠٠	٢٩٤٠٠
٧٠/١٩٦٩	١٠٤٦٠	٦٦٢٤	١٥٠٥١	٣٢١٣٥
٧١/١٩٧٠	١٠٨٨٩	٨٤٠٣	١٥٤٢٥	٣٤٧١٧
٧٢/١٩٧١	١٢٠٧٠	٧٥٠٣	١٦٨٨٦	٣٦٤٥٩
٧٣/١٩٧٢	١٥٣١٦	٩٦٨٤	١٧٨٥٦	٤٢٨٥٦
٧٤/١٩٧٣	٣٠٩٤٠ (أ)		٢٢٠٣٩	٥٢٩٧٩
٧٥/١٩٧٤	٤٦١٧٦ (أ)		٣١١٩٨	٧٧٣٧٤
٧٦/١٩٧٥	٥٧٠١٤ (أ)		٣٣٣٢٨	٩٠٣٤٢
٧٧/١٩٧٦	٨٤٤٢٧ (أ)		٤٤١١٧	١٢٨٥٤٤
٧٨/١٩٧٧	١٤١٨٣٧ (أ)		٥٥٦٣١	١٩٧٤٦٨

المصدر : رود يسيا الجنوبية ، بيانات الميزانية التي أدلى بها وزير المالية وتقديرات النفقات ، عن الاعوام المذكورة .

(أ) تقديرات اعتمادات الجيش والقوات الجوية معا .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني*

ناميبيا

المحتويات

	الفقرات
المقدمة	١ — ٣
١ — الاحتلال العسكري لناميبيا	٤ — ١٣
٢ — نفقات الدفاع	١٤ — ١٦
٣ — توسيع نطاق القوات المسلحة	١٧ — ٢٠
٤ — محاولات انشاء قوات مسلحة قبلية في ناميبيا	٢١ — ٢٢
٥ — الحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية	٢٣ — ٢٧
٦ — القدرة النووية لجنوب افريقيا	٢٨ — ٣٢
٧ — اعتداء جنوب افريقيا على انغولا	٣٣ — ٤٥

---

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC. 109/L.1238

Digitized by UNOG Library

المقدمـــــة

١ ــ أفادت التقارير الواردة خلال عام ١٩٧٧ ومطلع عام ١٩٧٨ ، بأن جنوب افريقيا تعمـــد الى توسيع نطاق احتلالها العسكرى لناميبيا ، ومواصلة زيادةترسانتها العسكرية من الانتاج المحلي ومن الواردات على السواء ، والمضي في تطوير قدرتها النووية ، بما في ذلك الاسلحة النوويـــة . ولتمويل هذه الجهود خصصت جنوب افريقيا لاعتمادات الدفاع نصيبا يفوق المخصص لأى بند آخـــر مفرد من بنود الانفاق في ميزانيتها .

٢ ــ وفي البيان الذى ادلى به السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، في الجلسة العامة غير العادية الاولى (الجلسة ٢٧٤) لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا المنعقدة في لوساكا في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٨ ، أفاد بأن جنوب افريقيا قد شرعت خلال الاشهر القليلة المنصرمة ،في الزيادة من تعزيزات جيش الاحتلال التابع لها ، والذى هو ضخـــم بالفعل ، استعدادا للقيام بضربة عسكرية كبيرة ضد منظمة سوابو وذلكبغية تهيئة الظروف الملائمة لفرض " نظام تورنهال العميل " ، ومنع الشعب الناميبيي من تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي . وذكر السيد نوجوما أيضا أن التعزيزات العسكرية قد صاحبها استخدام العنف على نطاق واسـع ضد منظمة سوابو وازعاج المسؤولين والمناضلين التابعين لها وارهابهم على نحو مستمر (أ) .

٣ ــ وبعد ذلك ، في ٢٨ نيسان/ابريل ،ذكر السيد نوجوما في بيان ادلى به في الـــدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة ،أن هدف جنوب افريقيا من احتلالها العسكرى للاقليم هـــو ادامة قبضتها على ناميبيا في تحد كامل لسلطة الامم المتحدة وعدوان سافر على الشعب الناميبي(ب) . وفي هذا الصدد ، أشار السيد نوجوما الى أن تدابير الطوارئ الجديدة قد ضاعفت من خطورة عهد الارهاب الراهن في الاقليم ، وأعلم الجمعية العامة انه وفقا للمعلومات الاخيرة ، ألقى رجال شرطة جنوب افريقيا في ناميبيا القبض على مايزيد على ٣٢ فردا من قاعدة منظمة سوابو .

١ ــ الاحتلال العسكرى لناميبيا

٤ ــ واصلت جنوب افريقيا اخفاء حجم تواجدها العسكرى في ناميبيا . لذا قدر عدد القوات المتمركزة في الاقليم بما يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٣٥ ٠٠٠ فردا ، تشمل مشاة وكتائب المدرعـات وكتائب المظلات والكتائب الميكنة والكتائب الشرطة المختصة بقمع التمرد ووحدات القتال الداعمـة . وطبقا لتقرير نشرته منظمة سوابو في عام ١٩٧٧ فان ثلاث كتائب تابعة لجبهتين هي الجبهة الوطنية

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية التاسعة ، الملحق رقم ١ (A/S - 914) ، الفقرة ١٧ .

(ب) المرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسة العاشرة .

Digitized by UNOG Library

لتحرير انغولا والاتحاد الوطني لاستقلال انغولا التام (FNLA/UNITA) وكتيبة تابعة لأوفامبو - كافنغو كانت أيضا متمركزة في الاقليم .

٥ - ويرابط معظم قوات جنوب افريقيا في ناميبيا في اكثر من عشرين قاعدة عسكرية أساسية وثانوية ينتظم عقدها على طول الحدود بين انغولا وناميبيا . ووفقا لمنظمة سوابو فقد انشئت هذه القواعد في عدة اماكن منها غروتفونتين ، وأندانغوا ، ورواكانا فولز ، وأرنونو ، وأوشكاني ، وأوشيكانغو ، واينانا ، ونكونغو ، ورنتو ، وكورنغكورو ، وكاتيما موليلو ، وأندار . وقد افيد بأن بعض القواعد الرئيسية كقاعدة غروتفونتين التي يرابط فيها اكثر من ١٥ كتيبة ووحدة مؤازرة جوية داعمة مجهزة بمهابط للطائرات ومرافق في جوف الارض . وترابط قوات اخرى فيما يسمى بمنطقة الشرطة في اوتجو ، وتسومب ، وكيتما شووب ، وغوبابس ، ووالفيس باى او بالقرب منها . وتفيد التقارير بأن احدى هذه القواعد وهي قاعدة روويكوب ، الواقعة الى الجنوب من والفيس باى مباشرة ، مزودة بمطار يستقبل الطائرات التي تحلق على ارتفاع منخفض ، ومدرج طويل تستخدمه طائرات جنوب افريقيا في عمليات الاستطلاع الساحلي ، وكقاعدة لقاذفات القنابل المقاتلة والطائرات الاعتراضية . وتفيد التقارير ايضا بأن قاعدة روويكوب تستخدم كمحطة لتقوية الارسال وتشكل جزءا من شبكة الاتصالات البعيدة المدى التي تقوم بنقل المعلومات المتعلقة بمكافحة التمرد المزعوم من شمال ناميبيا الى جنوب افريقيا . ووفقا لتصريحات منظمة سوابو ، لا يقل عدد الكتائب المرابطة في روويكوب في اى وقت عن كتيبة واحدة تعززها اسراب من العربات المدرعة والدبابات .

٦ - وأفادت منظمة سوابو ايضا بأن جنوب افريقيا تقوم بتكديس الامدادات في كثير من المستودعات والمباني في شتى انحاء الاقليم ، وأن المركزين الرئيسيين في الشمال وهما اوشاكاني وأندانغو ، قد حولا الى مدينتين محصنتين تحوطهما أسوار أمنية .

٧ - وفي آب/أغسطس ١٩٧٧ ، أعادت جنوب افريقيا تنظيم قواتها في ناميبيا عن طريق تركيز السلطة في ويندهوك تحت قيادة اللواء ج . ج . غلدنهيز الذى تعتبره احد عباقرتها العسكريين وقد سلم اللواء غلدنهيز قيادة جميع القواعد العسكرية في الاقليم ، بما في ذلك القواعد الموجودة في غروتفونتين ووالفيس باى وقيادة الجيوش القبلية (انظر الفقرتين ٢١ و ٢٢ أدناه) . وأشارت التقارير الصحفية الى ان جنوب افريقيا تواصل دعم وتعزيز مركزها العسكرى . ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ على سبيل المثال ، أفادت صحيفة " الفاينانشل تايمز " اللندنية بأنه يجرى تنفيذ خطط لتوسيع القواعد ومهابط الطائرات العسكرية في الشمال ، ولبناء مساكن جديدة لكبار العسكريين في ويندهوك .

٨ - وفي آذار/مارس ١٩٧٨ ، أخبر السيد نوجوما مجلس الامم المتحدة لناميبيا (أنظر الفقرة ٢ أعلاه) أن جنوب افريقيا ارسلت الى الاقليم ، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ثلاث كتائب اضافية بالاضافة الى اعداد كبيرة من الدبابات وكميات ضخمة من الذخيرة . وذكر السيد نوجوما أنه يجرى بناء ثكنات جديدة في مواقع رئيسية لايواء اعداد القوات المطرد التزايد .

Digitized by UNOG Library

ألف ـ العمليات العسكريـــة

٩ ـ يتبين من المعلومات المتاحة ان جنوب افريقيا قد صعدت عملياتها العسكرية في ناميبيـــا ردا على تكثيف النضال المسلح الذى تخوضه منظمة سوابو . ففي تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٧ ، كشف اللواء والي بلاك ، مدير عام عمليات قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، النقاب عن اشـتراك قوات جنوب افريقيا فيما يقرب من مائة عملية صدام شهريا مع قوات منظمة سوابو وعن قيام طيارى سلاح الطيران التابع لجنوب افريقيا بالطيران لمدة ١٢٠٠٠ ساعة في عمليات دعم مباشرة ضد وحدات سوابو . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، اعترف اللواء غلدنهيز ، اثناء استعراضه للأنشطـة العسكرية لجنوب افريقيا في الاقليم بان الحرب على الحدود قد ازدادت شدة وتميزت بوقوع عـدد من الصدامات الخطيرة التي نجم عنها حدوث خسائر بين افراد قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا .

١٠ ـ وفي مطلع عام ١٩٧٨ ، أكد مقال ورد في مجلة " نيوزويك " (نيويورك) أن قوات منظمـة سوابو في مجموعات يصل عدد افرادها الى ٦٠ مقاتلا مجهزين تجهيزا جيدا بمدافع الهـــاون ، ومعدات اطلاق الصواريخ والبنادق الاتوماتيكية يقومون بمهاجمة المنشآت العسكرية لجنوب افريقيـا . وأفاد كاتب المقال ايضا ان قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا تقوم بعمليات تعقب وابادة تكاد تكون مستمرة ، غير انه لاحظ انه بالرغم من الجهود التي تبذلها قوة الدفاع في هذا الاتجاه فان "معدل القتل" التي حققتها كانت ٢ : ١ فقـط .

باء ـ المعاملة الوحشية وتعذيب السكان المدنيـين

١١ ـ ان الجهاز العسكرى لجنوب افريقيا في ناميبيا ليس موجها ضد منظمة سوابو فحسب بل ضد السكان المدنيين أيضا . ويتبين من تصريحات منظمة سوابو ، ان طائرات جنوب افريقيا تقوم بالقـاء القنابل على المناطق الريفية بلا تمييز ، بينما يقوم افراد قواتها المسلحة بزرع الالغام في ممـــرات المشاه وتسميم امدادات المياه وزرع الخضروات السامـة .

١٢ ـ وأفادت التقارير الواردة خلال عام ١٩٧٧ ، بأن اعمال التعذيب التي يقوم بها رجال الشرطة قد اتخذت الطابع المؤسسي في الاقليم ، وأن رجال الشرطة يقومون على نحو منتظم باساءة معاملـة المحتجزين والاعتداء عليهم وتعذيبهم بغية استخلاص المعلومات عن منظمة سوابو . وقيل أيضا أن اعمال التعذيب تقترف ضد الاشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم عادية كالسرقة . ويتضمن التقريـــر المستنسخ الذى يقع في ٦٢ صفحة بعنوان " التعذيب ـ السرطان المستشرى في مجتمعنا " ، والذى أعده اثنان من رجال الكنيسة الناميبيين هما الاب هينز هنكي والسيد جستين ايليس ، مدير المركـز المسيحي في ويندهوك معلومات عن انتشار استخدام التعذيب . ويشتمل التقرير على ١٣ شهـادة مشفوعة بيمين أدلى بها اشخاص قيل انهم شاهدوا أو عانوا التعذيب على يد شرطة جنوب افريقيا ، وشهادتين مشفوعتين بيمين ادلى بهما طبيبان قاما بفحص الضحايا ، وصورا فوتوغرافية . وفي مقدمة التقرير ذكر الاب هنكي والسيد ايليس انه اذا كانت الافعال التي ادعي بوقوعها في هذه الشهادات

Digitized by UNOG Library

حقيقية ، فان نظام تطبيق القانون في الاقليم الذى يسعى الى اضفاء الشرعية على نفسه بوصفه نظاما غربيا د يمقراطيا مسيحيا لا يعدو أن يكون شكلا من اشكال البربرية التي لم يحسن اخفاؤها .

١٣ — ولقد حظر نشر التقرير في جنوب افريقيا وناميبيا .

٢ — نفقات الدفاع

١٤ — ابتداء من عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ، زادت جنوب افريقيا انفاقها العسكرى لمواجهة تكاليف التوسع في التعبئة ولاقتناء معدات عسكرية اضافية . وتفيد المصادر المنشورة ، أن جنوب افريقيا زادت اعتماداتها العسكرية في الفترة مابين عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ وحدها بنسبة ٢٣٥ في المائة من ٤٩٣٫٥ مليون رند (ج) الى رقم قياسي مقداره ١٦٥٤ مليون راند . وبالنسبة للعام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ خفضت جنوب افريقيا اعتماداتها العسكرية للمرة الاولى منذ عشر سنوات . الا أن التقارير الصحفية تشير الى ان الخفض البالغ مقداره ١٠٠ مليون راند (٦في المائة) بالمقارنة مع السنة الماضية سيتم تعويضه بواسطة اعتمادات مقدارها ١٢٨ مليون راند ستضاف الى الحساب الخاص للدفاع وذلك بسبب الغاء العقود فيما وراء البحار .

١٥ — وقال السيد أوين هوروود ، وزير المالية ، لدى تقديمه الميزانية ١٩٧٨ / ١٩٧٩ أن خفض الاعتمادات كان ضروريا بالنظر الى الاولوية الجديدة المعطاة للقطاع المدني الذى يعادل في أهميته الانفاق العسكرى اذا نظرنا اليه من زاوية الاستراتيجية العالمية والبقاء . وشدد على انه لا ينبغي ان يستدل من هذا الخفض ان مجهودات جنوب افريقيا الدفاعية ستقلص ، حيث ان الاستعداد العسكرى يظل يحظى بالأولوية الاولى في البلد . وقال السيد هوروود ايضا ان برنامج الدفاع الارضي الذى يمثل القسم الاكبر من العمليات العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا مابرح يظهر زيادة كبيرة .

١٦ — ولم يتيسر حتى الان معرفة توزيع الاعتمادات الخاصة بالدفاع لسنة ١٩٧٨/ ١٩٧٩ ، بيد انه يتبين من الجدول أدناه ، ان الاعتمادات المخصصة للدفاع الارضي في عام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ تشكل مايربو على نصف مجموع الاعتمادات العسكرية .

٣ — توسيع نطاق القوات المسلحة

١٧ — عمدت جنوب افريقيا خلال عام ١٩٧٧ ، الى زيادة جيشها بثلاثة آلاف رجل عما كان عليه في العام السابق ليصبح الحجم الكلي لقوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا (بما في ذلك القوات الدائمة ورجال الخدمة الوطنية) ٠٠٠ ٥٥ رجلا ، أى أكثر من ضعف حجمه في عام ١٩٧٢ (٠٠٠ ٢٧) .

(ج) يعادل الراند الواحد حوالي ١٫١٥ من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

واذا أخذنا في الاعتبار قوة المواطنين ، التي يبلغ عدد افرادها ١٦٥٠٠ رجلا (الرجال البيض الذين اكملوا الخدمة الوطنية ولكن يتعين عليهم بعد ذلك الانخراط في معسكرات التدريب السنوية) ، ورجال الكوماندو البيض شبه العسكريين البالغ عددهم ٩٠٠٠ رجلا ، ورجال شرطة جنوب افريقيا البالغ عددهم ٥٤٠٠ رجلا ، يصبح مجموع افراد القوة العسكرية المتوفرة ٣٦٥٠٠٠ رجلا (أنظر الجدول ٢ أدناه) يشكل البيض الغالبية العظمى منهم (باستثناء رجال الشرطة) . ولما كان المجموع المحتمل للقوة البشرية من البيض الذين هم في سن الخدمة العسكرية لا يزيد كثيرا عن (مليون شخص ، فانه يبدو ان واحدا على الاقل من بين كل ثلاثة رجال من البيض اللائقين للخدمة العسكرية كان يشترك اشتراكا مباشرا في المؤسسة العسكرية في عام ١٩٧٦ .

١٨ — وخلال عام ١٩٧٧ ، قال قادة جنوب افريقيا العسكريون ان هناك مشكلة خطيرة تتمثل في أن العنصر " المتفرغ " لا يشكل سوى ١٦ في المائة فقط من قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ، الأمر الذى يستوجب اللجوء بانتظام الى استدعاء وحدات من قوة المواطنين . ولقد قامت حكومة جنوب افريقيا ، في محاولة لخفض عدد الاستدعاءات لفترات قصيرة ، بسن تعديل ثان لقانون الدفاع (رقم ٦٨ لعام ١٩٧٧) يقضي بـ (أ) مد الحد الاقصى للفترة الاولية للخدمة الوطنية من ١٢ شهرا الى ٢٤ شهرا ، و (ب) مد الحد الاقصى للفترة اللاحقة في معسكرات التدريب من ٩٥ يوما الى ٢٤ يوما ، ينبغي الخدمة فيها خلال فترة ثماني سنوات . وزادت الحكومة ايضا عدد المجندين من افراد الخدمة الوطنية البيض ، وقدمت سلسلة من المنح تصل الى ٢٠٠٠ راند على الاقل للذين تطوعوا للخدمة العسكرية سنة اضافية . واتخذت خطوات لاشراك المزيد من النساء البيض وكذلك الملونين والهنود ممن لا يخضعون للتجنيد الاجبارى ولكن يجوز ان يخدموا كمتطوعين في المؤسسة العسكرية ، غير انه لم تكن هناك خطط لاشراك اعداد اكبر من الافريقيين المؤهلين للتدريب العسكرى منذ عام ١٩٧٤ .

١٩ — وفي آذار/مارس ١٩٧٧ ، أعلنت قيادة قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا ان عدد النساء اللائي سيجرى تدريبهن في الكلية العسكرية للنساء سيزاد الى ثلاثة اضعافه ، وانه بعد الانتهاء من التدريب الاساسي والتخصص سيتم الحاق النساء بالوحدات بمقتضى القواعد نفسها التي يتم بها الحاق رجال الخدمة المدنية بوحداتهم . وبمقتضى النظام الجديد سيتم تدريب ٣٠٠ متطوعة سنويا في الكلية العسكرية ، الى جانب ٤٥ ضابطة وثلاثين ضابطة مرشحة ، و١٦٠ من أفراد الكوماندوز ، و ١٥٠ امرأة في القوة الدائمة .

٢٠ — وفي ايار/مايو ١٩٧٧ ، قال وزير الدفاع ان قوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا أقرت خطة سيزيد بمقتضاها اشتراك الملونين في القوة بنسبة ٥٠ في المائة واشتراك الهنود بنسبة ٢٠٠ في المائة . وفي عام ١٩٧٦ ، لم يمثل أفراد القوة من غير البيض سوى ٢ في المائة من مجموع القوة .

Digitized by UNOG Library

الجـدول ١

جنوب افريقيا : المخصصات العسكرية ، ١٩٧٥/١٩٧٦-١٩٧٧/١٩٧٨

(بملايين الراندات)

	١٩٧٥/١٩٧٦ (أ)	١٩٧٦/١٩٧٧ (أ)	١٩٧٧/١٩٧٨ (ب)
القيادة والرقابة	١٠٠ر٣	١٢٥ر٠	١٧٥ر٠
الدفاع الارضي	٤٦ر٦	٦٤٥ر٠	٩٠٧ر١
الدفاع الجوى	٦٣ر٠	٧١ر٨	١٢٥ر٧
الدفاع البحرى	٨٥ر٩	١٦٢ر٢	٢٣٢ر١
التدريب العام	٦٤ر٤	٧١ر٨	٦٨ر٢
السند الادارى	٢٣٨ر١	٢٩٧ر٠	٣٨٨ر٣
سند الأفراد	٢٧ر٢	٣١ر١	٣٩ر٤
تكاليف التشغيل الخاصة بالدعم العام لقوة الدفاع التابعة لجنوب افريقيا	٢ر٧	٣ر٧	٤ر٦
مجموع المطلوب	١٠٤٣ر٥	١٤٠٧ر٦	١٩٤٠ر٤
ما تم اعتماده (جميع الوزارات)	١٠٤٣ر٥	١٤٠٧ر٦ !	١٧١١ر٧ (ج)
النسبة المئوية التقديرية من انفاق الدولة	١٥ر٠	١٧ر٠	١٩ر٠
النسبة المئوية التقديرية من الناتج القومي الاجمالي	٤ر١	٤ر٩	٥ر١

المصدر : جمهورية جنوب افريقيا ، وزارة الدفاع ، " الكتاب الابيض عن الدفاع ١٩٧٧ " .

(أ) اعتمادات نهائية .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) خفّضت الاعتمادات النهائية في وقت لاحق بمقدار ٥٧ر٧ مليون راند فأصبحت ١٦٥٤ مليون راند .

Digitized by UNOG Library

الجـدول ٢

جـــنوب افريقيا : افراد القوات العسكرية، ١٩٧٧

(بالآلاف)

	الجيـــش	البحريـة	السلاح الجوى	المجمـوع
قـوات الدفـاع				
القـوات الدائمـة	٧ر٠ (أ)	١ر٤	٥ر٥	١٦ر٦
أفراد الخدمة الوطنيون	٣٤ر٠	١ر٤	٣ر٠	٣٨ر٤
قوات المواطـنين	١٣٠ر٠	١٠ر٥	٢٥ر٠	١٦٥ر٥
المفـاويـر	—	—	—	٩٠ر٠
قـوات شرطة جنوب افريقيا				
النظاميـون	—	—	—	٣٥ر٥
الاحتياطي	—	—	—	١٩ر٠
المجمـوع				٣٦٥ر٠

المصـدر : التوازن العسكرى ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ (لندن ، المعهد الدولي للدراســـات الاستراتيجية) .

(أ) بما في ذلك ٢١٠٠ امرأة .

Digitized by UNOG Library

٤ - انشاء جيوش قبلية

٢١ - بدأت جنوب افريقيا في انشاء جيوش قبلية في ناميبيا في عام ١٩٧٥ عندما تم تكوين جميع الكتائب السوداء في اوفامبولاند وكافنغولاند . وخلال عام ١٩٧٦ ، أعلن انه سيتم أيضا انشاء وحدات عسكرية للأفراد غير البيض الذين يعيشون في جنوب الاقليم ، بحيث يتكون كل منها ، الى حد كبير ، من أعضاء مجموعة قبلية واحدة ان لم يكن مقصورا عليها وحدها . وقرب نهاية عام ١٩٧٧ أفادت التقارير بأنه قد تم انشاء خمس وحدات في الجنوب قوام كل منها ١٦٠ رجلا ، وتكونت منها الكتيبة الـ ٤١ . وتكونت الوحدات الخمس من الملونين ، ورجال من الباسترز والنماس والدمراس والهيروروز والتسواناز . وكان يجرى أيضا تدريب عدة مئات من رجال الادغال ليصيروا كشافين ومرشدين من أجل مساعدة جيش جنوب افريقيا في تعقب أثر مقاتلي منظمة سوابو . وأفادت التقارير بأن جميع المجندين من غير البيض يخضعون للتدريبات الاساسية التي يخضع لها المشاة وقوات قمع التمرد من البيض ، وانهم سيخدمون لمدة سنتين يستطيعون بعدها الانضمام الى القوات الدائمة .

٢٢ - وأفادت التقارير الواردة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، بأن أربع وحدات من غير البيض تعمل بالفعل في ما يدعى بمنطقة العمليات تحت القيادة المباشرة للماجور جنرل غلانهويز .

٥ - الحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية

٢٣ - عمدت جنوب افريقيا ، من أجل دعم مركزها العدواني والابقاء على سيطرتها على ناميبيا ، الى تقوية ترسانتها العسكرية بصورة منتظمة وذلك بفضل الاسلحة والاعتدة الحربية التي تمدها بها البلدان الاخرى . وفي الوقت ذاته ، كانت تسعى جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي العسكري لتفادي اثر حظر الاسلحة الذي فرضته الامم المتحدة عليها (انظر الفقرة ٢٤ أدناه) . وفي عام ١٩٧٧ أفادت التقارير أن الاكتفاء الذاتي العسكري لجنوب افريقيا قد ارتفع الى ما بين ٧٠ و ٩٠ في المائة، وان ذلك يرجع الى حد كبير ، الى أن كمية متزايدة من المعدات العسكرية تشمل الطائرات المقاتلة ومحركات الطائرات ، وطائرات الهليوكوبتر والصواريخ والقذائف والسفن الحربية الكبيرة والدبابات والاسلحة الصغيرة والذخائر ، كان يجرى صنعها محليا بتراخيص ممنوحة لشركات جنوب افريقيا من بعض المؤسسات عبر الوطنية . غير أن جنوب افريقيا ظلت تعتمد على الواردات للحصول على المعدات الاكثر تطورا كالاجهزة الالكترونية . ويتضمن التقرير السابق للجنة الخاصة (د) معلومات تفصيلية عن المعدات العسكرية المتاحة لجميع شعب قوة الدفاع الثلاث مشفوعة ببيانات عن بلد منشأ هذه المعدات أو الجهة المانحة للترخيص .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الأول ، الفصل الخامس ، المرفق الثاني ، الفقرات ٢١-٣٢ والجدول ٤ .

Digitized by UNOG Library

٢٤ — وعلى اثر قيام مجلس الأمن بفرض الحظر الالزامي على الاسلحة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (القرار ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧) ، عمدت جنوب افريقيا ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ الى إعمال أحكام قانون تأمين الامدادات الوطنية (رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٠) الذى يخولها سلطة اجبار الشركات على انتاج السلع الاستراتيجية ومراقبة انتاجها على أساس زمن الحرب . وتمنح مواد هذا القانون حكومة جنوب افريقيا سلطات واسعة للتحكم في انتاج المواد الخام والمنتجات التامة الصنع ، كما تخولها سلطة تفتيش الأماكن والاستيلاء على السلع وفرض السرية فيما يتعلق بانتاج السلع الاستراتيجية . وقد أوضح السيد كريس هيونس ، وزير الشؤون الاقتصادية بجنوب افريقيا ، لدى اعلانه عن تطبيق هذه التدابير ، أن هدف الحكومة يتمثل جزئيا في منع الشركات الاجنبية من السيطرة على عمليات فروعها في جنوب افريقيا اذا ما حاولت منع انتاج المعدات الاستراتيجية محليا .

٢٥ — وذكر مسؤول آخر في حكومة جنوب افريقيا هو القومندان بيتر ماريه ، رئيس مجلس ادارة مؤسسة جنوب افريقيا لتطوير وانتاج المعدات العسكرية (ARMSCOR) (التي انشئت في عام ١٩٦٨ خصيصا لابطال أثر حظر الاسلحة) ، ان جنوب افريقيا ستواصل صنع الأسلحة الاجنبية حتى لو تم سحب التراخيص نظرا لأنها اصبحت الآن تملك النسخ الاصلية للتصميمات والخبرة التكنولوجية .

٢٦ — وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية انها ، احتراما للحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا ، قررت وقف تسليم فرقاطتين من نوع ديستيان دورف وغواصتين من نوع اغوستا كانت تبنى في ترسانات بناء السفن الفرنسية لحساب جنوب افريقيا . وكانت فرنسا حتى ذلك الحين من أكبر موردى العتاد الحربي لجنوب افريقيا . وعلى اثر هذا الاعلان من جانب الحكومة الفرنسية ، نقلت الصحف في جنوب افريقيا عن المسؤولين وأصحاب مصانع السلاح الفرنسيين قولهم أن حظر الاسلحة قد جاء متأخرا لأن جنوب افريقيا كانت تقوم بتكديس الاسلحة وقطع الغيار التي كانت تحصل عليها من فرنسا ، وانها قد اتخذت الترتيبات لبناء طائرات الميراج والعربات المدرعة من نوع بانهارد وقذائف كروتال المضادة للطائرات بموجب تراخيص .

٢٧ — وخلال عام ١٩٧٧ ، أفادت التقارير أيضا بأن كلا من المانيا (جمهورية — اتحادية) ، والولايات المتحدة الامريكية قد اعتمدت بيع مواد لجنوب افريقيا تتسم بطابع عسكرى محتمل . ووفقا للمعلومات المتوفرة ، فقد اشتمل ما باعته المانيا (جمهورية — اتحادية) على محركات بحرية قوية لسفن الدوريات الساحلية كما تضمن ما باعته الولايات المتحدة ست طائرات خفيفة من نوع سيسنا . ورغم ان عملية البيع الاخيرة كانت لشركة خاصة ، فان هذه الطائرات تعمل في السلاح الجوى لجنوب افريقيا . وتستخدم في عمليات قمع التمرد . وتشير الاحصاءات التي أذاعتها وزارة التجارة بالولايات المتحدة أيضا الى أن جنوب افريقيا قد حصلت في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس ١٩٧٤ و آب/أغسطس ١٩٧٦ على معدات قيمتها ٣٫٨ ملايين راند ، مدرجة في قائمة الذخائر التي تقوم الولايات المتحدة بصنعها ، بما في ذلك قطع غيار الطائرات ، وجهاز ملاحي يعمل بالقصور الذاتي ، ومعدات سند عربات النقل ومعدات سند الطائرات . وفي هذا الصدد ، أفيد في آذار مارس ١٩٧٨ بأن

Digitized by UNOG Library

مؤسسة أولين من الولايات المتحدة قد قامت بطريقة غير مشروعة ببيع ٣٢٠٠ بندقية الى جنوب افريقيا في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٧ وذلك من خلال فرع المؤسسة المسمى وينشستر . وتم تسليم البنادق عن طريق جزر الكناري واليونان والنمسا وموزامبيق . وقد أصدرت احدى المحاكم الفيدرالية بالولايات المتحدة حكمها بتغريم مؤسسة أولين ٥١٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

٦ - تطوير القدرة النووية

٢٨ - خلال عام ١٩٧٧ ، عمدت جنوب افريقيا الى التعجيل في سير عملية تطوير قدرتها النووية بما في ذلك قدرتها على انتاج الاسلحة الذرية .

٢٩ - وفي آب / أغسطس ١٩٧٧ ، أفادت وكالة تاس بأن " العمل قد قارب الانتهاء في جنوب افريقيا من أجل خلق سلاح نووى ، وانه تجرى الاستعدادات للقيام بالتجارب [في صحراء كلهارى] " وردا على استيضاح من الولايات المتحدة التي قامت مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا وبلدان أخرى بتحذير جنوب افريقيا من اجراء أى تفجير نووى ، أفيد بأن حكومة جنوب افريقيا أكدت للرئيس جيمي كارتر في ٢١ آب / أغسطس انها لا تمتلك سلاحا نوويا ولا تعتزم الحصول على سلاح نووى ؛ وان المنشآت المقامة في صحراء كلهارى لا تشكل موقعا لاجراء تجارب نووية ؛ وان جنوب افريقيا لن تقوم باجراء تجربة نووية . ومع ذلك فقد أفادت مصادر الولايات المتحدة في ايلول/سبتمبر أن جنوب افريقيا لم تقم بتفكيك منشآتها في صحراء كلهارى وانه يمكنها تفجير جهاز نووى في أية لحظة . ونقل عن مسؤول في حكومة الولايات المتحدة قوله ان حكومة جنوب افريقيا قد تقوم بتجربة جهاز نووى "كتعبير ينم عن أقصى درجات التحدى " اذا صوتت الولايات المتحدة في صالح فرض جزاءات جديدة ضد نظام الحكم ، خاصة وان مؤيديه على الصعيد الدولي قليلون .

٣٠ - وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، أعلنت حكومة جنوب افريقيا ، في تناقض ظاهر مع بيانها السابق ، انها لم تعط الولايات المتحدة قط أى وعد يتعلق بنواياها في ميدان الطاقة النووية . وذكر السيد ب . و . بوثا ، وزير الدفاع ، أن جنوب افريقيا تقوم بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط ، وان ذلك قد نقل الى الولايات المتحدة في آب / أغسطس ، بيد أن مسألة اعطاء وعود لم تحدث قط .

٣١ - وفي الوقت ذاته تقريبا ، قامت جنوب افريقيا بنشر اتفاق كانت قد وقعته مع الحكومة الفرنسية والوكالة الدولية للطاقة النووية خلال شهرى كانون الأول/ ديسمبر وكانون الثاني / يناير السابقين ، يتضمن تعهدا من جانبها بألا تستخدم محطة توليد القدرة النووية الواقعة في كويبرغ والتي تضم مفاعلا مزدوجا ، والتي تقوم ببنائها شركات فرنسية ، في صنع الاسلحة النووية للأغراض العسكرية . وتفيد التقارير بأن الاتفاق ينص على ان التعاون بين الشركات الفرنسية وجنوب افريقيا هو " من أجل استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية حصرا " .

Digitized by UNOG Library

٣٢ - ومع ذلك ، فقد أعلنت وزارة الخارجية بالولايات المتحدة في تشرين الاول/اكتوبر أن حكومة الولايات المتحدة تنظر في وقف الامدادات من اليورانيوم المنخفض الرتبة التي تقوم بارسالها الى محطة كويبرغ ، وان شحنات اليورانيوم المزوّد بنسبة عالية من النظائر المنشطرة المرسلة الى مفاعل الابحاث التابع لجنوب افريقيا في بيلابندا قد اوقفت . غير أنه افيد بأن العقد الذى أبرمته جنوب افريقيا مع فرنسا لامداد المحطة قد نص أيضا على توريد اليورانيوم المنخفض الرتبة من فرنسا .

٧ - عدوان جنوب افريقيا على أنغولا

٣٣ - في ٣ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، أرسلت الحكومة الانغولية مذكرة شفوية الى الامين العام تفيد بأن القوات العسكرية لجنوب افريقيا قد انتهكت الاقليم الانغولي ١٤ مرة منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ . ويستفاد من التقارير أن قوات جنوب افريقيا قامت في نهاية تشرين الاول/اكتوبر باختراق الاراضي الانغولية لمسافة ٢٠ كيلومترا فيما زعمت انه تعقب لمقاتلي منظمة سوابو . وفي ٩ شباط/فبراير اللاحق ، ادعت قوات جنوب افريقيا انها قتلت ١٨ شخصا من أعضاء منظمة سوابو في عملية أخرى من عمليات " المطاردة الحامية الوطيس " داخل الاراضي الانغولية .

٣٤ - وفي بلاغ أذيع في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، حذرت حكومة جنوب افريقيا الحكومة الانغولية من " ألا تضع قواعدها العسكرية في جنوب انغولا تحت تصرف الارهابيين [التابعين لمنظمة سوابو]".

٣٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٧٨ (S/12690) ، أعلم الممثل الدائم لانغولا لدى الأمم المتحدة مجلس الامن بأن جنوب افريقيا قد ارتكبت أعمال عدوانية جديدة ضد انغولا متخذة من ناميبيا قاعدة لانطلاقها . وقال الممثل الانغولي في خطابه ، انه في الساعة السادسة من صباح يوم ٤ أيار/مايو ، هبطت قوات تابعة لجيش جنوب افريقيا النظامي بالمظلات داخل الاراضي الانغولية بواسطة طائرات جنوب افريقية وذلك بعد أن قامت بانتهاك المجال الجوى الانغولي وقصف منطقة كاسينغا بالقنابل ، محدثة اضرار مادية جسيمة ، وملحقة باللاجئين الناميبيين المخيمين هناك الاصابات والتشريد . واستطرد المندوب الانغولي يقول انه هبطت خلال الصباح نفسه قوات اضافية محمولة جوا . وان الحكومة الانغولية تعتبر الوضع الذى خلقه هذا الاعتداء الجديد خطيرا للغاية ، وتناشد مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية لصد هذه الهجمات ومنع حدوث تدهور جديد في أمن المنطقة .

٣٦ - وقد نظر مجلس الامن في الشكوى المقدمة من أنغولا في جلستيه ٢٠٧٧ و٢٠٧٨ المنعقدتين في ٥ و ٦ أيار/مايو . وأدلى المندوب الانغولي بتفاصيل جديدة عن الغزو فقال ان جنوب افريقيا كانت تستهدف أساسا من هذا الغزو والقصف الجوى مخيّما للناميبيين يقع في منطقة كاسينغا على مسافة ٢٥ كيلومترا تقريبا داخل الاراضي الانغولية في اقليم كيونين . وبعد ذلك امتد نطاق القصف الى منطقتي تشيتكيرا وبمبوندولا وسدّ كالويك . وأضاف المندوب الانغولي يقول ، انه على

Digitized by UNOG Library

العكس من تأكيدات جنوب افريقيا بأنه " هذه العملية المحدودة قد استكملت " ، مازالت التعزيزات تتدفق على الاقليم ولا تبدو أية علامة تدل على انسحاب القوات العسكرية .

٣٧ - ولاحظ المندوب الانغولي أن العدوان الاخير لم يكن يستهدف محاولة القضاء على منظمة سوابو وكفاح الشعب الناميبي من أجل التحرير فحسب ، ولكنه كان يرمي ايضا الى ايجاد حالة من عدم الاستقرار في أنغولا . وقال أيضا ان بدء الغزو بعد ايام قليلة فقط مما بدا أنه قبول من جانب جنوب افريقيا للمقترحات الخاصة بالتسوية السلمية التي صاغها الأعضاء الخمسة الغربيون في مجلس الأمن يدل على انه ليس لدى جنوب افريقيا أية نية للتخلي عن الاقليم ، ولكنها تعتزم مواصلة استخدامه كقاعدة للعدوان . وناشد مندوب أنغولا المجتمع الدولي أن يدين جنوب افريقيا لهذا الغزو ، وأن ينفذ بشكل صارم الحظر الذى فرضته الامم المتحدة على تصدير الاسلحةوالنفط اليها وأن يقوم بفرض جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا عملا بقرار الجمعية العامة S/9-2 المؤرخ في ٣ أيار/ مايو ١٩٧٨، والمتضمن الاعلان الخاص بناميبيا وبرنامج العمل من أجل دعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا.

٣٨ - وقال السيد نوجوما ، رئيس منظمة سوابو الذى دعاه مجلس الأمن للاشتراك في مناقشاته ، ان الهدف من الهجوم على كاسينغا وقتل اللاجئين هو ارهاب الشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو واجبارهم على الخضوع لمقاصد جنوب افريقيا ذات الطابع الاستعمارى الجديد في فرض نظام عميل على الشعب الناميبي . وقال السيد نوجوما أيضا أن الغزو يقوم دليلا على صحة دعوى منظمة سوابو بأن جنوب افريقيا ، في رفضها سحب قواتها العسكرية من قواعدها العسكرية العديدة في ناميبيا ، بما في ذلك رويكوب وغروتفونتين واوشيفيلو ، لاتنوى ادامة احتلالها غير الشرعي للاقليم فحسب بل واستخدامه أيضا كنقطة انطلاق لاعمالها العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وعلى ضوء ذلك ، طلب السيد نوجوما ، باسم سوابو ، فرض جزاءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا وفرض حظر شامل على النفط والاسلحة على نحو ماهو منصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق .

٣٩ - وفي ٦ ايار/ مايو ، اعتمد مجلس الامن بالاجماع في جلسته ٢٠٧٨ ، عقب مزيد من المناقشات، القرار ٤٢٨ (١٩٧٨) ، الذى ، في جملة امور ، أدان فيه بقوة الغزو المسلح الاخير الذى قامت به جنوب افريقيا ضد انغولا ، كما أدان بنفس القوة استخدام جنوب افريقيا لاراضي ناميبيا الدولية نقطة انطلاق للهجوم . وطلب مجلس الامن أيضا أن تقوم جنوب افريقيا بسحب جميع قواتها فورا ودون أى قيد أو شرط من أنغولا وأن تنهي احتلالها غير الشرعي لناميبيا دون مزيد من التأخير. وقرر مجلس الأمن الاجتماع مرة أخرى في حالة وقوع انتهاكات جديدة من جانب جنوب افريقيا على سيادة انغولا وسلامتها الاقليمية وذلك للنظر في اتخاذ تدابير أكثر فعالية .

٤٠ - وفي ٦ أيار/ مايو أيضا ، ارسلت جنوب افريقيا خطابا الى الامين العام (S/12697) ارفقت به ثلاث وثائق تتعلق بغزوها لانجولا هي : رد حكومة جنوب افريقيا على حكومات الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الأمن وذلك استجابة لطلب من الولايات المتحدة ؛ وبيانان للسيد بوتا ، وزير الدفاع والسيد ر. ف . بوتا وزير الشؤون الخارجية .

Digitized by UNOG Library

٤١ - وادعت جنوب افريقيا في هذه الوثائق أن الغزو كان عملية عسكرية محدودة ، وجهت بصفة أساسية ضد مقرين لقيادة منظمة سوابو يستخدمان في القيام بعمليات ضد " افريقيا الجنوبية الغربية"، وانه قد تم سحب جميع قوات جنوب افريقيا بالكامل .

٤٢ - وأوردت منظمة سوابو مزيدا من المعلومات المتعلقة بهجوم جنوب افريقيا على كاسينغا في كتيب أعدته بعنوان " مذبحة كاسينغا : ادعاءات الحملة الشاملة لبريتوريا ضد المقاومة الناميبية". وقد ظهر ملخص لهذه الوثيقة سابق للنشر في صحيفة " ذى وشنطن بوست " في ٩ حزيران / يونيه . وتفيد صحيفة " ذى وشنطن بوست " ، أن الكتيب يذكر ان هناك ٤٠٩٨ ناميبيا يعيشون في كاسينغا ، بما فيهم الرجال والنساء والاطفال والمرضى الملازمون للفراش والمسنون . وان جميع تلاميذ المدارس الابتدائية تقريبا ، البالغ عددهم ٥٦٨ طفلا قد قتلوا في الهجوم ، وان ٥٠٠ شخصا قد دفنوا في مقبرتين جماعيتين . وانه بالاضافة الى ذلك تم تدمير المدرسة والعيادة الطبية وروضة الاطفال والمرأب ومبنى المخزن ، كما قتل جميع المرضى والعاملون في العيادة الطبية تقريبا . وقد أبدى حوالي ٣٠٠ جندى كانوا مرابطين في كاسينغا كوحدة دفاع عن المخيم وغير مزودين الا بمدفعين اثنين من المدافع المضادة للطائرات مقاومة بطولية فقتلوا ١٠٣ جنديا من أفراد القوات المسلحة لجنوب افريقيا واسقطوا ثلاث طائرات تابعة لجنوب افريقيا .

٤٣ - وأفيد بأن الكتيب شدد على أن الهجوم على كاسينغا لم يكن حادثة منعزلة ، وانما هي ذروة موجة القمع التي صعدتها مؤخرا جنوب افريقيا بهدف تصفية منظمة سوابو أو على الاقل اضعافها بالشكل الذى لا تقوم لها بعده قائمة كيما تمهد الطريق لقيام حكم عميل تفرضه جنوب افريقيا في ناميبيا مستقلة .

٤٤ - وعلى وجه الاجمال ، قدرت منظمة سوابو أن ٨٠٠ ناميبيا قد قتلوا و ٩٠٠ آخرون جرحوا في هذا الهجوم .

٤٥ - وورد مزيد من التفاصيل عن مدى الاضرار التي وقعت اثناء هجوم جنوب افريقيا على كاسينغا، في وثيقة اصدرها وفد مشترك من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية ، بعد أن قام بزيارة كاسينغا وغيرها من المناطق في جنوب انغولا في الفترة مابين ٢٤ و ٢٨ أيار/ مايو . ويستفاد مما ذكرته وكالة الانباء الانغولية أن الوفد قد خلص في تقريره الى أن كاسينغا هي في الواقع مخيم للاجئين وأدان " الهمجية المتطرفة وروح الابادة والتدمير المنتظمة " التي اتسمت بها عمليات قوات جنوب افريقيا . وتفيد التقارير ايضا أن الوفد نقل عن مصادر منظمة سوابو انه يوجد حوالي ١٨٠٠٠ لاجئ ناميبي بلا طعام أو مأوى أو موارد طبية مبعثرين في منطقة شاسعة تمتد بين لوبانغو والحدود الناميبية . وقيل ان الوفد طالب بزيادة المساعدة للاجئين وأوصى بأن توضع خطط الاغاثة على أساس ٣٠٠٠٠ شخص بالنظر الى أن هناك حوالي ١٢٠٠٠ ناميبي آخر يعيشون في ظروف الفقر المدقع في مواقع حول لوبانغو وضعتها السلطات الانغولية تحت تصرفهم .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث*

بليز ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

المحتويات

	الفقرات
١ - لمحة عامة	١ - ٣
٢ - بليز	٤ - ١٥
٣ - برمودا	١٦ - ٢٢
٤ - جزر تركس وكايكوس	٢٣ - ٢٧
٥ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٢٨ - ٣١

---

* سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1237 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

١ - لمحة عامة

١ - تتضمن التقارير السابقة للجنة الخاصة (أ) معلومات اساسية عن الانشطة والترتيبات العسكرية في بليز ، وبرمودا ، وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفيما يلي معلومات تكميلية .

٢ - تقع اكبر المنشآت العسكرية القائمة في الاقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي الموجودة في منطقتي البحر الكاريبي وغرب الاطلسي ، في برمودا ، وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وتقوم بتشغيلها بصفة اساسية سلطات الولايات المتحدة الامريكية ، رغم احتفاظ كل من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وحكومة كندا بمرفق عسكري في برمودا .

٣ - وذكر وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة في بيان القاه في البرلمان في شباط/فبراير ١٩٧٧ (ب) حول تقديرات ميزانية الدفاع في المملكة المتحدة أن " الدفاع عن المملكة المتحدة ما فتئ مبنيا ، بصورة قاطعة على حلف شمال الاطلسي " . وأضاف قائلا انه " جرى خلال عام ١٩٧٦ ، تخفيض الالتزامات خارج نطاق الحلف والاستمرار في تركيز الموارد الدفاعية على منظمة حلف شمال الاطلسي (NATO) " .

٢ - بليز

الف - القوة العسكرية للمملكة المتحدة

٤ - وفقا لما ذكره وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة فان للقوات المسلحة التزامات اخرى عدا عن مساهمتها في منظمة حلف شمال الاطلسي . ففي حالة بليز، اقامت المملكة المتحدة حامية هناك توفر قوة لدفاعها الخارجي . وشملت هذه الحامية كتيبة مشاه ، واسرابا للدفاع الجوى على مستوى منخفض ، وفصيلة من طائرات الهليكوبتر من طراز بوما .

٥ - وقال ممثل المملكة المتحدة في بيانه الذى القاه امام اللجنة الرابعة للجمعية العامة يوم

(أ) للاطلاع على احدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس، المرفق الرابع .

(ب) بيان بشأن تقديرات ميزانية الدفاع ، ١٩٧٧ Cmnd.6735 (لندن) ، المطبعة الحكومية ، شباط/فبراير ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ (ج) ، ان حكومته قد اضطرت بعد تلكؤ كبير ، الى القيام ، خلال شهر تموز / يوليه ، بتعزيز القوات المسلحة البريطانية المرابطة في بليز من أجل الوفاء بالتزامها في توفير الأمن في الاقليم . وأشار السيد جورج برايس رئيس وزراء بليز في كلمته التي وجهها الى اللجنة الرابعة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر (د) الى ان حكومة المملكة المتحدة قد اتخذت هذا الاجراء تلبية لطلب من حكومة الاقليم .

٦ — وفي ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ردا على ما أثير في مجلس العموم البريطاني (هـ) من اسئلة حول مسألة بليز ، أنه قد تقابل مع رئيس الوزراء رايس وممثلين آخرين عن بليز للتباحث في مشاكلها في لندن ، في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني / يناير ، وانه ذكر خلال المناقشات ان المفاوضات التي دارت منذ عهد قريب بين المملكة المتحدة وغواتيمالا بشأن مطالبات الاخيرة بجزء من الاقليم كانت استطلاعية وانه " تمت مناقشة مختلف المقترحات بما فيها امكانية اجراء تعديلات في اراضي الاقليم ، بيد انه لم ولن يتم التوصل الى اتفاق لا يوافق عليه شعب بليز " .

٧ — ومضى وزير الدولة يقول ان السيد برايس طلب " طرح القضية مباشرة على شعب بليز واشراك الكومنولث في عملية المشاورات هذه " . وقد وافق وزير الدولة بصدر رحب على هذه الطلبات مؤكدا ان حكومتي المملكة المتحدة وبليز " ليس لديهما أية نية للاتفاق على التفريط " وأنه " اذا قرر شعب بليز انه لا يريد اجراء تعديلات في الاراضي فسوف تقوم حينذاك بالدفاع عن سلامة الاراضي بوصفها مستعمرة تابعة للتاج البريطاني " . وأشار الى أنه " على مدى السنتين الماضيتين ، ذهبنا للدفاع عن شعب بليز ، ولسوف نفعل ذلك ثانية اذا اقتضى الامر " .

٨ — واعلن وزير الدولة ان حكومته سوف " تواصل بحثها عن تسوية عن طريق المفاوضات ، وهو الامر الذى لم يتحقق بعد في المناقشات الدائرة مع غواتيمالا والحكومات الاخرى المعنية " . وأضاف قائلا انه :

" اذا اصبح بلد ما مستقلا فمن العسير [بالنسبة لحكومة المملكة المتحدة] ان تلتزم نحوه بالتزام ثابت . ان أحد الاسباب التي حدت بنا الى المشاركة في هذه المفاوضات هو محاولة حل هذه المسألة . وانا لا اعتقد أن ما نضطلع به في بليز سينتهي بصورة فجائية لدى نيل الاستقلال . فان تمت التسوية عن طريق المفاوضات فسوف ننفض يدنا من بليز تدريجيا ، ولكن ستبقى بليز على صلة وثيقة بهذا البلد بوصفها عضوا كاملا في الكومنولث " .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة العشرون ، الفقرة ٧ .

(د) المرجع نفسه ، الجلسة الثانية والعشرون ، الفقرتان ٤ ، ١٣ .

(هـ) المملكة المتحدة : " المناقشات البرلمانية " (هانسارد) : التقرير الرسمي لمجلس العموم ، المجلد ٩٤٢ ، العدد ٤٥ ، الاعمدة ١٣٨٤ — ١٣٩١ ، لندن ، ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

بـاء ـ قوة بليز الدفاعيـــة

٩ ـ اقر مجلس نواب الاقليم بتاريخ ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ مشروع قانون ينص على توفير أسباب الدفاع عن بليز وحفظ النظام فيها عن طريق انشاء قوة تخصص للدفاع عنها . وينص مشـــروع القانون فيما ينص عليه ، على انشاء جهاز لادارة القوة بما في ذلك تدبير الجنود وتكليف الضبـــاط والمسائل الخاصة بالضبط والربط . ومن شأن مشروع القانون ان ينص على استدعاء الرجال للخدمة الوطنية ، اذا لم يتم بلوغ العدد المنشود عن طريق عدد المتطوعين للخدمة في القوة في ايـــة مرحلة من مراحل تطورها .

١٠ ـ وفي اليوم ذاته ، قال السيد كارل ل . روجرز ، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية والصحة في بيان ألقاه في مجلس النواب بخصوص مشروع القانون ، ان حكومة الاقليم كانت قد قررت في اواخر عام ١٩٧٥ انشاء قوة الدفاع ، وانها قد تلقت بعد ذلك مشورة تقنية من حكومة المملكة المتحدة حول المشكل الذى ينبغي ان تكون عليه القوة ؛ وقد اكدت المشورة آراء حكومة الاقليم في المسألـة . وأضاف ان مرحلة تنفيذ القرار لم يتم بلوغها الا في هذا الوقت فقط لأن الموارد المطلوبة لم تتوفـــر الا لتوها .

١١ ـ وقال السيد روجرز ايضا ان القوة ستكون دفاعية وانه سيتم تجهيزها وتدريبها وقيادتها على نحو ملائم . واضاف انه لا يتوقع ان يكون بمقدور القوة ان تحل محل قوات المملكة المتحدة في بليز سواء من حيث الحجم او الفعالية لفترة ثلاث أو اربع سنوات مقبلة . الا انه اعرب عن اعتقاده انها ستكـــون قادرة على القيام بالدور المرسوم لها في الدفاع عن الجزيرة ما ان يبلغ عدد الافراد المنتظر ، وبأنها ستنمو أيضا في الحجم والفعالية حسب مقتضى الظروف .

١٢ ـ وواصل السيد روجرز حديثه قائلا ان القوة ستشتمل على كتيبة مشاة (تتكون عادة من ٦٠٠ الى ١٠٠٠ رجل) ، وستتكون عناصرها من أفراد نظاميين ومتطوعين واحتياطيين . وستتألف نواتها من أعضاء قوة الشرطة الخاصة وحرس المتطوعين (وكلاهما كان متوقعا تسريحه يوم ٣١ كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٧ .

١٣ ـ وعن تدبير افراد القوة ، أفاد السيد روجرز ان الكوماندر برايان ايرس عين رئيسا للقـــوة وانه في بليز مع فريق مساعدة عسكرية مكون من سبعة اعضاء آخرين من جيش المملكة المتحدة . وقـــد صدر بيان بشروط واحكام خدمة افراد القوة لمن يعنيهم ذلك . وفيما يتعلق بالمرافق فقد منح عقـد لانشاء الثكنات وهي الآن قيد التشييد ؛ وهناك كميات كبيرة من الاسلحة ووسائل النقل وغير ذلـك من المواد جارى السير في اجراءات شرائها .

١٤ ـ وفيما يتعلق بالتمويل ذكر السيد روجرز أن حكومة المملكة المتحدة وافقت على تقديم نحـــو ٦ر٠ مليون دولار من دولارات بليز (و) لتمويل البرنامج الرئيسي . وانه يتوقع المزيد من عمليـــات

(و) الدولار البليزى يعادل ٥ر٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

التمويل . وقد وافقت حكومة بليز على سد النفقات المتكررة للقوة والتي تبلغ ٣٫٠ ملايين دولار من دولارات بليز في السنة تقريبا حالما تستكمل القوة عددها بحلول عام ١٩٨١ . وسوف يستدعي الامر زيادة الانفاق بسبب التضخم وامكان نشوء الحاجة الى تكبير وتنويع القوة . بيد انه في النية جعل الانفاق والقوة متوائمين بالضرورة مع الموارد المالية التي يولدها الاقتصاد المحلي .

١٥ - واسترعى السيد روجرز الانظار الى أن مشروع القانون لم يشر على وجه الخصوص الى الوزير المختص اللهم الا عند تعيين قائد القوة الذى يشترط ان يشاور رئيس الوزراء بشأنه وأشار الى ان مشروع القانون قد صيغ على هذا النحو بسبب الظروف الدستورية التي يحكم الاقليم في ظلها . وأشار كذلك الى ان المملكة المتحدة قد وافقت بالفعل على أن يعهد بمسؤوليات معينة (بما في ذلك المسؤوليات الخاصة بالمرتبات والتدريب والاستدعاء للخدمة . . . الخ) الى الوزير المناسب بموجب براءة بليز ، وهي خطوة تمكنه من اعلام مجلس النواب عن احوال القوة من حين لآخر .

٣ - برمودا

١٦ - تتضمن ورقة العمل التي اعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة ايضا معلومات عن المنشآت العسكرية في الاقليم (الفصل الحادى والعشرون من هذا التقرير)(ز) . كما تتضمن ايضا ملخصا لذلك الجزء من الورقة الخضراء الخاصة باستقلال برمودا ، الذى يتناول مسائل الدفاع ، والذى اصدره السير جون هـ . شارب ، رئيس الوزراء حينذاك في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، والآراء ذات الصلة التي افصح عنها زعماء المعارضة والحكومة خلال سير المناقشات التي عقدت مؤخرا في مجلس الجمعية بشأن الورقة تلك .

ألف - الوجود البحرى للمملكة المتحدة

١٧ - منذ ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ ، مثل البحرية الملكية للمملكة المتحدة ضابط بحرية كبير مقيم (هو الكاماندر دافيد الدريتش) المسؤول عن سفينة صاحبة الجلالة " مالابار " . وتشمل مسؤوليات هذا القائد تنسيق خطط منظمة حلف شمال الاطلسي للدفاع عن الاقليم ومساندته ، وادارة مرافق الميناء في ايرلندا آيلاند نيابة عن القائد العام للاسطول في نورث وود بمقاطعة فيدلكس في انكلترا .

١٨ - وكانت خمس سفن حربية من كندا وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة راسية في ذلك الميناء في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ قبل ان تبدأ مدة مهمات جديدة . وكان من المقرر ان تشكل هذه السفن قوة الاطلسي البحرية الدائمة التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلسي للاشهر القليلة القادمة . وتوضع هذه القوة دائما تحت قيادة ضابط بحرى من الولايات المتحدة ، يتولى مباشرة مهامه من نورفولك بولاية فرجينيا ، بيد أن تكوين القوة يتغير كل شهور قليلة . وقد صرح الكاماندر الدريتش للصحفيين بأن : " القوة الدائمة هي دليل على الارادة

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثالث .

Digitized by UNOG Library

السياسية ، وسوف تستخدم في المراحل المبكرة لأية عملية . وهي مفيدة جدا أيضا في جعل أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي يألفون الاضطلاع بعمليات مشتركة مع بعضهم بعضا " .

باء ـ القواعد العسكرية للولايات المتحدة

١٩ ـ تشغل القاعدتان العسكريتان التابعتان للولايات المتحدة (وهما محطة الطيران الجوية ، والقاعدة البحرية ، في كينغزبوينت) مساحة قدرها ٩ر٥ كيلو مترا مربعا ، أى حوالي عشر المساحة الكلية للاقليم .

٢٠ ـ وقال نائب الاميرال ، هوارد ايرل غرير ، قائد القوة الجوية البحرية لأسطول الولايات المتحدة في المحيط الأطلسي ، في كلمة القاها في حفل تغيير القيادة أقيم في محطة الطيران البحرية في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٧ ان برمودا " تحتل موقعا استراتيجيا بالنسبة الى أمن العالم " . واضاف قائلا انه لا توجد خطة عمليات تتعلق بحرب عامة لم تضع على قمة اولوياتها القدرة على التحرك عبر أديم محيطات العالم . وأن حوض المحيط الاطلسي يعتبر شديد الأهمية لانه يحمل اكبر نسبة من التجارة العالمية . ومضى قائلا :

" اننا محظوظون للغاية اذ لدينا جزر مثل برمودا . . . نقيم فوقها القوات الضرورية اذا ما اضطررنا لأن نخوض الحرب المضادة للغواصات كجزء من الصراع العالمي . ونحن أيضا محظوظون اذ يمكننا أن نحمل الطيران الى اعالي البحار في اشكال أخرى وأن نغطي تلك الاجزاء من المحيط الاطلسي البعيدة عن متناول الطائرات المرابطة في اماكن مثل برمودا " .

٢١ ـ ويوجد المطار الوحيد في برمودا في محطة الطيران البحرية ، وتستخدمه الطائرات العسكرية والمدنية على السواء . وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، أغلق مدرج المطار لفترة قصيرة في وجه الطائرات المدنية وذلك لاصابة احدى المقاتلات النفاثة الكندية من طراز F 101 Voodoo باضرار طفيفة اثناء هبوطها والاضطرار الى سحبها بعيدا عن المدرج . ووفقا للتقارير الصحفية ، كانت الطائرة النفاثة مشتركة في تدريب جوى بحرى في مياه برمودا حينذاك ولم يدل بأية تفاصيل أخرى حول هذا الموضوع .

محطة التعقب الفضائي

٢٢ ـ أنشأت الوكالة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء التابعة للولايات المتحدة (ناسا) محطة في جزيرة كوبر كجزء من شبكتها العالمية لتعقب رحلات الفضاء وبياناتها . وفي ٣ آب/اغسطس ١٩٧٧ ، افادت التقارير بأن برمودا سيكون لها دور على هامش الرحلات الفضائية التي ستقوم بها الجوالة الفضائية التابعة للولايات المتحدة والمقررة لعام ١٩٧٩ . وطلبت شركة كابل اند ويرلس ليمتد ، التي تتولى تشغيل مرافق اتصالات برمودا عبر البحار من مخططي المشروع الاذن باقامة مبنى في مجمع

Digitized by UNOG Library

اتصالاتها في ديفونشير لاستخدامه كمحطة ارضية للتوابع الاصطناعية لاغراض المشروع الفضائي . وكان على وكالة (ناسا) ان تقوم بتعقب الكبسولات ثم يتم تغذية المحطة الارضية للتابع الاصطناعي بالمعلومات عن طريق الموجه الدقيقة ومنها الى المركز الفضائي في الولايات المتحدة .

٤ - جزر تركس وكايكوس

٢٣ - تحتفظ الولايات المتحدة بمحطة لخفر السواحل في جنوب جزر كايكوس ، كما تحتفظ بقاعدة بحرية وقاعدة جوية ومحطة للقياس من بعد .

٢٤ - وفي اواخر حزيران/يونيه ١٩٧٧ حصل تغيير في قيادة المهبط الجوى المساعد في جزيرة جراند ترك وأعرب الضابط المسؤول عن القيادة لدى تسليمه المهبط الجوى لخلفه عن امله في ان يستمر التعاون مع حكومة وشعب جزر تركس وكايكوس لسنوات أخرى عديدة ، كما تمنى للمحطة البحرية التابعة للولايات المتحدة استمرار النجاح . وقال القائد الجديد ، لدى تسلمه القيادة ان جزيرة جراند ترك قد ساهمت كثيرا في عمل مشروع التجارب الشرقي . واعترف بالدور الكبير الذى لعبته قاعدة جراند ترك في ذلك المشروع ضباط آخرون ايضا ، ومن بينهم نائب قائد مركز اختبارات الفضاء والقذائف (SAMTAC) في فاندنبرغ ، كاليفورنيا (الولايات المتحدة) ، الذى قال معلقا : "ان فاندنبرغ في الغرب ربما تكون اكثر نشاطا من قاعدة كانافيرال في الشرق ، بيد انهما متشابهان للغاية . ويوجد الان نطاق واحد يضم الاثنين ، ونحن نأمل ان يأتي الوقت الذى تقومون فيه في جراند ترك بالعمل باجهزة افضل . ولن يكون هناك أى تقليص للانشطة .

٢٥ - وفي ٢٠ آب/اغسطس ، اعلن عن وجود زوار في محطة القياس من البعد لمشاهدة اطلاق الصاروخ ، فوياجير الثاني ، الى الكوكب زحل . وكانت المشاهدة على شاشة رادار على مدى مقداره ٤٨٠ كيلومترا ، وكانت المعلومات التي يتم تلقيها ترسل على الفور الى مركز الفضاء الذى تديره (ناسا) في الولايات المتحدة .

٢٦ - وكما ذكر سابقا ، كان الاتفاق المعقود بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن قواعد الاخيرة في الاقليم ، والمقرر ان ينتهي اجله في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ قيد الاستعراض منذ عام ١٩٦٧ (ح) . ووفقا للتقارير التي اوردتها صحيفة " كونش نيوز " المحلية ، جرى التفاوض من جديد على الاتفاق في العاصمة الامريكية واشنطن في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ . وحضر هذه المحادثات وفد من جزر تركس وكايكوس مؤلف من رئيس الوزراء ، ووزير الاشغال ، ووزير التعليم والسيد ويليام دربرت ، مستشار الشؤون القانونية والدستورية . وكان الوفد يعتزم التفاوض بشأن المسائل التالية :

(ح) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ٣ ، (A/8423/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الثاني ، المرفق ، التذييل الرابع ، الفقرة ١٣ .

Digitized by UNOG Library

(أ) توسيع مدرج مطار جراند ترك والرصيف البحري في المرفأ الجنوبي ؛

(ب) فرص توظيف سكان جزر تركس وكايكوس في الولايات المتحدة ؛

(ج) تقديم مساعدة تكميلية للاطفال الذين يولدون خارج نطاق الزوجية لأب من مواطني الولايات المتحدة ، ويعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في حكومة الولايات المتحدة ؛

(د) رسم ايجار يؤدى مباشرة لحكومة جزر تركس وكايكوس .

٢٧ - وفي نهاية تشرين الاول/اكتوبر ، ذكر ان الوفد رفض عرضا قدم خلال الجولة الاولى من المفاوضات ، باستئجار كل من القاعدتين الموجودتين في جزيرة جراند ترك نظير ١٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا . وقد تقرر اجراء المزيد من المفاوضات في وقت لاحق من عام ١٩٧٧ .

٥ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٢٨ - قامت الولايات المتحدة ، في مطلع عام ١٩٦٧ بنقل قاعدتها البحرية السابقة في سانت توماس ، والتي تغطي مساحة ٨٠ هكتار ، الى الحكومة الاقليمية ، ولكنها احتفظت بحق اعادة احتلال المرافق في القاعدة . وتحتفظ البحرية التابعة للولايات المتحدة في الاقليم بمحطة للرادار والمعايرة الصوتية .

ألف - المناورات البحرية

٢٩ - في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، اعلن نائب الاميرال وليام روبرت فلانافان، قائد القوات البحرية للولايات المتحدة في البحر الكاريبي ، ان ١٣ سفينة تابعة لاسطول الولايات المتحدة في المحيط الاطلسي ، سوف تجرى في البحر الكاريبي في الفترة من ٢٠ حزيران/يونيه الى ٢٢ تموز/يوليه عمليات تدريبية بريه ، وبرمائية ومضادة للطائرات (بما في ذلك اطلاق القذائف) . وتشكل هذه العمليات جزءا من المناورات المعروفة باسم Caribops 2-77 . واضاف ان افراد القوات البحرية الملحقين بمجموعة الاستعداد التابعة لاسطول المحيط الاطلسي ستشترك مع سفن من قوة الاطلسي البحرية الدائمة التابعة لحلف شمال الاطلسي في القيام ايضا بهذه المناورات .

باء - تطورات اخرى

٣٠ - منذ عام ١٩٧٥ كلف رقيب في جيش الولايات المتحدة بمهمة تجنيد المتطوعين من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفي آب/اغسطس ١٩٧٧ ، جرى تكريمه في حفل اقيم في مصيف باين ايل بيتش ريزورت لكونه افضل من قام بتجنيد المتطوعين في منطقة جنوب شرقي الولايات

Digitized by UNOG Library

المتحدة ، اكبر مناطق تجنيد المتطوعين التابعة لها . وقد عزى نجاحه بصفة رئيسية الى مجموعة من المجندين الشبان من أهالي الاقليم يخدمون حاليا في الجيش ، وعادوا الى الاقليم في اجازة ليمدوا يد المساعدة في اقناع الاخرين بالانضمام الى المتطوعين .

٣١ - وتجدر الاشارة(ط) الى ان بحرية الولايات المتحدة بدأت برنامجها لتجنيد المتطوعين في الاقليم خلال شهر ايار/مايو ١٩٧٦ . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، قام ثمانية متطوعين من منطقة جنوب شرقي الولايات المتحدة بزيارة جزر سانت توماس وسانت كروا . وصرح رئيس ضباط الصف الذى كان يعمل منسقا للمجموعة ان المتطوعين جاءوا الى هاتين الجزيرتين ليقدموا المعلومات للاهالي المحليين المهتمين بتأمين العمالة لانفسهم وبزيادة تدريبهم . واضاف قائلا ان ما يربو على ٦٠ شخصا من سكان الجزيرتين ، وجميعهم من خريجي المدارس الثانوية قد انخرطوا في البحرية في العام الماضي . واستطرد يقول ان المجندين سيجرون مقابلة مع أى شخص يرغب في الالتحاق بالبحرية فورا ، وسوف يحدثون طلبة المدارس الثانوية عن الفرص المتاحة في البحرية ، ولكنهم سيشجعونهم على تأجيل انخراطهم في البحرية الى ما بعد اتمام تعليمهم الثانوى .

(ط) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1)، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الرابع ، الفقرة ٢٠ .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق الرابـــع *

غـــــوام

١ - ترد المعلومات الاساسية عن الأنشطة والترتيبات العسكرية في غوام في التقارير السابقـــة للجنة الخاصة (أ) . وفيما يلي بعض المعلومات الاضافية .

٢ - مازال اقليم غوام قاعدة بحرية وجوية هامة للولايات المتحدة الامريكية في غرب المحيط الهادئ وتتخذ وحدات تابعة لأربع ادارات عسكرية وخفر السواحل التابع للولايات المتحدة ، وعلى وجه الخصوص السلاح الجوى الامريكي والبحرية الامريكية من غوام مركزا ترابط فيه ، وتشغل فيه المنشآت الدفاعيـــة جزءا كبيرا من الاراضي الخالية (حوالي ٣٤ في المائة) كما ينفق سنويا على هذه المنشآت قرابة ١٤٠ر٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة . وتعتبر قاعدة اندرسون الجوية الواقعة في الطرف الشمالـــي من غوام أهم القواعد التي تستخدمها قيادة السلاح الجوى الاستراتيجي في منطقة الشرق الأقصـــى في المحيط الهادئ . وتوجد في هذه المنشآت ، في الوقت الحاضر ، ١٥ قاذفة قنابل من طـــراز ب - ٥٢ . ويقع الى الجنوب مباشرة من أغانيا ، عاصمة الاقليم ، المقر الرئيسي لقائد القوات البحرية بجزر الماريانا ، الذى يعتبر مسؤلا عن المحافظة على الأمن في منطقة من المحيط تبلغ مساحتها ستة ملايين ونصف مليون كيلومترا مربعا . وتستخدم أحدى المحطات البحرية الواقعة على أحد النتوءات المحيطة بميناء أبرا في عمليات اصلاح وصيانة اسطول الولايات المتحدة السابع ، كما تستخدم المحطة ايضا كقاعدة لغواصات بولاريس التي كانت سبع منها تقوم بالعمليات ضمن سرب المحيط الهادئ خـــارج غوام في عام ١٩٧٧ .

٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ مجموع عدد افراد القوات العسكرية وعائلاتهم المرابطين في الاقليـــم ٩٦٠٠ شخصا . وبالمقارنة ، بلغ عدد الافراد العاملين في السلاح الجوى للولايات المتحدة فـــي تشرين الثاني / نوفمبر من عام ١٩٧٥ ، ٣٥٠٠ فردا بالاضافة الى ٥٠٠٠ من افراد عائلاتهـــم . وفي تموز / يوليه من العام ذاته ، بلغ عدد افراد بحرية الولايات المتحدة ٦٢٢٨١ بالاضافة الـــى ٢٦٦٥ من افراد عائلاتهم .

٤ - وأعلن الحاكم ريكاردوج بوردالو ، في خطابه عن حالة الاقليم ، انه يتوقع استمرار الوجـــود العسكرى بحجمه الحالي . وذكر انه بينما ان الغرض الرئيسي من الوجود العسكرى في غوام هـــو

---

* **سبق صدوره تحت الرمز** A/AC.109/L.1236 .

(أ) للاطلاع على احدث هذه التقارير ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامـــة ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الرابع ؛ والمرجع ذاته ، الدورة الثانية والثلاثون ، المرفق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفصل الخامس ، المرفق الثالث .

Digitized by UNOG Library

توفير الامن للامة " التي نحن جزء منها " ، فان هذا الوجود يعتبر قاعدة هامة وثابتة للدعم الاقتصادى . اذ أنه خلق صناعة للاقليم يقدر حجمها بعدة ملايين من الدولارات ، بيد انه كان لتخفيض القوات العسكرى الأخير أثر ضار على اقتصاد الاقليم ، ادى الى ارتفاع معدل البطالة الى ١٣ في المائة .

٥ — أثنى الحاكم في بيانه على البحرية لتحويلها عدة قطع هامة من الاراضي للاستخدامات المدنية أو جعلها متاحة لهذا الاستخدام ، كما وجه الشكر ايضا الى السلاح الجوى " للمساعدة التي قدمها " ولتنفيذ برنامجه الخاص بقريته الشقيقة . وأعرب السيد بورد الوعن تقديره للخدمات التي قدمها افراد القوات العسكرية للمجتمع ، واعتبرهم شركاء هامين في تقدم الاقليم .

٦ — وسعت بحرية الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٤ ، الى نقل رصيفها البحرى الخاص بالذخائر ، هوتيل وارف ، القائم في قلب الميناء التجارى . أما الاراضي الواقعة ضمن دائرة نصف قطرها ميلان من رصيف الميناء والتي تتضمن جزءا كبيرا من جزيرة كابراس فلا تشملها الانشطة الانمائية بسبب القيود المتصلة بعمليات المتفجرات كما ان الهيئة التشريعية لغوام رفضت في عام ١٩٧٣ التخلي عن خليج سيلا الذى هو الخيار الأول للبحرية ليكون الموقع الجديد للمشروع . وبناء على ذلك فقد خططت البحرية لجعل موقع رصيفها البحرى الخاص بالذخائر بالقرب من مدخل ميناء أبرا في المنطقة التي يطلق عليها اسم أوروتي بوينت . وسوف يشمل هذا المرفق الجديد رصيفين بحريين وجسر يربط أوروتي بوينت بجزيرة أوروتي كما يشمل طريقا يمر عبر المحطة البحرية . وسوف تبلغ نفقات بناء هذا المرفق ٤٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة . وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ ، اوقفت خطط بناء رصيف جديد عندما أمر الرئيس جيمي كارتر باقتطاع أربعين مليون دولار من ميزانية الاقليم للعام المالي ١٩٧٩ .

٧ — ويحكم استخدام الرصيف البحرى " هوتيل وارف " في الوقت الحاضر اتفاق تم عقده منذ تسع سنوات بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة غوام ، وبمقتضى هذا الاتفاق يجوز للبحرية أن تقوم بشحن وتفريغ المتفجرات العالية الطاقة التدميرية في هذا المكان من ميناء أبرا الى أن يتم ايجاد موقع جديد لهذه العمليات . وهناك ايضا عقد ينص على اعفاء البحرية من المسؤولية عن الحوادث التي تقع للمدنيين وللمرافق المدنية داخل نطاق منطقة انفجار الذخيرة .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - كان مما قامت به اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨، اذ اعتمدت الاقتراحات المتصلة بتنظيم اعمال اللجنة والمقدمة من الرئيس (A/AC.109/L.1205) أن قررت النظر في البند المذكور أعلاه بصفة مستقلة وأن تحيله الى لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة وذلك للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

٢ - وقد نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٢١ الى ١١٢٣ ، المعقودة في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ آب/اغسطس .

٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة للاعلان. وكانت الجمعية قد رجت من اللجنة ، في الفقرة ١٧ من ذلك القرار ، " الاستمرار في دراسة هذه المسألة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " واسترشدت اللجنة الخاصة أيضا بالاحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة الأخرى ، ولا سيما القرار ٣٢/٩ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بشأن ناميبيا ، والفقرة ١٣ من القرار ٣٢/١١٦ ألف المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن روديسيا الجنوبية .

٤ - كذلك أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار احكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٣٨ المتخذ في جلسته العامة الثانية والثلاثين المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ . وفي الفقرة ١٠ من ذلك القرار لفت المجلس " انتباه اللجنة الخاصة ... الى هذا القرار والى المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٧٨ "

(E/1978/C.3/SR.1-3 و E/1978/SR.32) . وبالاضافة الى ذلك ، أخذت اللجنة في الحسبان نتائج نظر لجنة التنسيق الادارية في هذا البند (E/1978/43، الفقرة ١٠) .

٥ - وعرض على اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في هذا البند ، تقرير قدمه الأمين العام (A/33/109 و Add.1-3)، تلبية للطلب الذي وجهته اليه الجمعية العامة في الفقرة ١٥ من القرار

---

* سبق صدوره تحت الرمز A/33/23 (Part V) .

Digitized by UNOG Library

٣٦/٣٢ ، ضمّنه معلومات عن الاجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة تنفيذا لقرارات الامم المتحدة المشار اليها في الفقرة ٣ أعلاه .

٦ - وبالاضافة الى ذلك عرض على اللجنة الخاصة تقرير رئيسها (انظر المرفق الأول لهذا الفصل) الذى تضمن سردا للمشاورات التي أجراها رئيس اللجنة مع رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي تنفيذا للفقرة ١٦ من القرار ٣٦/٣٢ .

٧ - وعلاوة على ذلك ، راعت اللجنة الخاصة الآراء التي أعرب عنها ممثلو منظمة الوحدة الافريقية ، وممثلو حركات التحرير الوطني للأقاليم المستعمرة المعنية الذين اشتركوا في أعمالها خلال السنة .

٨ - ووافقت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٢١ المعقودة في ٢٢ آب/اغسطس ، على طلب السيد جيمس ر. موريل ، مركز السياسة الدولية ، للاستماع اليه . وفي الجلسة ١١٢٢ المعقودة في ٢٣ آب/اغسطس أدلى السيد موريل ببيان (A/AC.105/PV.1122).

٩ - وفي الجلسة ١١٢١ ، عرض رئيس اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، في بيان أدلى به امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1121) ، تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1265 و Add.1) ، الذى يتضمن النتائج التي خلصت اليها اللجنة الفرعية وتوصياتها بشأن هذا البند (انظر المرفق الثاني لهذا الفصل) . كذلك تضمن التقرير سردا للمشاورات التي أجرتها اللجنة الفرعية خلال العام مع ممثلي منظمة الوحدة الافريقية ، وحركات التحرير الوطني المعنية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٠ - وفي الجلسة ذاتها ، عرض ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1121) ، التقرير المشار اليه في الفقرة ٦ أعلاه ، وذلك نيابة عن الرئيس، كذلك أدلى ممثلا منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ببيانين (A/AC.109/PV.1121) .

١١ - وفي الجلسة ١١٢٢ ، المعقودة في ٢٣ آب/اغسطس (A/AC.109/PV.1122) ، قدم ممثل بلغاريا مشروع قرار (A/AC.109/L.1271) اشتركت في تقديمه في النهاية افغانستان ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، والعراق ، وكوبا ، ومالي ، ويوغوسلافيا .

١٢ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل اثيوبيا تعديلا (A/AC.109/L.1273) على مشروع القرار يقضي بالاستعاضة عن الفقرة ٦ من المنطوق التي نصها :

" ٦ - تأسف لعدم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ التدابير اللازمة الرامية الى التنفيذ الكامل والسريع للاعلان ولغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع "

بالفقرة التالية :

Digitized by UNOG Library

" ٦ - تعرب عن شديد أسفها لعدم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ التدابير اللازمة الرامية الى التنفيذ الكامل والسريع للاعلان ولغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ".

١٣ - واتخذت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ، الاجراءات التالية بشأن مشروع القرار :

(أ) اعتمدت ، دون اعتراض ، التعديل المقدم من اثيوبيا ؛

(ب) اعتمدت ، دون اعتراض ، مشروع القرار بصيغته المعدلة .

١٤ - وفي الجلسة نفسها ، أدلى ممثلو كل من السويد ويوغوسلافيا واثيوبيا ببيانات ، كما أدلى الرئيس ببيان (A/AC.109/PV.1123) .

١٥ - وفي ٣٠ آب/اغسطس ، أحيل نص القرار (A/AC.109/571) الى جميع الدول ، والى منظمة الوحدة الافريقية ، والى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٦ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/571) الذى اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٢٣ المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ، والذى أشير اليه في الفقرة ١٣ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ،

وقد درست تقرير الأمين العام (١) وتقرير رئيسها (٢) وتقرير لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة (٣) بخصوص البند المعنون " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ،

واذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، الذى يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى جميع القرارات الأخرى التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، بما فيها بصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ،

---

(١) A/33/109 و Add.1-3 .

(٢) انظر المرفق الأول لهذا الفصل .

(٣) انظر A/AC.109/L.1265 ، المرفق الثاني لهذا الفصل .

Digitized by UNOG Library

ووعيا منها لأن كفاح شعبي زمبابوى وناميبيا في سبيل تقرير المصير والاستقلال يمر بآخر مراحله وأكثرها حسما ، ولأن من واجب المجتمع الدولي بأسره ، لهذا السبب ، أن يكثف العمل المتضافر لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا وحركات تحريرهما الوطني لبلوغ هذا الهدف ،

واذ تدرك ادراكا عميقا ما لشعبي زمبابوى وناميبيا وشعوب الأقاليم المستعمرة الأخرى من حاجة ماسة الى المساعدة الملموسة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة ، في كفاحها في سبيل التحرر من الحكم الاستعمارى وفي جهودها لدعم استقلالها الوطني ،

واذ تؤكد من جديد مسؤولية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، كل في نطاق اختصاصها ، لتأمين التنفيذ التام والسريع للاعلان وغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة المعنوية والمادية ، على سبيل الأولوية ، لشعوب الأقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ،

واذ تشعر ببالغ القلق لأنه برغم ما أحرز من تقدم في تقديم المساعدة الى اللاجئين القادمين من الأقاليم المستعمرة في افريقيا ، فان ما اتخذته المنظمات المعنية حتى الآن من تدابير في سبيل توفير المساعدة لشعوب هذه الأقاليم عن طريق حركات تحريرها الوطني لايزال دون المستوى الكافي لسد الحاجات العاجلة لهذه الشعوب ،

واذ تعرب عن وطيد املها في ان تساعد الاتصالات والمشاورات الأوثق بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة من جهة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني للأقاليم المستعمرة ، من جهة اخرى ، في التغلب على الصعوبات الاجرائية وغيرها من الصعوبات التي عرقلت أو أخرت تنفيذ بعض برامج المساعدة ،

واذ تعرب عن تقديرها للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية لاستمرارها في مد يد التعاون والمساعدة للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

واذ تلاحظ بارتياح ما يبذله برنامج الأمم المتحدة الانمائي من جهود مكثفة في سبيل تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني المعنية ،

واذ تلاحظ ايضا الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الامم المتحدة لاعداد برنامج بناء الدولة الناميبية ، وهو الدعم الذى دعا اليه قرار الجمعية العامة ٣٢/٩ ألف المؤرخ في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ،

ووعيا منها لضرورة الاستعراض المستمر للأنشطة التي تبذلها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة تنفيذا لمختلف مقررات الامم المتحدة المتصلة بانهاء الاستعمار ،

١ - تحيط علما بتقرير رئيسها وتؤيد الملاحظات والاقتراحات الواردة فيه ؛

Digitized by UNOG Library

٢ — وتقر تقرير لجنتها الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة ، المتعلق بهذا البند ؛

٣ — وتؤكد من جديد أن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من هيئات الامم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية لشعوب الاقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ؛

٤ — وتعرب عن تقديرها لبعض الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي استمرت في التعاون بدرجات متفاوتة مع الامم المتحدة في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٥ — وتعرب عن قلقها لكون المساعدة التي قدمتها حتى الآن الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة الى الشعوب المستعمرة ، ولا سيما الى شعبي زمبابوى وناميبيا ، والى حركات تحريرها الوطني أقل كثيرا مما يكفي لسد الحاجات الفعلية للشعوب المعنية ؛

٦ — وتأسف لعدم قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى الآن باتخاذ التدابير اللازمة الرامية الى التنفيذ التام والسريع للاعلان ولغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٧ — وترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ان تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري ؛

٨ — وتوصي بأن تعمد المنظمات المعنية الى اقامة أو توسيع الاتصالات مع الشعوب المستعمرة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، والى اعادة النظر في اجراءاتها المتعلقة بوضع واعداد برامج ومشاريع المساعدة ، والى ادخال مزيد من المرونة على هذه الاجراءات لكي تتمكن من تقديم المعونة اللازمة دون ابطاء لمساعدة الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني في كفاحها في سبيل ممارستها لحقها ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) ؛

٩ — وتحث الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة التي لم تعمد بعد الى ادراج بند مستقل في جدول اعمال الجلسات العادية لهيئات ادارتها عن التقدم الذى أحرزته تلك المنظمات في تنفيذها للاعلان وغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، على القيام بذلك ؛

١٠ — وترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، أن تتخذ ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة ، كل التدابير اللازمة لحجب أية مساعدة مالية او اقتصادية او تقنية او غيرها عن حكومة جنوب افريقيا وعن النظام

Digitized by UNOG Library

غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية ، وأن توقف كل دعم لهما حتى يردا الى شعبي ناميبيا وزمبابوى حقهما غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وان تمتنع عن اتخاذ أي تدبير قد ينطوى ضمنا على اعتراف بشرعية سيطرة هذين النظامين على الاقليمين المذكورين أو دعم تلك الشرعية ؛

١١ - وتلاحظ بارتياح الترتيبات التي اتخذها عدد من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة لتمكين ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك التام بصفة مراقبين ، في مداولاتها بشأن أمور تتعلق ببلدانهم ، وتدعو المؤسسات الدولية التي لم تفعل ذلك، بعد آن تحذو هذا الحذو وأن تتخذ الترتيبات اللازمة دون ابطاء ؛

١٢ - وترجو من الجمعية العامة ان توصي جميع الحكومات بمضاعفة جهودها في الوكالات المتخصصة وفي غيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تكون تلك الحكومات أعضاء فيها ، لتأمين التنفيذ التام الفعال للاعلان ولغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبأن تقوم ، في هذا الصدد ، باعطاء الاولوية لمسألة توفير المساعدة ، على اساس طارئ ، لشعوب الاقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ؛

١٣ - وتحث الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة على أن يضعوا ، مع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرة ٨ أعلاه ، وبالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية ، اقتراحات ملموسة بشأن التنفيذ التام لمقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة برامج محددة لتقديم المساعدة الى شعوب الاقاليم المستعمرة ، وحركات تحريرها الوطني ، وأن يقدموا ، على سبيل الأولوية ، تلك الاقتراحات الى اجهزتهم الادارية والتشريعية ؛

١٤ - وتقرر ، مع مراعاة أية توجيهات قد ترغب الجمعية العامة في ابدائها في دورتها الثالثة والثلاثين ، الاستمرار في دراسة المسألة ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول *

تقرير الرئيس

١ - اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في دورته الثالثة والستين ، القرار ٢١٠١ (د -٦٣ المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ ، والمعنون " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . وبموجب الفقرة ١٣ من ذلك القرار ، طلب المجلس الى رئيسه أن يواصل المشاورات حول هذه المسألة مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وان يقدم الى المجلس تقريرا عنها .

٢ - واتخذت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٩٠ المعقودة في ٨ آب/أغسطس ١٩٧٧ ، قرارا بشأن هذه المسألة ، قررت بموجبه أن تواصل دراسة هذه المسألة ، وأن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين (أ) .

٣ - واتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، القرار ٣٢/٣٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ الذى رجت من المجلس بموجب الفقرة ١٦ منه أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، في أمر اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٤ - وفيما يلي سرد للمشاورات التي جرت ، في ضوء ما ذكر أعلاه ، بين رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخاصة .

٥ - أحاط رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعي رئيس اللجنة الخاصة علما بأن لجنة التنسيق الادارية واصلت ، خلال السنة الماضية ، بل ومنذ عهد قريب جدا أثناء دورتها المعقودة في لندن في نيسان/ابريل هذا العام ، ايلاء شديد اهتمامها للمسألة (E/1978/43 ، الفقرة ١٠) . كما أحاط رئيس المجلس رئيس اللجنة الخاصة أيضا علما بأنه تم ، وفقا للفقرة ١٠ من قرار المجلس ١٨٩٢ (د - ٥٧) المؤرخ في ١ آب/اغسطس ١٩٧٤ ، التفكير اثناء الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٧٨ في عقد اجتماع آخر ، لممثلي الوكالات ، والامم المتحدة ، والامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد لاحظ الرئيسان ان الاجتماعات التي عقدت في الماضي وفرت حقا ارشادات

---

* **سبق صدوره** تحت الرمز A/AC.109/L.1255 .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1)، المجلد الاول ، الفصل السادس ، الفقرة ١٢ .

Digitized by UNOG Library

مفيده للوكالات بشأن اولويات واجراءات منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بتقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني ، وأنها أوضحت ، في هذا الصدد ، عددا من المسائل ذات الاهتمام المتبادل ، معززة بذلك التعاون بين الوكالات ومنظمة الوحدة الافريقية . وعلى ذلك رأى الرئيسان أن من المفيد للغاية بل ومن المستصوب أن تستمر هذه المشاورات على أساس منتظم .

٦ - وقد ابلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس الاقتصادى أنه تم ، عملا بأحكام الفقرة ١٢ من قرار المجلس ٢١٠١ (د - ٦٣) ، استرعاء انتباه اللجنة الخاصة الى ذلك القرار وكذلك الى المناقشات التي أدت الى اتخاذه أثناء الدورة الثالثة والستين للمجلس (E/AC.24/SR.607-610 و 615-617 ؛ و E/SR.2084). كما أحاط رئيس المجلس كذلك علما بأن اللجنة طلبت ، في مستهل دورتها الحالية ، الى اللجنة الفرعية للالتماسات والمعلومات والمساعدة مواصلة متابعة تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المتصلة بالامم المتحدة للاعلان ولغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك على وجه الخصوص ، قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٦ . وأضاف أن اللجنة الخاصة عمدت ، مسترشدة بالنتائج الايجابية للاتصالات التي جرت في عام ١٩٧٧ مع ممثلي عدد من الوكالات المتخصصة ، الى مواصلة اجراء مشاورات مماثلة خلال دورتها الحالية عن طريق لجنتها الفرعية ، وأن اللجنة الخاصة ستراعي ، اثناء بحث المسألة في آب/اغسطس ١٩٧٨ ، نتائج تلك المشاورات ، وكذلك النتائج التي سيتمخض عنها نظر المجلس في هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ .

٧ - وذكر الرئيسان ان وكالات ومنظمات عديدة قد قامت بدرجات متفاوتة ، استجابة للقرارات ذات الصلة ، لهيئات الامم المتحدة المعنية بزيادة حجم ونطاق مساعدتها الى شعوب الاقاليم التي مازالت مستعمرة . ومع ذلك كان من رأى الرئيسان أن المساعدة المقدمة حتى الآن للشعوب المعنية وبصفة خاصة لشعبي زمبابوى وناميبيا ، تقصر كثيرا دون سد احتياجاتها الماسة ، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي ، بناء على ذلك ، أن يحشد كل ما هو متاح من موارد لامدادها بالمساعدة المرتقبة . وقالا ، في هذا الصدد ، انهما مقتنعان بضرورة بذل كل جهد لتأمين زيادة تدفق الاموال المطلوبة لاعداد برامج موسعة للمساعدة ، وبان الحصول على دعم من مؤسسات التمويل الرئيسية الداخلة في منظومة الامم المتحدة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق هذه الغاية . كما أعربا عن ايمانهما بأنه سيتم ، اذا توفر الالتزام والتصميم الضروريان ، ايجاد السبل الكفيلة بازالة أية قيود أو صعوبات قائمة ، اجرائية كانت أو غير ذلك ، ذلك كيما يتسنى ضمان توفر الموارد الاضافية المطلوبة . واتفق الرئيسان على أن الدور الذى يتعين على الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المعنية الاضطلاع به في هذا الصدد ، يعتبر على جانب كبير من الاهمية ، وأنه من المأمول أن يقوم هؤلاء الرؤساء ، عملا بالفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٦ ، والفقرة ١١ من قرار المجلس ٢١٠١ (د - ٦٣) ، بوضع اقتراحات محددة دون مزيد من الابطاء كيما تنظر فيها الهيئات الادارية والتشريعية المعنية . كما اتفق الرئيسان كذلك على أنه ينبغي لتلك الوكالات والمنظمات التي اعتمدت حتى الآن بصفة رئيسية على موارد خارجة عن الميزانية لتمويل مشاريع المساعدة ، ان تحاول ، قدر المستطاع ، التوصل الى سبل ووسائل لادراج اعتمادات في ميزانياتها العادية للبدء في

Digitized by UNOG Library

المشاريع التي تدعمها منظمة الوحدة الافريقية ، وحركات التحرير الوطني ، أو لتوسيع تلك المشاريع أو كليهما . وأشارا ، في السياق نفسه ، الى الاجراءات الايجابية التي اتخذها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والتي تم بمقتضاها تمويل ما مجموعه ٣٤ مشروعا من الموارد المتوفرة من الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة ، التي بلغت حتى الان ٤٫٢ من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، ومن المخصصات التي رصدها مجلس الادارة في اطار الرقم الارشادي للتخطيط الخاص بالمساعدة المقدمة لحركات التحرير الوطني المعنية ، والتي بلغت حتي الآن ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

٨ — ولاحظ الرئيسان ، مع الارتياح ، الاتصالات والعلاقات الأوثق التي أقامتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة مع حركات التحرير الوطني ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا . وذكرا أنهما يرحبان بالترتيبات التي اتخذتها الوكالات والمنظمات لضمان مشاركة ممثلي حركات التحرير الوطني مشاركة نشطة ومباشرة في اجتماعاتها ، مما يساعد على نظر المنظمات المعنية على نحو فعال في اتخاذ تدابير لنصرة الشعوب المستعمرة . واضافا ان وكالات عدة قامت ، تمشيا مع الفقرة ٦ من قرار المجلس ٢٠١٥ (د — ٦١) ، بتحمل تكاليف سفر ممثلي حركات التحرير الوطني التي تدعى لحضور هذه الاجتماعات والمصروفات الاخرى المتصلة بذلك . ولاحظا ، فضلا عن ذلك ، ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا قد مثل في الكثير من مؤتمرات واجتماعات الوكالات ، وأنه قد قبل في عضوية بعض الوكالات .

٩ — وأعرب الرئيسان عن ثقتهما في أن هذه الاتصالات والعلاقات الاوثق ستسفر عن زيادة حجم ونطاق المساعدة المقدمة من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وأنها ستعزز قدرة الوكالات والمنظمات على الاستجابة بشكل أسرع وبمزيد من المرونة لسد الاحتياجات بمجرد تحديدها . وفي هذا الصدد ، أعرب الرئيسان عن الامل في أن تفيد الوكالات والمنظمات تمام الفائدة من تدابير التنسيق القائمة ، مثل الترتيبات التي وضعها مؤخرا برنامج الامم المتحدة الانمائي والتي تقضي بعقد اجتماعات منتظمة في الميدان لممثلي الوكالات وحركات التحرير الوطني بغرض تبادل المعلومات عن مشاريع المساعدة ، أو المحفل الذى اقترحته منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتأمين فعالية التنسيق المشترك بين الوكالات للمساعدات التعليمية والتدريبية المقدمة لحركات التحرير الوطني وللاجئين من الاقاليم المستعمرة . وأكد الرئيسان أن تبادل المعلومات بهذا الشكل ليس ضروريا فيما يتعلق بمختلف الانشطة المضطلع بها في اطار اسرة منظمات الامم المتحدة فحسب ، بل انه ضرورى كذلك لضمان عدم ترك مشاريع المساعدة الحالية أو المقترحة التي تضطلع بها مختلف الوكالات دون ترابط أو دون تنسيق ، ذلك أن من رأيهما أنه يتعين الالتجاء الى تلك النهج المتعددة الجوانب كيما يتسنى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة المتاحة .

١٠ — واشار الرئيسان الى ان هناك تدفقا للاجئين باعداد كبيرة من زمبابوى وناميبيا على الدول المجاورة ولا سيما انغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزمبيق ، التماسا للملجأ وأن ذلك قد أدى الى زيادة

Digitized by UNOG Library

كبيرة في الاحتياجات من مساعدة الطوارئ وغيرها من أشكال المساعدة الانسانية . وفي ذلك السياق لاحظا ، مع الارتياح ، ان المساعدة الدولية المقدمة عن طريق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بالتعاون الوثيق مع عدد من مؤسسات منظومة الامم المتحدة ومع منظمة الوحدة الافريقية ، قد زادت زيادة كبيرة ذلك انه قد قدر في نهاية آذار/مارس ١٩٧٨ ، ان مجموع اللاجئين من زيمبابوى وناميبيا يزيد على ٠٠٠ ١١٢ لاجئ قدم لهم ، عن طريق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ما يربو على ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . وذكر الرئيسان كذلك أن برنامج الاغذية العالمي قد تعهد في الفترة ١٩٧٧—١٩٧٨ ، بتقديم معونة غذائية للشعوب المعنية تربو قيمتها على ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . وأعربا عن أملهما في أن تواصل وكالات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة بذل قصاراها لمساعدة الحكومات المعنية في تقديم معونة الطوارئ وغيرها من المعونات للعدد المتنامي من اللاجئين . وفي هذا الصدد ، لاحظا مع الارتياح أنه عقد في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ اجتماع مشترك بين الوكالات ، تحت رعاية مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، لتنسيق المساعدة المقدمة الى اللاجئين من الجنوب الافريقي وتبادل البيانات بشأنها ، وانه تقرر ، خلال هذا الاجتماع ، ان تعقد مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مثل هذه الاجتماعات بصفة دورية .

١١ — ولاحظ الرئيسان ان التدابير التي اتخذها عدد من الوكالات لحجب جميع اشكال المساعدة عن حكومة جنوب افريقيا وعن نظام الحكم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ما زالت سارية المفعول . واتفقا على أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الامم المتحدة أن تعزز تلك التدابير من أجل فرض اكبر درجة ممكنة من العزلة على هذين النظامين وفقا لاحكام قرارات هيئات الامم المتحدة المعنية المتصلة بالموضوع .

١٢ — وقد اتفق الرئيسان ، واضعين نصب اعينهما ان القضايا التي يطرحها هذا التقرير تستلزم استعراضا مستمرا من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجنة الخاصة ، على انه ينبغي لهما أن يظلا ، مع مراعاة اية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين وبما يتفق مع اية مقررات قد يتخذها المجلس واللجنة الخاصة ، على اتصال وثيق فيما بينهما بشأن هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

مقتطفات من تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة*

الرئيس : السيد نيتشو نيتشيف (بلغاريا)

النتائج والتوصيات

٧٢ - اجرت اللجنة الفرعية مشاورات مع ممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المتصلة بالامم المتحدة ، وكذلك مع منظمة الوحدة الافريقية ، وممثلي حركات التحرير الوطني ، في وقت كان فيه الكفاح التحررى يزداد ضراوة في الجنوب الافريقي ، والرأى العام العالمي يتركز بصورة متزايدة على تطور الكفاح التحررى في روديسيا الجنوبية وناميبيا .

٧٣ - وفي ضوء تلك المشاورات ، ووفقا لاعلان مابوتو لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا ، وبرنامج العمل لتحرير زمبابوى وناميبيا الذى أصدره المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوى وناميبيا الذى عقد في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٧٧ (أ) ، واعلان لاغوس لمناهضة الفصل العنصرى ، الذى أصدره المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصرى ، الذى عقد في لاغوس في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ آب/اغسطس ١٩٧٧ (ب) ، واعلان لوساكا لعام ١٩٧٨ الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والذى اعتمد في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٨ (ج) والاعلان المتعلق بناميبيا وبرنامج العمل لدعم تقرير

---

* كان النص الكامل لهذا التقرير قد سبق صدوره تحت الرمز A/AC.109/L.1265 و Add.1

(أ) A/32/109/Rev.1-S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس . وللاطلاع على النص المطبوع انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق لشهور تموز/يوليه ، وآب/اغسطس ، وايلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

(ب) A/CONF.91/9 ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.77.XIV.2) ، المجلد الاول ، الفرع العاشر .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية التاسعة ، الملحق رقم ١ (A/S-9/4) ، الفقرة ٣١ .

Digitized by UNOG Library

المصير والاستقلال الوطني لناميبيا الواردين في قرار الجمعية العامة (د-٩ - ٢/٩) ، المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ ، تقدم اللجنة الفرعية الى اللجنة الخاصة النتائج والتوصيات التالية لاعتمادها :

(١) تلاحظ اللجنة الفرعية ان الكفاح التحرري في زمبابوي وناميبيا قد اشتد نتيجة لتعنت النظامين العنصريين الاستعماريين في الجنوب الافريقي ، وان هذين النظامين قد قاما أيضا باعتداءات على دول أفريقية مجاورة .

(٢) وتسلم اللجنة الفرعية بالدور الهام لدول المواجهة في الكفاح من أجل التحرير في الجنوب الافريقي ، وتحث الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات والهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة على تقديم المساعدة الاقتصادية وغيرها ، على سبيل الأولوية ، الى دول المواجهة لتمكينها من دعم النضال التحرري في زمبابوي وناميبيا بصورة أكثر فعالية وتمكينها من صد انتهاك النظامين العنصريين الاستعماريين في الجنوب الافريقي لسلامتها الاقليمية .

(٣) وتكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن موقفها الثابت بأن على الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ، ان تواصل ، كل في مجال اختصاصها ، الاسهام في التنفيذ التام والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٤) ومرة أخرى ، توصي اللجنة الفرعية بوجوب لفت انتباه جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة الى المبدأ القائل بأن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الامن وغيرهما من هيئات الامم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، قيام مؤسسات منظومة الامم المتحدة بتقديم كل ما يلزم من المساعدة المعنوية والمادية الى شعوب الاقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني .

(٥) ولا تزال اللجنة الفرعية ترى أنه لابد من حث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة على أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم أو مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة المعنوية والمادية الى الشعوب المستعمرة في افريقيا التي تكافح في سبيل تحررها . ويقتضي ذلك من جميع المنظمات المعنية أن تقيم ، ان لم تكن فعلت ذلك من قبل ، أو توسع الاتصالات والتعاون مع هذه الشعوب وحركات تحريرها الوطني ، اما مباشرة أو عن طريق منظمة الوحدة الافريقية وان تضع وتنفذ برامج ملموسة لتقديم المساعدة الى هذه الشعوب بالتعاون الفعال مع حركات تحريرها الوطنية .

(٦) وان اللجنة الفرعية ، ولئن كانت تلاحظ ازدياد الاتصالات القائمة واقامة سبل للاتصال بين بعض الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة وبين حركات التحرير الوطني ، تواصل الاعراب عن قلقها ازاء انعدام الاتصال المناسب بين هذه الحركات وبعض الوكالات المتخصصة والمنظمات ، الامر الذي يسبب قلقا مشروعا من حيث أنه يعيق المساعدات الضرورية جدا عن الوصول الى الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني في أخطر مرحلة من مراحل كفاحها في سبيل الحرية والاستقلال .

Digitized by UNOG Library

(٧) وتلاحظ اللجنة الفرعية مع الارتياح اقامة علاقات بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والبنك الدولي . واللجنة الفرعية توصي بشدة ان تقام العلاقات كذلك مع شعب زمبابوى عن طريق الجبهة الوطنية .

(٨) وترى اللجنة الفرعية انه ينبغي للبنك الدولي أن يبذل مزيدا من الجهود لتمكين حركات التحرير الوطني في زمبابوى وناميبيا من الافادة من البرامج التدريبية اللازمة لتنمية زمبابوى وناميبيا . كما ينبغي لرئيس البنك الدولي ان يتخذ المبادرة اللازمة في هذا الصدد .

(٩) وتعرب اللجنة الفرعية عن الاسف لعدم قيام صندوق النقد الدولي حتى الان باتخاذ اية تدابير لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) ولعدم قيامه بالكف عن منح الائتمانات لنظام الاقلية في جنوب افريقيا الذى يستفيد من تلك الائتمانات في شراء الاسلحة الحديثة بغرض استخدامها ضد دول المواجهة الافريقية .

(١٠) وتشجب اللجنة الفرعية سياسة صندوق النقد الدولي ، وتهيب بتلك المؤسسة أن تمتثل لقرارات ومقررات الامم المتحدة المتعلقة بروديسيا الجنوبية وجنوب افريقيا . كما تعرب اللجنة الفرعية ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ، عن رغبتها في ان يتخذ المدير العام للصندوق مبادرات ايجابية عن طريق عرض برامج تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني على مجلس محافظي الصندوق .

(١١) وتثني اللجنة الفرعية على المنظمات التي اتخذت الخطوات الكفيلة بازالة العقبات التي تعترض سبيل تقديم المساعدة لحركات التحرير الوطني .

(١٢) وتلاحظ اللجنة الفرعية ان تصاعد الكفاح الوطني في سبيل التحرير في زمبابوى ، وتزايد اعداد اللاجئين الذين يلتمسون المساعدة من الجبهة الوطنية قد وضعا على كاهل حركة التحرير الوطني هذه باعباء ومسؤوليات جسام . وتواصل اللجنة الفرعية ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، حث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة على زيادة المساعدة المقدمة في هذه الفترة الحاسمة من تحرير زمبابوى .

(١٣) وتلاحظ اللجنة الفرعية أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لا تزال تستفيد من عدد من البرامج التي وضعت داخل اطار معهد ناميبيا في لوساكا وان مجلس الامم المتحدة لناميبيا لا يزال يقوم ، متعاونا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بتمثيل شعب ناميبيا في الاجتماعات التي تعقدها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة . وتحث اللجنة الفرعية هذه الوكالات والمنظمات على زيادة مساعدتها لمعهد ناميبيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

(١٤) وتكرر اللجنة الفرعية الاعراب عن رأيها الجازم في أن على الوكالات المتخصصة وسائر منظمات وهيئات منظومة الامم المتحدة ان تتخذ كل التدابير اللازمة لحجب أى مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو أى مساعدة أخرى عن حكومة جنوب افريقيا وعن نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وان توقف كل دعم لهما حتى يردا الى شعبى ناميبيا وزمبابوى حقهما غير القابل للتصرف

Digitized by UNOG Library

في تقرير المصير والاستقلال ، وان تمتنع عن اتخاذ اى اجراء قد ينطوى على الاعتراف بشرعية سيطرة هذين النظامين العنصريين الاستعماريين غير الشرعيين على الاقليمين المذكورين . وتثني اللجنة الفرعية على جميع الوكالات والمنظمات التي انهت العلاقات مع النظامين المذكورين ، وتوصي بأن تطلب اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة تحميل الوكالات والمنظمات التي لا تزال تقدم هذا النوع من المساعدة الى جنوب افريقيا والى نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية مسؤولية أعمالها .

(١٥) وتعرب اللجنة الفرعية عن قلقها لان كلا من منظمة الوحدة الافريقية وحركات التحرير الوطني المعنية ، وهي المؤهلة أكثر من غيرها لتقييم اثار المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة ، لا تزال تعتبر تلك المساعدة دون المستوى الكافي بكثير لسد احتياجاتها المحددة .

(١٦) وتحث اللجنة الفرعية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة على أن تصب اهتمامها على الكفاح الذى تخوضه حركات التحرير الوطني من أجل شعبي زمبابوى وناميبيا ، وان تضع بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، برامج ملموسة لتقديم المساعدة الى شعبي هذين الاقليمين .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York Price: $U.S. 13.00 08973–June 1980–600

GA/OR/33, Suppl. 23, Rev. 1, Vol. I

Digitized by UNOG Library